التربية والتنمية فى الدول النامية

مدخل لنظرية التشغيل الكامل

دكتور/ فاروق عبده فليه

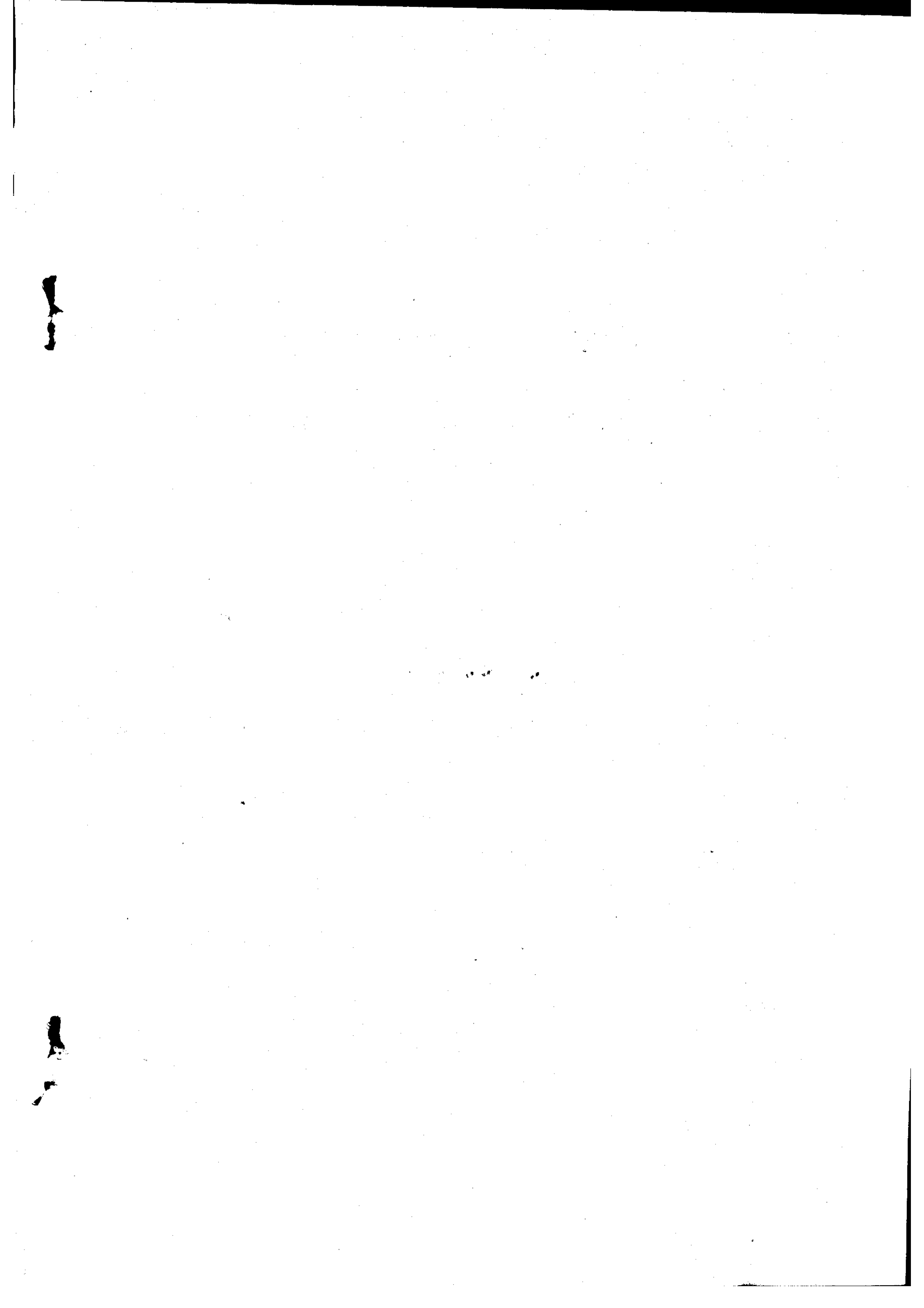
أستاذ أصول التربية - كلية تربية دمياط

جامعة المنصورة

الناشر

مكتبة زهراء الشرق

١٩٩٧



تقديم :

لعل محور النظرة الإقتصادية للتعليم هو حساب العائد من الإستثمار فيه ، بمعنى أنه يمكن النظر إلى التعليم كمشروع إنتاجى كما هو الشأن فى مصنع مثلا . ولذلك فقد تعددت الطرق والدراسات التى تبحث الجدوى الإقتصادية للتعليم والعائد الإقتصادى منه ، سواء المباشر أو غير المباشر .

وقد سعت هذه الدراسات إلى إثبات أن التعليم عملية إستثمارية ، وقد أثبتت بالفعل ذلك ، وأصبح من المؤكد الآن أن التعليم عملية إستثمارية ولا جدال فى ذلك ، وهذا من باب التشبيه وليس المطابقة ، لأن هناك جوانب غير مادية للتعليم لم يكن قياسها وتحديد قيمتها النقدية بعد . ولذا فإننا نقول بأن تشبيه التعليم بالإستثمار شىء مفيد ومجد ..

إلا أن هذه الدراسات قد حسبت نتائجها فى ضوء التشغيل الكامل لخريجى العملية التعليمية ، وهو ما لم تصل إليه دول العالم النامى بعد ، فالتعليم فى المجتمعات النامية يعج بالعديد من المشكلات والمعيقات التى تحد من الجدوى الإقتصادية له وتحد من تأثيره فى عملية التنمية ، فلقد أصبح خريجو العملية التعليمية يمثلون عبئا إقتصاديا سياسيا وإجتماعيا على المجتمعات النامية ، وهذا العبء يحد من حجم العائد من التعليم ، ذلك لأن الكثير من خريجى التعيم بمختلف مراحله يلهثون وراء فرصة عمل بعد أن كانت تلك الفرص متاحة أمام كل الخريجين .

ولذا فالذى لا جدال فيه أن هناك تراكم فى رأس المال البشرى ، وهو العنصر الأول ذى الوفرة فى الدول النامية ، ولكن كيف يكون التشغيل الكامل لهؤلاء الخريجين ! لأن عدم التشغيل لهؤلاء الخريجين يمثل مشكلة أعظم من مشكلة وجود رأس المال مادى لا نستطيع إستثماره ...

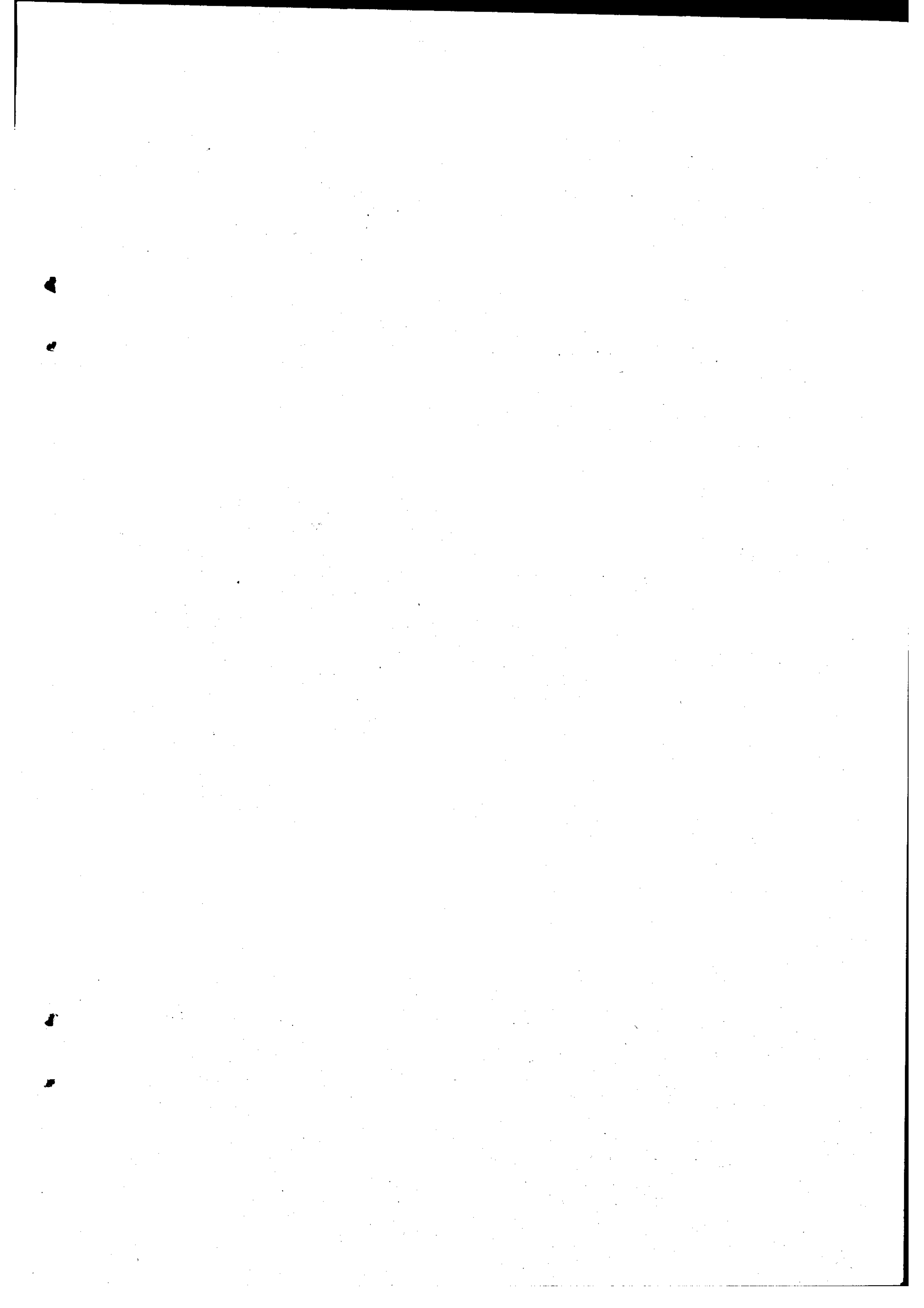
وللإجابة على هذا السؤال وغيره من الأسئلة التى تضمنتها مشكلة البحث كان هذا البحث . الذى يعرض نموذجا للتشغيل الكامل للعمالة المدربة والمؤهلة ومنه يمكن حساب العائد الإقتصادى من التعليم بطريقة غير نمطية تضاف إلى الطرق الحديثة لحساب العائد الإقتصادى من التعليم .

وفى سبيل الوصول لهذه الطريقة كانت بداية من التعريف بالدول النامية ومشكلاتها وسماتها المميزة ، ثم دراسة قضية التنمية فى هذه الدول وأهدافها ونظرياتها ، ثم كيفية تحقيق هذه التنمية من خلال تنمية مهارات الإنسان وتدريبه عن طريق التعليم ، ذلك لأن الإنسان هو حجر الزاوية فى أيه عملية تنمية ، ولتحديد مدى إسهام التعليم وإبرازا لمدى فاعليته كانت الدراسة لأهم طرق حساب العائد الإقتصادى من التعليم وهى الطرق النمطية التى نادى بها المنظرون فى العقد السادس من هذا القرن ، ثم بحثت الدراسة قضية المخزون البشرى الذى إستثمر فيه رأس المال ، وناقشت قضية البطالة وآثارها وما يترتب عليها ..

ثم تأتى الخطوة الحاسمة فى نهاية الدراسة التى تحاول وضع الطريقة الجديدة لحساب العائد الإقتصادى من التعليم عن طريق الإستغلال الأمثل للموارد البشرية من خلال التشغيل الكامل لخريجى العملية التعليمية ممن هم فى سن العمالة .

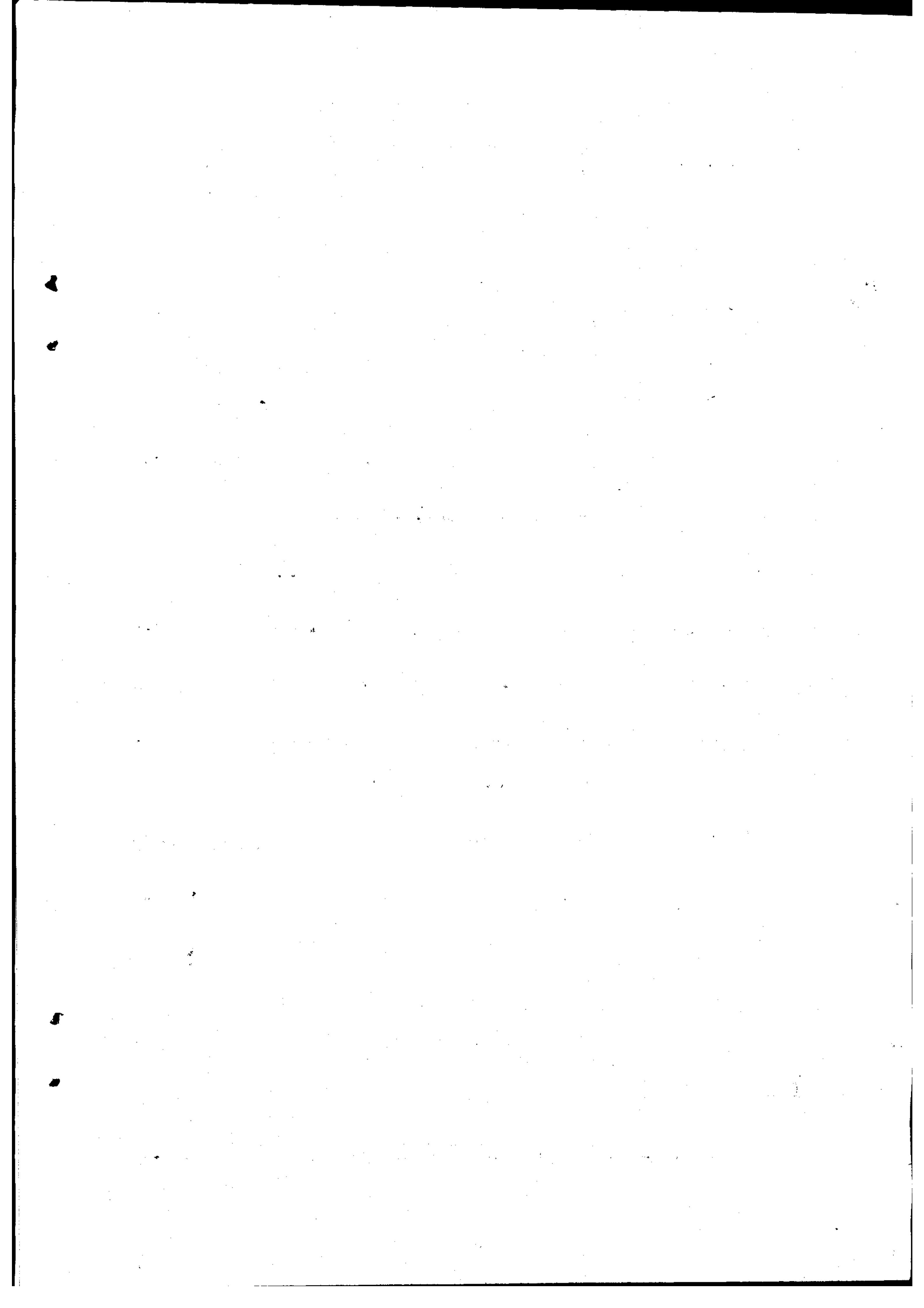
فلاشك أن إبراز قيمة العائد الإقتصادى من التعليم بصورة واضحة فى كل الأحيان يزيد من كفاءة التعليم كنظام يتكون من مجموعة من الأجزاء والعلاقات تربطها ببعضها صفات ومميزات معينة تمثل معاملات النظام ، وتتصف هذه المعاملات بإمكانية تقييمها رقمي . ويتكون هذا النظام من خلال نظم فرعية مترابطة بصورة متعاقبة وإجبارية .

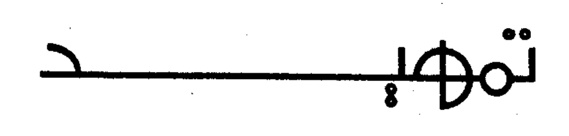
المؤلف



المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة




تمهيد

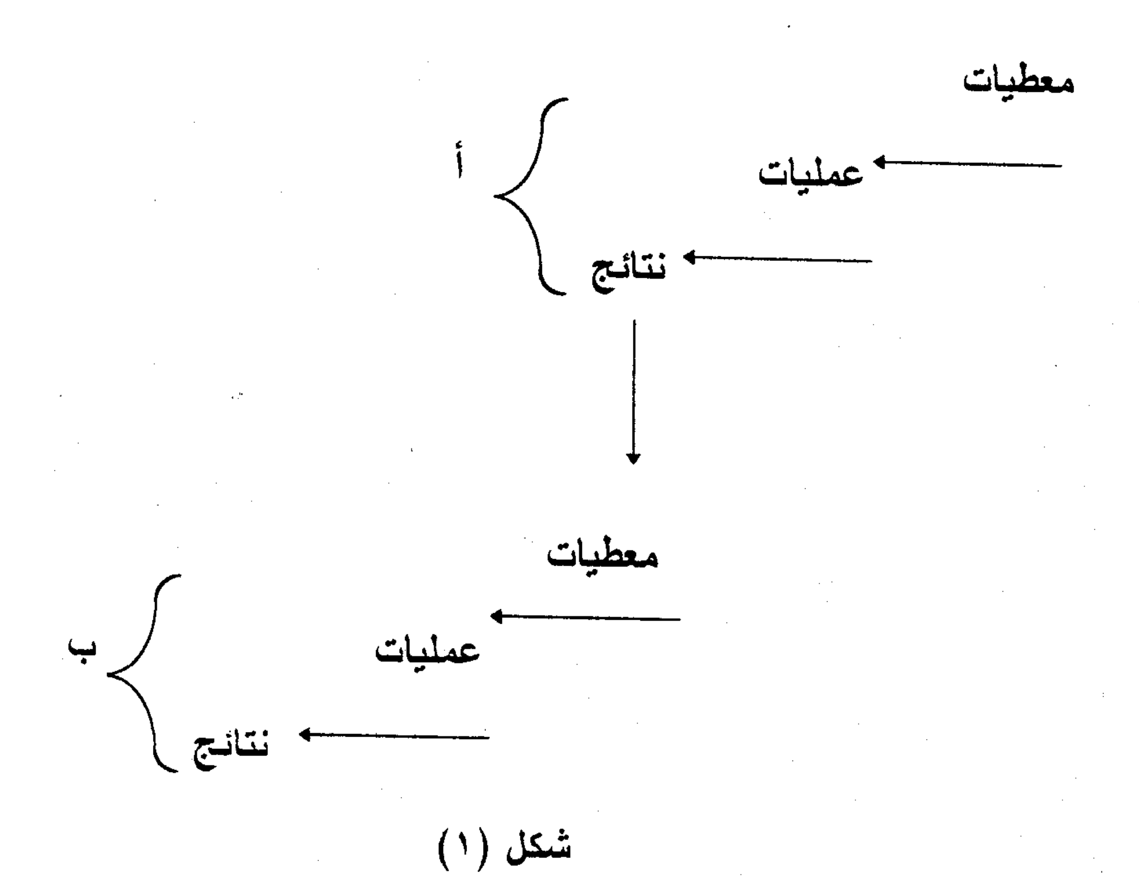
مقدمة :

حظى التخطيط التربوى ، منذ الحرب العالمية الثانية ، بأهمية كبرى من قبل أكثر دول العالم المتقدمة منها والنامية ، وترجع هذه الأهمية إلى تزايد أعداد المسجلين وزيادة الطلب الإجتماعى على التعليم ، وما تبعه من إرتفاع فى حجم الأموال المكرسة للتعليم والتى تستقطع من ميزانيات الدول فى العالم المتقدم والنامى على السواء ، وقد إزدادت هذه الأهمية بعد عقد الستينات من هذا القرن ، ذلك العقد الذى " أهم ملامح التعليم المميزة فيه : **أن التعليم بدأ بالأمل وإنتهى بخيبة الأمل** " . "حيث ظهرت نظريات عديدة أكدت على أن التعليم هو الأداة الرئيسية لتحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية والإسراع بها ، وأنه يمثل العصى السحرية فى يد السياسيين وصناع القرارات لتحقيق تقدم المجتمع وتحديثه ولكن سرعان ما تبخرت هذه الأمانى مع نهاية عقد الستينات بمقدم نتائج محبطة تتحدد فى أن الجماهير الفقيرة فى بلدان العالم الثالث لم تجن أيه ثمار تذكر من عقد التنمية ، وما كان من هذه النتائج إلا أنها أدت إلى تفاقم جيوب الفقر فى الوقت الذى تكدست فيه الثروة فى يد القلة المستغلة ، وكذلك لم تؤد هذه النتائج إلى محو الأمراض الإجتماعية التى تعانى منها المجتمعات النامية ، بل أن هناك أمراض إزدادت سوءا مثل الأمية والبطالة ، الأمر الذى أدى إلى إنخفاض إنتاجية العمل وعدم تحقيق العدالة الإجتماعية . (زاهر : ١٩٨٥ ، ٢٠٤) وكان نتيجة لذلك أن إزدادت نسبة الإهدار التربوى ونقصان معدل العائد الإقتصادى من التعليم .

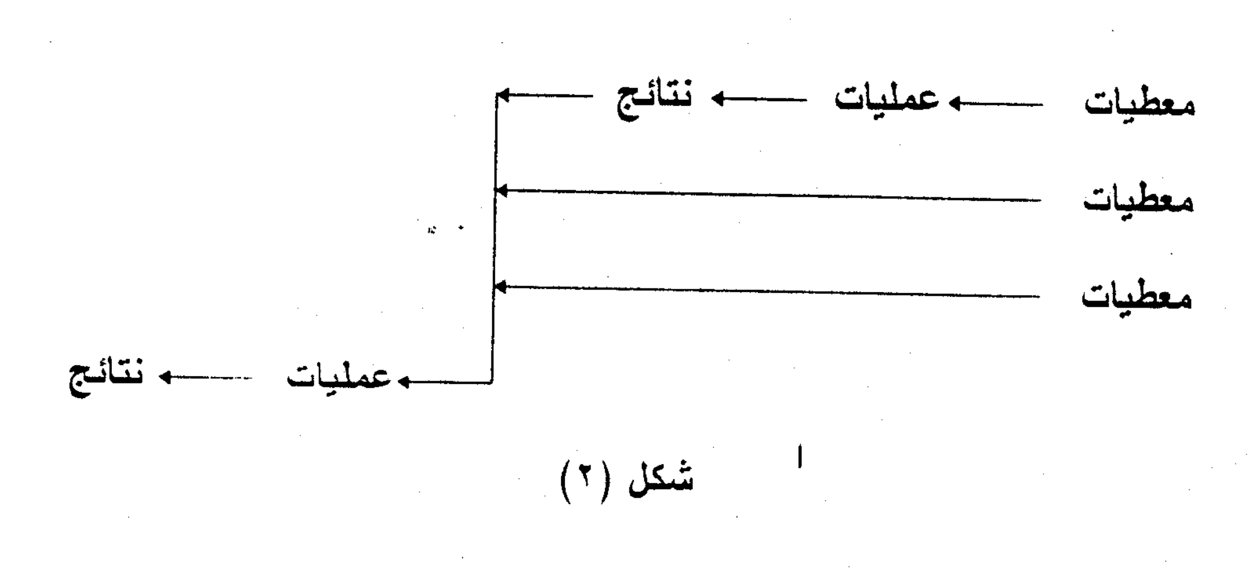
غير أن هناك علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية ثبتت نتائجها من خلال العديد من النظريات التى تختص بالتنمية ، والتى تعالج علاقة التعليم بالتنمية على وجه الخصوص رغم فشل التعليم فى عقد الستينات من إحداث التنمية المرغوبة .

وفى خضم التناقض القائم بين نظريات التنمية وإستراتيجية التعلم كان من الضرورى وضع دراسة يمكن من خلالها إستخلاص نموذج جديد يبحث العلاقة بين التنمية والتعليم ، الذى ثبت بالدليل القاطع أهميته القصوى فى عملية التنمية وخاصة فى الدول النامية .

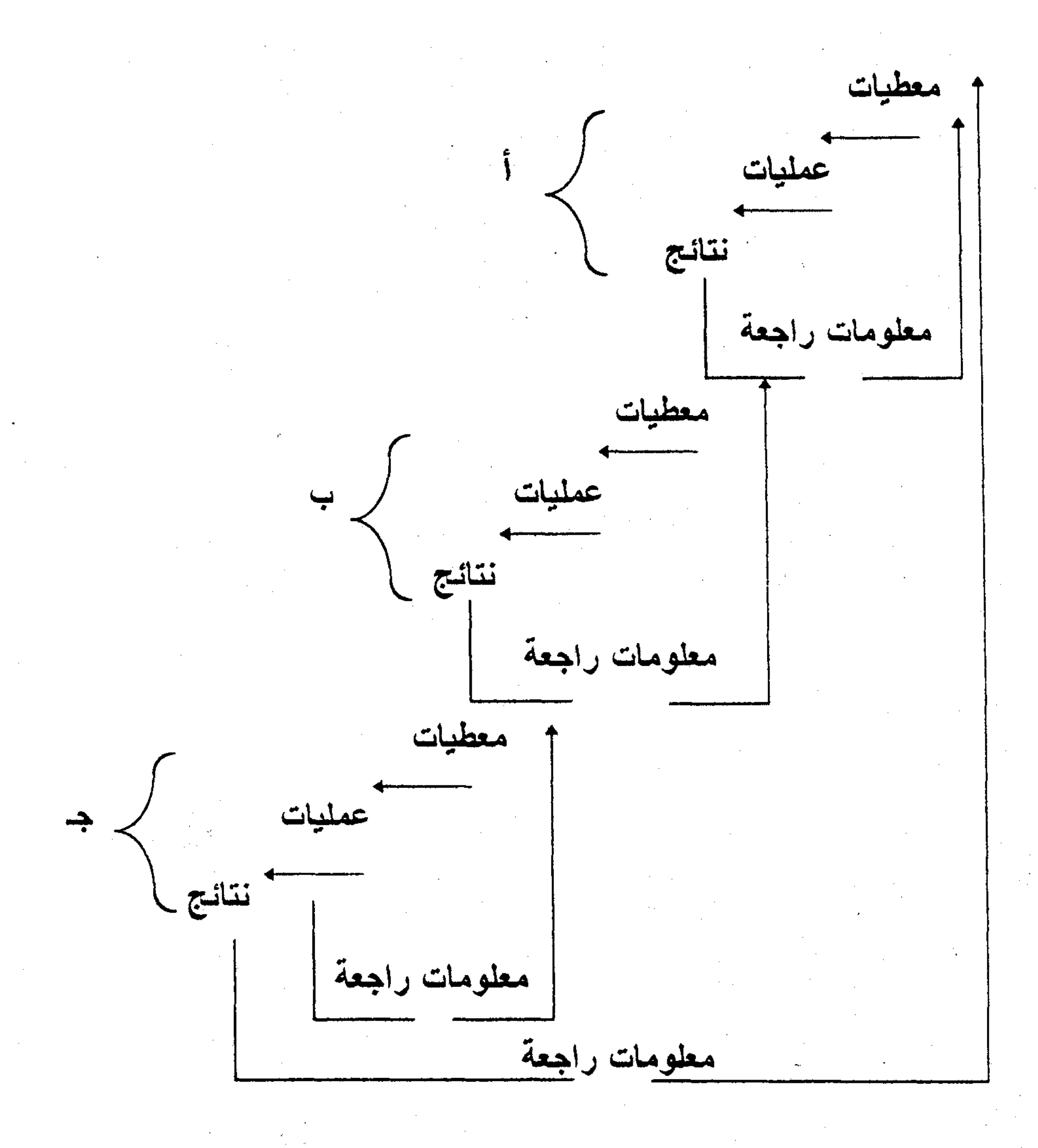
وتحاول هذه الدراسة إستخلاص طريقة غير نمطية لحساب العائد الإقتصادى من التعليم ، يضع التعليم فى المكانة المناسبة من عملية التنمية الشاملة ، وذلك من خلال الإستغلال الأمثل لرأس المال البشرى المتراكم ومخرجات العملية التربوية ، ويمكن عن طريقها تحديد مدى إسهام التعليم فى حل المشكلة الإقتصادية ، والتى تطرح نفسها وتفرض نفسها على الواقع حيث تتمثل المشكلة الإقتصادية فى الدول النامية بعامة بالإختلال فى التضخم السكانى والتقدم النقدى وما ينبثق عنهما من مضاعفات . أهمها الإختلال فى هيكل توزيع العمالة والدخول وما يتبع ذلك من إنتقاص فى الرفاهية الإقتصادية للمجتمع ككل . (قنديل : ١٩٧٨ ، ٤٦١) ذلك فى الوقت الذى يعتبر فيه التعليم كنظام ، يمكن توضيحه من خلال العلاقات الثلاث الآتية : ـ (الباش : ١٩٨٨ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧) .


معطيات
عمليات
نتائج
أ
معطيات
عمليات
نتائج
ب

شكل (١)

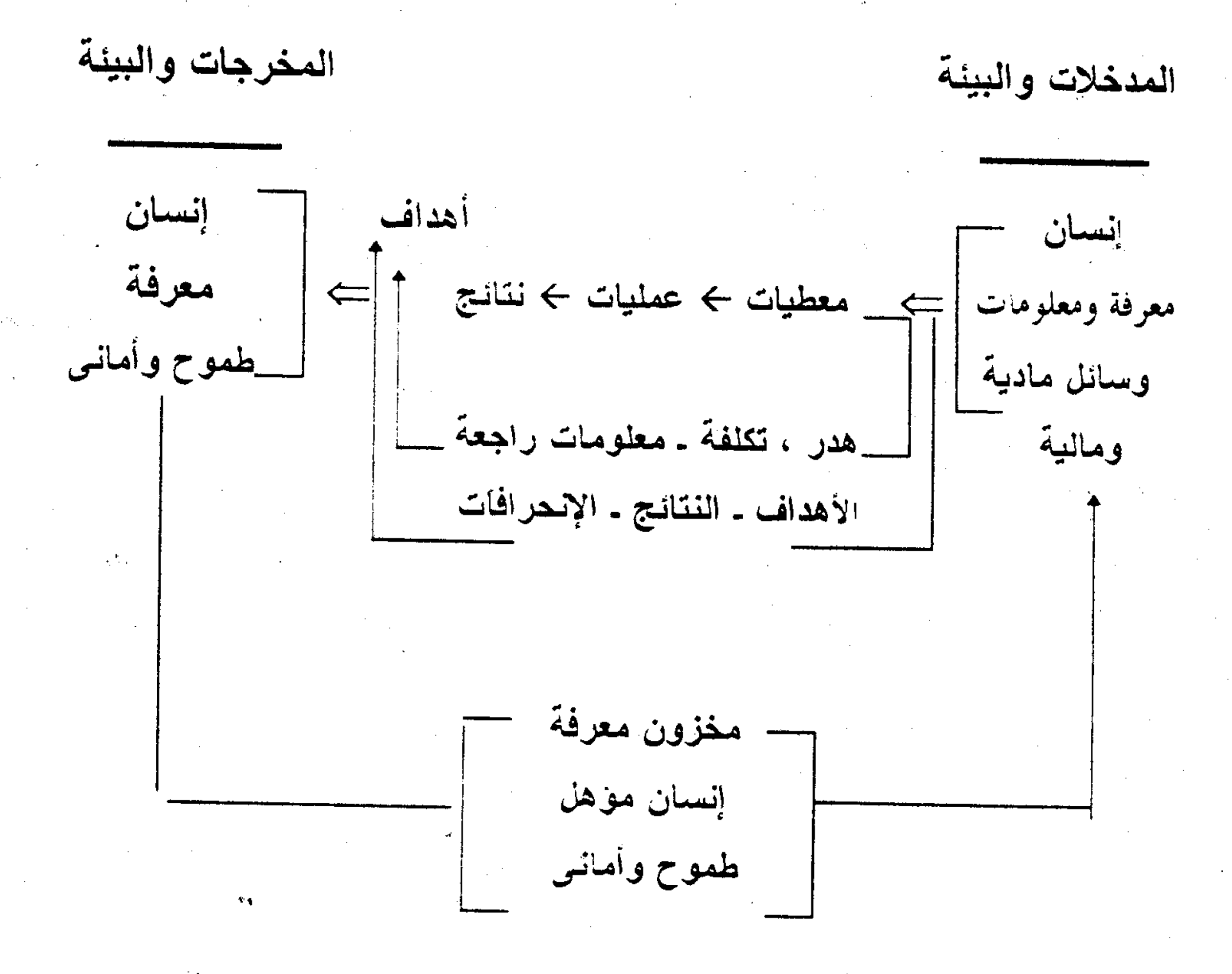

معطيات
عمليات
نتائج
معطيات
معطيات
عمليات
نتائج

شكل (٢)


معطيات
عمليات
نتائج
أ
معلومات راجعة
معطيات
عمليات
نتائج
ب
معلومات راجعة
معطيات
عمليات
نتائج
جـ
معلومات راجعة
معلومات راجعة

شكل (٣)

ولذلك يمكن توضيح نظام التعليم من خلال النظـام الآتـى والـذى يوضـح العلاقة بين المدخلات والمخرجات .



شكل (٤)

الحقيقة أن المعركة التى تخوضها الدول النامية بصفة عامة الآن ، هى معركة ضد التخلف ، أيضا هى معركة التنمية الإجتماعية والإقتصادية ، وهدف هذه المعركة إنما يبدو واضحا وضوح الوسيلة إليها .

هذا وقد أتخذت هذه الدول من التعليم منطلقا لها ، حيث يخطى التعليم من بين المداخل الأساسية للتنمية بدور متميز فى إحداث التنمية وضمان إستمراريتها فوق ذلك أنه بذاته مؤشرا هاما من مؤشرات التنمية لكونه إحدى الحاجات الأساسية التى تحققها التنمية .

إلا أن التعليم فى الدول النامية يجابه بالعديد من المشكلات ، كما أن هناك عقبات أمام خريجيه تحول دون الإستفادة منها فى أحداث التنمية وأهمها عدم تشغيل هذه العمالة فى مشروعات إنتاجية من شأنها أن تحدث التنمية المرغوبة فى هذه الدول .

ولذلك يصبح هؤلاء الخريجين عالة وعبنا على النظام التعليمى مما يقلل من حجم العائد الإقتصادى منه .

وتأتى أهمية دراسة التنمية من خلال البحث عن نموذج مبسط لتشغيل القوى العاملة المتراكمة (رأس المال البشرى) وذلك للتغلب على مشكلة البطالة بأنواعها المختلفة ، وصولا لأقصى درجات النمو الإقتصادى ـ وذلك فى إطار إستحداث طريقة ملائمة لحساب العائد الإقتصادى من التعليم .

والحقيقة أن مثل هذه النماذج التى تدرس العلاقة بين التعليم والتنمية إنما هى فى غاية الأهمية وذلك لأن التربية والتنمية إنما يهدفان لتنمية الإنسان قبل كل شىء .

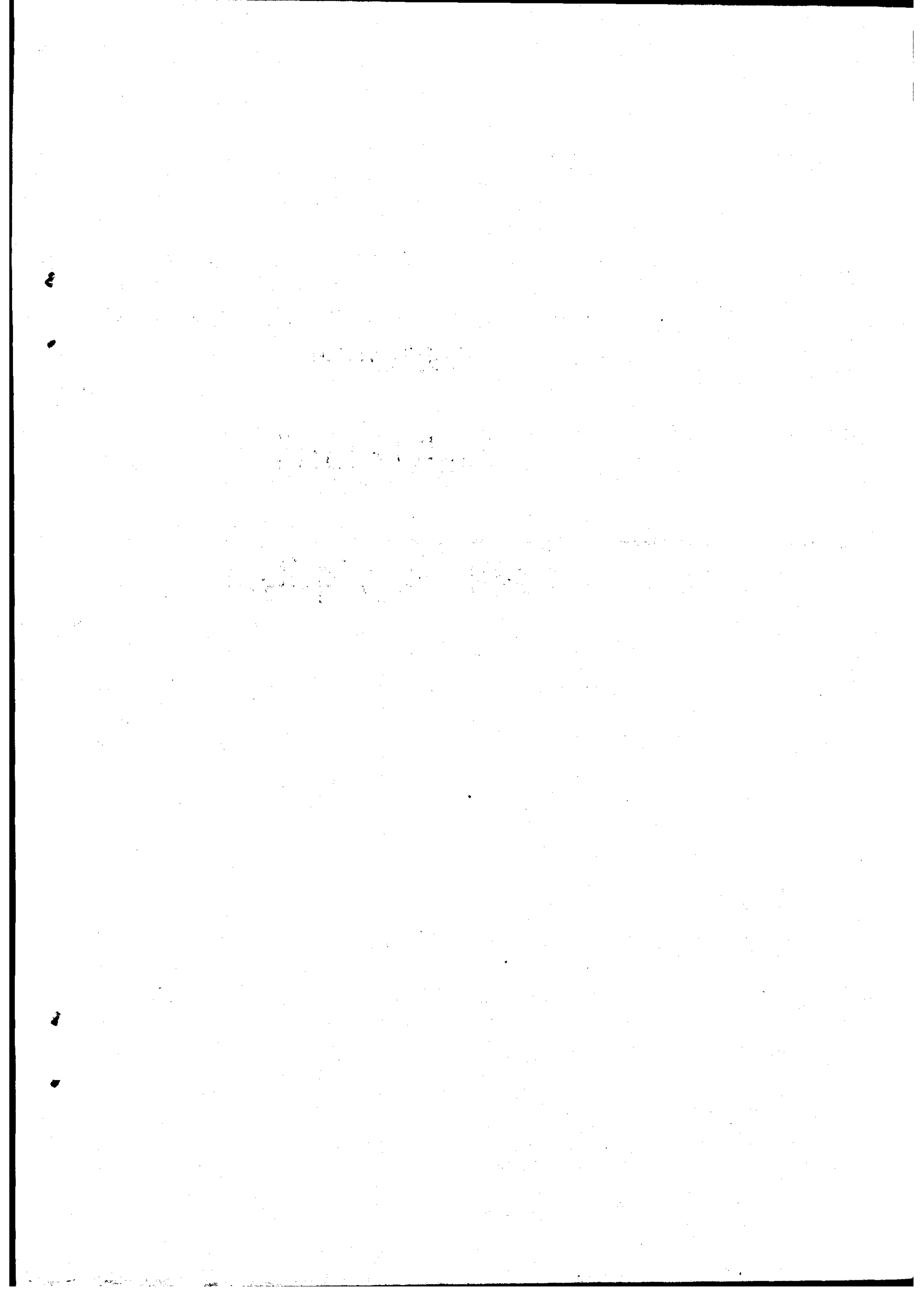
ولذلك فالعلاقة وثيقة بينهما ولكنها تحتاج لدراسات عميقة تبين متى تكون التنمية فى أعلى درجة ؟ وما المطلوب من التعليم فى ذلك الوقت ؟ والعكس صحيح .

كما أنه من خلال هذه النماذج يمكن للدول النامية أن تطور من نفسها فى سعيها نحو التقدم ، فالدول المتقدمة ـ فيما مضى ـ كانت دولا متخلفة تعانى من ندرة الأيدى العاملة ، وكان من الممكن أن تظل كذلك ردحا طويلا من الزمان لولا أنها نجحت فى إستخدام أساليب إنتاجية موفرة للعنصر النادر وهو العمل وكثافة العنصر المتوفر وهو رأس المال . وفى سبيل محافظة هذه الدول على التقدم الذى وصلت إليه ، إستأثرت بدراسة الموضوعات المتعلقة برأس المال المادى ورأس المال البشرى وعوامل الإنتاج والحجم الأمثل لرأس المال . وغير ذلك من الموضوعات التى من شأنها أن تحافظ على إقتصادياتها ، بينما لم تنل مثل هذه الدراسات قدرا من الدراسة فى الدول النامية مثل ما نالته فى الدول المتقدمة .

الفصل الأول

الدول النامية

سماتها ومشكلاتها



وقد أطلق على البلاد النامية فيما مضى أسماء مختلفة تبعا لأحكام تقويمية سواء فى الميدان السياسى أو الحضارى أو العنصرى أو الدينى . مثل الدول المتخلفة ، أو الحديثة بمعنى "أن إستقلالها لم يتم إلا منذ عهد قريب" (حسن : ب ، ت ٢٩) .

وقد أطلق على هذه الدول إسم الدول المتخلفة ردحا من الزمن "ويشير هذا المفهوم إلى أن تلك الدول لم تصل فى نموها إلى الدرجة التى تتيح لها إشباع إحتياجات أفراها بشكل مرضى" (على : ١٩٨٨ ، ١٤١) .

وتزداد درجة التخلف فى هذه البلاد تبعا لإتساع الشقة بينها وبين الدول المتقدمة والصناعية فى غرب أوربا ، والتى إعتبرت كمحك لقياس مدى تخلف هذه الدول .

ومن ذلك نجد أن مفهوم الدول المتخلفة ينطوى على نوع من المقارنة بين تلك الدول والدول المتقدمة ، تلك المقارنة التى تظهر التخلف فى صور إحصائية مقيسة ، كدخل الفرد مثلا ، والذى يعتبر أهم المقاييس والمعايير التى اتخذت أساسا للتفرقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، لقياس درجة النمو أو التخلف الإقتصادى .

الإتجاهات النظرية لتفسير ظاهرة التخلف :

١) الإتجاه الإقتصادى :

ويرى أصحاب هذا الإتجاه أن متوسط دخل الفرد هو الأساس الذى يمكن عن طريقة قياس درجة النمو أو التخلف ، غير أن هناك من الإقتصاديين (لطفى : بدون ، ٦) من يرى أن متوسط دخل الفرد لا يمكن أن يكون وحده مقياسا دقيقا لدرجة النمو أو التخلف ، ومن ثم لا يجوز أتخاذه وحده معيارا للتفرقة بين الدول المتقدمة إقتصاديا والدول النامية وذلك للأسباب الآتية :

(١) إن هذا المعيار لا يأخذ فى الإعتبار التباين فى مستويات الأسعار بين الدول المختلفة ، حيث أن تكاليف المعيشة فى البلاد النامية أقل بكثير من البلاد المتقدمة ، وبلدا مثل مصر متوسط دخل الفرد فيها مثلا ٤٠٠ دولار بينما فى أمريكا يبلغ ٨٠٠٠ دولار فلا يمكن القول بأن الولايات المتحدة متقدمة إقتصاديا عشرين مرة أكثر من مصر .

(٢) أن هذا المعيار لا يأخذ فى الإعتبار الإختلافات القائمة بين دول العالم من حيث الهيكل الإقتصادى والهيكل الإجتماعى ، ولذلك فإتخاذ متوسط دخل الفرد وحده كمقياس لدرجة النمو أو التخلف الإقتصادى يؤدى بنا إلى نتائج شاذة لا تتفق والواقع ، لأنه يؤدى إلى إحتساب بعض الدول النامية مثل فنزويلا والكويت ضمن الدول المتقدمة إقتصاديا ، حيث أن دخل الفرد فى الكويت أعلى من دخل الفرد فى الولايات المتحدة بحوالى خمسمائة دولار .

(٣) إختلاف مفهوم الدخل القومى وطريقة تقديره من دولة لأخرى .

(٤) عند تقدير الدخل القومى،بعض الدول لاتأخذ فىالإعتبار الإستهلاك الذاتى، والبعض الآخر تحسبه بطريقة جزافية أبعد ما تكون عن الصحة فى حين أن هذا الجزء من الإستهلاك العام له أهمية كبرى فى الدخل القومى .

(٥) هناك بعض الخدمات كالتى تؤديها ربة المنزل لأسرتها لا تؤخذ فى الإعتبار عند حساب الدخل القومى .

(٦) كما أن متوسط دخل الفرد يخفى وراءه حقيقة هامة ألا وهى عدم العدالة فى توزيع الدخل القومى بين أفراد المجتمع .

(٧) إن مجموع السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات السكان فى سنة معينة تختلف من دولة لأخرى بإختلاف الظروف الجوية والعوامل المناخية وبالتالى تختلف قيمة الدخل من سنة لأخرى تبعا لكيفية إشباع هذه السلع ومدى كفاية هذا الدخل لتحقيق هذه الحاجات .

(٨) إن حسابات الدخل القومى لا توضح نوعية الإنتاج ، لا توضح مستوى تحسين السلع المنتجة ، لأن الأسعار لا تسجل جميع التغيرات فى النوع .

(٩) إن وقت الفراغ عنصر هام عند تقدير مستوى الرفاهية ، ومتوسط دخل الفرد لا يأخذ فى إعتباره هذا العنصر .

ومما سبق نستنتج أن متوسط دخل الفرد لا يصلح أن يكون وحده معيارا للتفرقة بين الدول المتقدمة والدول النامية .

كما لا يجوز الإعتماد عليه وحده لقياس درجة النمو الإقتصادى أو درجة التخلف الإقتصادى . وذلك لأن التخلف الإقتصادى ظاهرة نسبية ، ولاشك أنه من الصعب أن نجد معيارا واحدا يسمح بقياس درجة التخلف أو النمو بدقة .

وإذا كان الإقتصاديون قد إختلفوا فى وضع تعريف دقيق لمفهوم التخلف الإقتصادى فإننا سنجتهد فى وضع تعريف له ، بحيث نقرب هذا المفهوم من الحقيقة إن جاز لنا أن نضع ذلك التعريف . وهو "الفشل فى الإفادة المناسبة من المصادر البشرية والطبيعية المتاحة لدولة من الدول وعدم قدرتها فى الإستفادة من هذه المصادر للحاق بالدول المتقدمة" .

ولا يقتصر تفسير مفهوم البلاد المتخلفة على الإتجاه الإقتصادى فحسب بل أن هناك العديد من الإتجاهات التى يمكن عن طريقها تفسير ظاهرة التخلف تفسيرا متكاملا وأهم هذه الإتجاهات :

الإتجاه الجغرافى أو الأيكولوجى :

والذى يتضمن مجموعة من النظريات المختلفة لتفسير ظاهرة التخلف ، أهمها نظرية الحتمية الجغرافية . التى يرى أنصارها أن البلاد المتخلفة تقع إما فى المناطق الشديدة الحرارة أو الشديدة البرودة والغالبية العظمى منها تقع فى المنطقة المدارية ، وقد إستندت هذه النظرية فى هذا التفسير إلى الوضع الحالى والقائم فى دول العالم ، وأن كثير من عوامل الطقس والمناخ والموقع والتربة فى هذه الدول تكون معيقات لعملية التنمية ، حتى وإن كان من السهل نقل عوامل التقدم التكنولوجى إلى هذه البلاد (الكردى : ١٩٧٧ ، ٥ ـ ٣٥) .

غير أن هذا الإتجاه يتعارض مع الكثير من الحقائق ، فهذه الدول التى تقع إما فى الشرق الأدنى أو الشرق الأوسط كانت مهد الحضارات وبين ربوعها ترعرت هذه الحضارات وإنتشرت منها إلى أغلب دول العالم المتقدمة الآن والتى كانت أغلبها فى ذلك الوقت إما متخلفة لم تعرف الحضارة والتقدم وبعضها لم يكن قد تم إكتشافه بعد ، ولعل هذا التفسير ينطوى على ضلال وتضليل لدول العالم الثالث اليوم ، يقوم به المستعمر لإيهام هذه الدول بأن الطبيعة والموقع هما اللذان يحكمان عليها بعدم الرقى والتقدم ، وتهدف من وراء ذلك تثبيط همم الأفراد فى هذه الدول وإقناعها ورضوخها لهذا الأمر القدرى ، لتجعلهم كسالى غير منتجين الأمر الذى يتيسر معه للدول الإستعمارية تصريف منتجاتها فى هذه الدول ، وخلق سوق تجارى لها فى هذه الدول ، كما يمكن بذلك أن تحصل من هذه الدول على المواد الخام الأولية التى تعتبر عصب صناعتها . ناهيك عن أن الهدف الأسمى للدول الإستعمارية من هذا العمل هو ضمان تبعية هذه الدول لها سياسيا وإقتصاديا ....إلخ .

الإتجاه السياسى :

الذى يرى أن ظاهرة التخلف تتعدد للتبعية والإستغلال السياسى من جانب الدول الإستعمارية لهذه البلاد ، وأن البلاد التى لم يظهر فيها حركات تحررية من شأنها أن تعيد السيادة لأفراد هذه الدول على أوطانها ، بما يمكن لها الإستغلال الأمثل لثروات هذه البلاد ، هى الدول المتخلفة . ولعل هذا الإتجاه فى تفسير ظاهرة التخلف فى هذه الدول قد جعل التخلف مرادفا للإستعمار القديم والحديث على حد سواء ، وأينما وجد الإستعمار وجد التخلف .

الإتجاه الثقافى والإجتماعى :

ويعتمد هذا الإتجاه فى تفسير ظاهرة التخلف على عناصر البناء الإجتماعى والعمليات الإجتماعية التى تحدث فى هذه البلاد .

ويرى أصحاب هذا الإتجاه أن التخلف يتواجد حيثما تتواجد النظم الإجتماعية العتيقة التى تناهض التغيير المخطط والتنمية بوجه عام .

وإن كان هذا الإتجاه ينطوى على كثير من المغالطات ، فقد تكون مشروعات التنمية ذاتها هى السبب الرئيسى فى التخلف ، حينما تتعارض مع البناء الإجتماعى للمجتمعات فى هذه الدول من حيث إستقدام مشروعات من ثقافات مغايرة لثقافة هذه الشعوب تكون مفتقدة للقدرة على الإتساق مع البناء الإجتماعى والعمليات الإجتماعية فى هذه المجتمعات (الكردى : ١٩٧٧ ، ٥ ـ ٣٥ ، محى الدين : ١٩٧٧ ، ٢٠٩ ـ ٢١٩) .

والحقيقة الجديرة بالتأكيد والإهتمام هى القناعة بعدم التسليم برد أسباب التخلف فى هذه الدول إلى أحد هذه الإتجاهات دون سواه ، فالعوامل كلها طبقا لهذه الإتجاهات تتفاعل فى كل واحد فى حركة دائمة التغير .

وإن كان هناك قناعة لدى الباحثين فى هذا المجال بأن هناك عوامل لها الأثر الأكبر دون سواها .

أيهما أنسب : النامية أم المتخلفة ؟

غير أن إستخدام مصطلح الدول النامية من وجهة نظرنا نراه قد يكون أنسب من إستخدام مصطلح الدول المتخلفة ، حيث فى المصطلح الأول الإشـارة إلى محاولة هذه الدول للتغير النامى،بمعنى أن الدول النامية هى الدول التى تحاول جاهدة لتنمية إقتصادها القومى بأسرع ما يمكن حتى تحتل مكانا ملائما بين الدول المتقدمة . كما أن هذا المصطلح نرى فيه نوعا من التهذيب للفظ تخلف الذى ينطوى على وصف مجحف بهذه المجتمعات (فليه : ١٩٨٧ ، ١٨) .

ولذلك يعرفها البعض بأنها "تلك الدول التى تعمل على زيادة إستثمار مواردها وإقتصادها القومى كى تنتقل من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم ولكى تسير بمجتمعاتها قدما فى طريق التنمية فتتمكن من أن تأخذ مكانا لائقا بين الأمم الناهضة" (حبيب ، ١٩٧٠ : ٧٣) .

وإن كان هناك تعريفات أخرى كثيرة غير ذلك ، أهمها دول العالم الثالث .. أو البلاد التى فى طريق النمو . (عبد الهادى ، وآخرون : بدون تاريخ ، ١٤) .

ولقد تكاثر عدد هذه الدول إعتبارا من النصف الثانى من القرن العشرين حيث حصلت أغلب الدول على إستقلالها وبدأت فى التخلص من التخلف والسير فى طريق التنمية ، ولعل هذا هو السبب فى تغيير تسميتها من الدول المتخلفة إلى الدول النامية (على : ١٩٨٨ ، ١٤١) ونحن نميل لهذا المسمى لتلك الدول لمدى قابليتنا لهذا السبب .

وإذا كان الإقتصاديون قد إختلفوا حول مفهوم التخلف أو الدول النامية فإنهم متفقون على أن هناك خصائص ومؤشرات وسمات محددة تتميز بها الدول النامية وإن لم يكن من الضرورى توفر هذه الخصائص مجتمعه فى دولة ما حتى يقال عنها أنها نامية ، وإنما يكفى توافر بعضها فى دولة والبعض الأخر فى دولة أخرى وهكذا (لطفى : بدون ، ٩) ، ولعل معرفة بعض السمات الأساسية للبلدان النامية يعين فى إستشراف وضع تلك الدول بالرغم من تباين وجهات النظر فى تحديد وتصنيف هذه السمات تبعا لإهتمامات الباحثين (على : ١٩٨٨ ، ١٤١) . كما أن هذا الأمر نراه مفيدا قبل دراستنا السريعة للتنمية الإجتماعية والإقتصادية ودراستنا التفصيلية للآثار التربوية المترتبة على ذلك . حيث الإرتباط الوثيق بين هذه السمات وآثارها .

ونعطى القارىء أولا **فكرة مبسطة عن الأوضاع فى العالم الثالث :**

١) يضم العالم الثالث أكثر من ٦٥٪ من سكان العالم بينما يمثل الجزء الباقى سكان دول العالم المتقدم * .

٢) لا يتجاوز إنتاج دول العالم الثالث الصناعى مجتمعه ٧٪ فقط من الإنتاج الصناعى العالمى ويزيدها الأمر خطورة أن هذه النسبة الضئيلة محصورة فى عدد محدود من الدول النامية ، وعدد محدود من الصناعات .

* سوف يشار إلى سكان العالم الثالث والتضخم الثانى فى فصل لاحق .

٣) يعانى سكان الدول النامية سوء تغذية مزمن ، ولذلك يموت عشرات الآلاف منها جوعا كل عام .

٤) يعيش حوالى ثلث سكان الدول النامية تحت مستوى الفقر الذى حدده البنك الدولى للتعمير والتنمية وهو ٧٥ دولار فى السنة .

٥) لم يتلق حوالى نصف سكان الدول النامية قسطا من التعليم ، وثلث أطفال العالم الثالث لا يجدون مكانا بالمدارس .

٦) تزداد امديونية الخارجية للدول النامية عاما بعد عام .

٧) رغم أن دول العالم الثالث تنتج نسبة كبيرة من المواد الأولية وموارد الطاقة إلا أنها لا تستخدم سوى جزء بسيط منها ويتم تصدير معظمها إلى الدول المتقدمة بأسعار زهيدة لتقيم عليها صناعتها ، وطبقا لإحصائيات الأمم المتحدة ، ينتج العالم الثالث أكثر من ٧٠٪ من بترول العالم ، ٤٠٪ من خام الحديد ، ٦٣٪ من التصدير ، ٨٩٪ من المنجنيز ، ٨٦٪ من القطن ، ١٠٠ من المطاط الطبيعى ، ٦٥٪ من البوكست ، ٤٨٪ من النحاس ، ٩٢٪ من الكرون .. (لطفى . ٩ : ١٠) وهذا يؤكد فهمنها للتخلف الذى عرفناه فى الصفحات السابقة .

وتتميز الدول النامية بمجموعة من السمات الإقتصادية أهمها :

١ ـ نقص رؤس الأموال .

٢ ـ سوء التغذية .

٣ ـ إنتشار البطالة المقنعة .

٤ ـ سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الحكومى .

٥ ـ إنخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة .

٦ ـ ضعف التصنيع .

٧ ـ ضعف البيان الزراعى .

٨ ـ قصور أو سوء إستغلال الموارد الطبيعية .

٩ ـ التبعية الإقتصادية للخارج .

١٠ ـ التخصص فى إنتاج واحد .

١١ ـ التبعية النقدية والمصرفية (لطفى ، ١٢) .

١٢ ـ ضعف هيكلا العمالة والناتج المحلى الإجمالى .

غير أننا لن نتناول كل هذه السمات بالدراسة والتحليل ـ فهذا عمل الإقتصاديون فى المقام الأول إلا أننا سنركز على بعضها لما له من درجة تأثير فى مشكلة البحث بصورة واضحة .. وأهمها :

(١) إنخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة :

فإنخفاض متوسط الدخل يعتبر أحد العوامل الأساسية المكونة للحلقة المفرغة للفقر وتبعا لذلك ينخفض مستوى المعيشة ، طبقا لما يستهلكه الفرد من السلع الأساسية اللازمة لحياته،من الخدمات المتاحة ، وتشير الدراسات والإحصاءات إلى أن متوسط الدخل للفرد فى إنخفاض مستمر عام بعد عام ، فطبقا لإحصاءات عام ١٩٧٣، بلغ متوسط دخل الفرد فى الدول المتقدمة ٣٠٨١ دولار بينما لا يتعدى هذا الرقم فى الدول النامية ٢٠٢ دولار (لطفى ، ٣٣) .

أى أن النسبة بين متوسط دخل الفرد فى الدول النامية ، ومتوسط دخل الفرد فى الدول المتقدمة تصل (١ : ١٥) تقريبا . وفى إحصائيات عام ١٩٨٢ نجد متوسط دخل الفرد فى الدول النامية حوالى ٢٨٠ دولار فى حين أن متوسط دخل الفرد فى الدول المتقدمة حوالى ٤٦٤٠ دولار (أبو المعاطى ، ١٩٨٨ : ١٤٢) أى بنسبة (١ : ١٧) تقريبا ، وهكذا نجد أن الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تزداد إتساعا عام بعد عام .

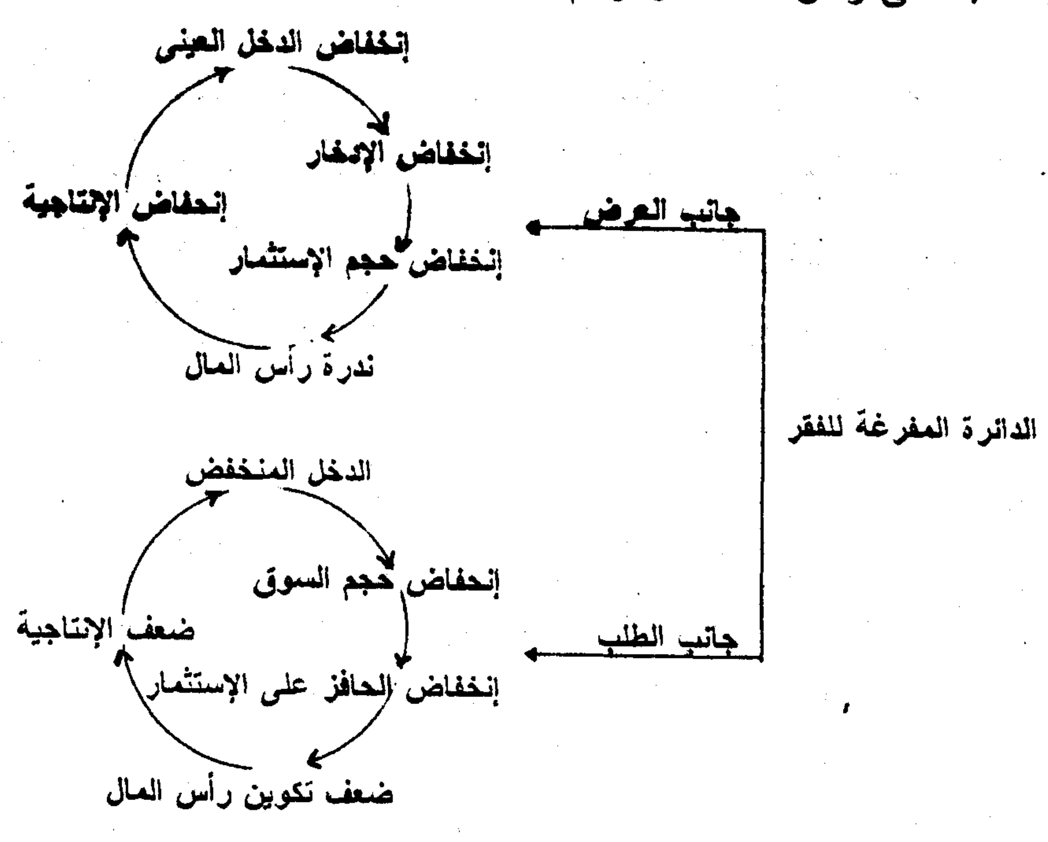
ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى ضآلة الناتج القومى للدول النامية بالنسبة إلى عدد السكان ، ولذلك ستظل الفجوة بين مستوى المعيشة بين هاتين المجموعتين من الدول كبيرة جدا ، مما يكون له أبعد الأثر على التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

ومما يزيد هذه المشكلة تعقيدا أن هناك تفاوتا ملحوظا فى توزيع الدخل بين أفراد الدولة النامية الواحدة ، حيث تركز جزء كبير من الدخل القومى فى أيدى جزء ضئيل من السكان ، وهذا أمر خطير . يقف عقبة فى سبيل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية . لوجود طبقتين من السكان هما الإغنياء والفقراء .

مما سيكون له أبعد الأثر فى العملية التربوية من حيث تكافؤ الفرص لتكملة المسيرة التعليمية لأبناء الطبقتين ، وذلك ينتج أعداد كثيرة من المتعلمين ذوى كفاءة محدودة ، ويكن ذلك عقبة فى الطاقة الإنتاجية للمجتمع .

(٢) نقص رؤس الأموال :

إحدى المشكلات التى تواجه الدول النامية عندما تحاول الإتجاه نحو التنمية الإقتصاديةوبخاصة عندما تتبع سياسة إنمائية قوامها التصنيع بمعدلات سريعة، وترجع ضآلة رؤس الأموال لدىالدول الناميةوعدم كفايتها لتمويل الإستثمارات اللازمةللنهوض بإقتصادها إلىضعف عرض رأس المال بضعف الإدخاروقلته لإنخفاض مستوى الدخل من ناحية ولضعف الطلب على رأس المال لضعف الحافزعلى الإستثمار لضعف القوة الشرائية للمستهلكين وإنخفاض مستوى الدخل الحقيقى والذى يرجع إلى إنخفاض مستوى الإنتاجية بسبب رأس المال المستخدم فى الإنتاج ، وبذلك تكتمل الدائرة المفرغة للفقر فى ناحيتى العرض والطلب على رأس المال . والرسم التوضيحى الآتى يبين هذه المشكلة :



(٣) البطالة : *

تتسم البلاد النامية بإنتشار البطالة المقنعة والموسمية ، والمزمنة ، والدورية ، والفنية ، ويرجع ذلك إلى توافر الأيدى العاملة بنسبة أكبر من اللازم لإستغلال الموارد ، ولذلك يمكن تخفيض عدد العمال دون إنخفاض فى الإنتاج ، وبذلك فهم يعتبرون فى حالة بطالة لأنهم لا يساهمون فى زيادة الإنتاج الكلى ، وتنتشر البطالة المقنعة فى البلدان الكثيفة السكان ـ وأغلبها نامية ـ حيث لا يوجد توازن بين الموارد المتاحة وعنصر السكان ، أو فى البلاد ضعيفة السكان لسوء توزيع اليد العاملة على القطاعات المختلفة (على : ١٩٨٨ ، ١٤٣) .

(٤) تخلف هيكلا العمالة والناتج المحلى الإجمالى :

حيث تكون الهوة الواسعة بين نسبة العمالة فى الزراعة ونسبة مساهمتها فى الناتج المحلى من جهة وبين نسبة العمالة فى بقية القطاعات ومساهمتها فى الناتج المحلى من جهة أخرى مؤشر على خلل هيكلى سببه التباين فى الإنتاجية القطاعية النسبية ، وتبعا لتلك النسب تختلف الصادرات لتلك الدول والواردات مما يؤثر على مستوى الدخل القومى وعلى مشروعات التنمية ويكون لذلك كثير من الآثار السلبية على العملية التربوية .

---

* سنتناول هذا الأمر بمزيد من التفصيل فى الفصل الخامس .

(٥) سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الإدارى الحكومى :

وهذا الأمر يتصل إتصالا مباشرا بمشكلة البحث ، وإليه يرجع التخلف فى أساليب العمل الإدارى مما يحول دون تحقيق الإستفادة القصوى من إستغلال الموارد البشرية المتاحة ، ولذلك كثيرا ما نجد الرجل المناسب فى المكان الغير مناسب ، والرجل الغير مناسب فى المكان المناسب ، فى الدول النامية .

وعليه نجد أن هناك الكثير من **المشكلات الإدارية فى الدول النامية** والتى أهم مظاهرها ما يلى :

(١) عدم إختيار العاملين بمنشآتهم تبعا لمؤهلاتهم العلمية وخبراتهم العملية .

(٢) عدم وجود طبقة من الرجال الأكفاء القادرين على إدارة المنشآت طبقا للأساليب العلمية الحديثة .

(٣) إستخدام أساليب الإدارية القديمة والتى كانت تتبعها الدول الغربية فى القرن الماضى،رغم لجوئها لإستخدام أحدث الأساليب الفنية فى الإنتاج .

(٤) إنتشار نظام إدارة الفرد الواحد أو العائلة الواحدة ، وغالبا ما يتم إختيار الأفراد تبعا لدرجة صلاتهم بالمسئولين حتى ولو لم يكونوا من حملة المؤهلات أو ذوى الخبرة .

(٥) سوء توزيع الإختصاصات وهذا بلاشك سيؤدى إلى إرتباك العمل وإتخاذ قرارات غير سليمة لا تتفق مع مصلحة العمل بالمنشأة مما يؤدى فى النهاية إلى ضعف إنتاجية الإدارة .

(٦) المغلاة فى إختصاصات مجالس الإدارة والمديرين فى المنشآت الصناعية فى معظم الدول النامية ، وكذلك بقية المنشآت الأخرى ، ولعل السبب فى المبالغة فى مركزية الإدارة هو إنعدام الثقة ، وصعوبة الحصول على عدد كاف من الأفراد ذوى مؤهلات علمية عميقة من جهة أخرى .

(٧) التخلف الشديد لمؤسسات الخدمة العامة ، مما يجعلها أعلى تكلفة وأقل إفادة عن مثيلاتها فى دول العالم المتقدم .

(٨) الإزدواج فى الإجراءات وعدم تحديد الإختصاصات والتهرب من تحمل المسئوليات والتراخى فى الأداء،مما يؤدى إلى تعويق للأفراد والمتعاملين مع الإدارة وهذا يمكن حسابه فى شكل طاقات إنتاجيةمبدده ووقت ضائع.

(٩) تخضع الإدارة فى الدول النامية لعدة قوانين ولوائح مالية وإدارية معظمها وضع فى القرن التاسع عشر ولم يعد يطرأ عليها أى تغيير ، ولذلك أصبحت لا تتناسب مطلقا مع إحتياجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية التى تهدف إليها دول العالم الثالث . (لطفى ، ٢٨ ـ ٣٢) .

ويرجع لهذه العوامل أسباب تخلف الدول النامية أكثر من غيرها،بل أن البعض يقصر أسباب التخلف على هذه العوامل ، بل أن هناك من يمعن فى تسبيط المشكلة بدول العالم الثالث بقوله " ليس هناك دولا متخلفة إقتصاديا وإنما هناك دولا متخلفة إداريا فقط (Peter F.,1969) وذلك علىإعتبار أن التجارب التى تمت دراستها عن الدول النامية أكدت أن الإدارة هى المحرك الأساسى للتنمية وبدون توافر هذا العنصر الفعال لا يمكن تحقيق التنمية بالدرجة المطلوبة مهما توافرت جميع العناصر الأخرى التى تؤثر فى الإنتاج أو غيره .

(٦) قصور أو سوء إستغلال الموارد الطبيعية :

وذلك يمثل مشكلة أساسية لتلك الدول ، ولا تكمن المشكلة فى عدم توفر الموارد الطبيعية الأولية التى تستخدم كأساس كثير من الصناعات ، بل أن المشكلة تكمن بشكل مباشر فى عدم الإستغلال الأمثل لهذه الموارد .

ولعل أهم السباب الرئيسية لهذه المشكلة تتمثل فى :

- عدم توفر الدراية والخبرة الكافية والعمالة المدربة على كيفية الإستغلال الأمثل لهذه الموارد
- سوء الإدارة ، وعدم إتباع الأسلوب العلمى فى إستغلالها ، وضيق السوق المحلى وعدم توافر عنصر رأس المال .

أما من حيث الخصائص الغير إقتصادية للدول النامية فيصنفها (أبو المعاطى ، ١٩٨٨ : ١٤٣ ـ ١٤٥) كما يلى :

أولا : الخصائص الديموجرافية :

١) إرتفاع معدلات النمو السكانى ومعدلات المواليد والوفيات .

٢) إختلال التوزيع العمرى ، وقد يرجع ذلك إلى :

- الزواج المبكر للنساء .
- سيادة نمط الإنتاج الزراعى .
- **إرتفاع نسبة الأمية وسيادة المعتقدات الخاطئة .**

ثانيا : الخصائص الأيكولوجية :

١) وجود تفاوت كبير بين الطبقات وصعوبة الحراك الإجتماعى .
٢) تقلص أو عدم وجود طبقة وسطى عريضة .
٣) ميل الطبقات الغنية نسبيا إلى الإستهلاك الترفى أو التفخارى ونقل الإنماط الإستهلاكية الخاصة بالدول المتقدمة .

رابعا : الخصائص التعليمية والثقافية :

١) إرتفاع نسبة الأمية .
٢) التفاوت الكبير فى المستويات التعليمية بين الرجال والنساء .
٣) تخلف النظم التعليمية التقليدية عن مسايرة متطلبات العصر .
٤) وجود بعض القيم السلبية التى تدعم التواكل واللامبالاة ومقاومة التغيير .
٥) خضوع السلوك الإجتماعى لعوامل الضبط التقليدية من عادات وتقاليد وأعراف موروثة .

خامسا : الخصائص الصحية :

١) زيادة عدد السكان لكل طبيب حيث تصل النسبة إلى (٢٠٢١) نسمة لكل طبيب فى حين أن هناك طبيب لكل (٣٤٩) نسمة فى الدول المتقدمة .
٢) إرتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع عن الدول المتقدمة .
٣) إنخفاض المعدلات المتعلقة بالغذاء وخاصة ما يتعلق بكمية البروتين الحيوانى وأغذية الطاقة الأخرى عن مثيلاتها فى الدول المتقدمة .
٤) إنتشار الأمراض المتوطنة وأمراض سوء التغذية .

سادسا : الخصائص السياسية :

١) عدم الإستقرار السياسى .

٢) عدم التكامل السياسى والإجتماعى .

٣) غياب العقلانية المنطقية فى إتخاذ القرارات السياسية .

ومن ذلك يتضح أن التخلف ظاهرة كلية شاملة تتناول كافة جوانب البناء الثقافى والإجتماعى والإقتصادى والسياسى وليس مجرد مجموعة من الخصائص أو السمات التى تصادف وجودها فى وقت من الأوقات فى بلد ما .

وسنقوم بإلقاء الضوء على تلك الخصائص سريعا بما يوضح حجمها من التأثير على التنمية .

مشكلة التضخم السكانى وأبعادها السلبية :

ظهرت مشكلة التضخم السكانى فى الدول النامية بصورة جلية وتتضح بجلاء فى مصر حيث الإرتفاع المتزايد فى معدل المواليد .ولهذه المشكلة كثير من الآثار السيئة التى تترتب على هذه الظاهرة فى الدول النامية أهمها ما يلى:

أولا : زيادة السكان بطبيعة الحال تؤدى إلى نقص متوسط الدخل للفرد ، رغم جهود التنمية التى تبذلها الدولة ، حيث أن الزيادة السريعة فى السكان تمتص الزيادة فى الدخل القومى نتيجة التنمية ، وهذا يعنى زيادة الفترة اللازمة للقضاء على التخلف الإقتصادى .

ثانيا : يؤدى تضخم السكان وتزايد معدلاتهم إلى تحول النشاط الإقتصادى إلى إنتاج السلع الإستهلاكية دون السلع الإنتاجية أو الصناعات الثقيلة مما يؤدى إلى تعطيل التنمية الإقتصادية .

ثالثا : تزايد معدلات البطالة المقنعة : وما ينتج عن ذلك من أثار سلبية على التنمية بصفة عامة وعلى إنخفاض مستوى معيشة السكان . (لطفى ، ٦٣ - ٦٤) .

رابعا : ضعف الصفة الإنتاجية للعنصر الإنسانى : فمن خصائص التركيب النوعى للسكان فى مصر، إرتفاع نسبة صغار السن (دون الخامسة عشرة)حيث تزيد هذه النسبة فى الدول النامية عن ٤٠٪ من مجموع السكان، أما فى الدول المتقدمة فهى لاتتجاوز ٢٥٪ من مجموع السكان وبالتالى يرتفع عبء الإعالة فى الدول النامية بالمقارنة بالدول الأخرى (جلال أحمد أمين،٣٣).وذلك لأن الطفل منذ ولادته حتى يصبح منتجا. يعتبر عبئا على الأسرة ، لأنه يستفيد جزءا من ميزانيتها مما يؤدى إلى نقص الإدخار بالإستثمار، كما يعتبر فى نفس الوقت عبئا على المجتمع حيث أنه يستنزف خبراته دون أن يسهم فى زيادة الثروة القومية .

خامسا : زيادة الطلب على الموارد : حيث تؤدى الزيادة السريعة فى السكان إلى إنخفاض نصيب الفرد من القوى العاملة من عوامل الإنتاج الأخرى ، مثل الأرض ورأس المال . ومن الطبيعى أن يؤدى ذلك إلى التصارع على ما تبقى من هذه الموارد بدرجة عالية، وهذا من شأنه أن

يحدث إضعافا لإنتاجية الفرد ومن ثم إنخفاض الدخل الذى يمكنه أن يحصل عليه نتيجة لنقص الموارد الأساسية التى تقوم عليها التنمية الإقتصادية ، والتىتعتبر الركيزة الأساسية لأحداث التنمية الشاملة،وهذا يحدث رغم نجاح جهود تنظيم الأسرة فى بعض الدول ومنها مصر،فى تخفيض محدود فى معدل النمو السكانى ، إلا أن الزيادات السكانية السنوية لازالت تشكل تهديدا حقيقيا لأهداف التنمية ، وذلك نتيجة للضغوط المتزايدة على الموارد المحدودة التى لم تواكب نمو السكان .

سادسا : نقص المبالغ المخصصة للإستثمار : مما يؤدى إلى تعطيل عجلة التنمية الإقتصادية ، وذلك لأن الدول النامية بصفة عامة تتكفل بتقديم الخدمات المختلفة للسكان ، ولا سيما الرئيسية مثل التعليم والخدمات الصحية ...إلخ رغم ضآلة مواردها . (لطفى : ٦٥) .

سابعا : التخصيص غير المنتج للقوى البشرية : فبمقارنة التوزيع النسبى لقوة العمل فى الدول النامية فى الأنشطة الرئيسية ، ممثلا فى مصر فى الفترة (١٩٢٧ ـ ١٩٧٠ ، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥) يلاحظ أن إنخفاض قوة العمل فى قطاع الزراعة ولا يقابل ذلك توجها نحو القطاعات الأخرى، بصورة تعكس إتجاها تنمويا ، فعلى مدى الفترة المذكورة ، يلاحظ أنه بينما كان معدل الزيادة السنوية فى نسبة قوة العمل فى قطاع الصناعة ٤, ١٪ كان معدل الزيادة فى قطاع الخدمات(٣, ١)ولم يتجاوز ٢, ١٪ فى قطاع النقل والتجارة (حمدى : ١٨٠) .

ويعكس هذا السلك إتجاها نحو تكدس قوة العمل المسرحة من قطاع الزراعة إلى قطاع الخدمات بالذات ، وكان من المفروض فى ظروف التنمية الإقتصادية ، أن نجد منافذ العمل الحقيقية لها أساسا فى قطاع الصناعة ثم النقل والتجارة مثلا .

ثامنا : إن الزيادة السريعة فى السكان تخلق عددا من المشاكل مثل مشكلة الإسكان والمواصلات ومشكلات التوظيف ، خاصة وأن أغلب الدول النامية والإشتراكية منها بصفة خاصة تكون ملزمة بإيجاد عمل لكل مواطن فى سن العمل وقادر عليه وراغب فيه.. ولذلك فإن التزايد السريع يؤدى إلى تزايد أعداد مخرجات العملية التعليمية وبالتالى تراكم الخريجين الممثل لرأس المال المستثمر فى التعليم فى وحدات إنتاجية لاتكون فى حاجة إلي خدمات هذه الأعداد * .

ومن الواضح أن ذلك يؤدى إلى ضعف العائد من التعليم ، وزيادة فى نسبة الإهدار فى النفقات فى الوقت ، وذلك فى الوقت الذى تكون فيه الدولة النامية للحفاظ على كل جزء ولو ضئيل من دخلها القومى .

تاسعا : المضمون السلبى لإتجاهات الهجرة السكانية : سواء كانت هجرة خارجية أو هجرة داخلية ، حيث أن إنخفاض مستوى المعيشة فى الدولة النامية يكون عامل هام من عوامل طرد العمالة التى هى فى سن العمل والتى إستثمر فيها رأس المال إلى الخارج .

---

* سندرس هذا الجزء بشيء من التفصيل فى الفصل السادس .

ورغم ما يعود على الدولة من نقد خارجى إلا أن ذلك لا يتناسب مع فقد هذه الدولة للخدمات التى من المفروض أن تقدمها هذه العمالة فى سبيل التنمية ، ويزيد هذا الأمر ضراوة أن المهاجرين يكونون من الكفاءات العلمية المدربة والتى غالبا ما تكون هذه الدول النامية فى حاجة إليها ، كما أن هذه العمالة تهاجر دائما إلى الدول إما المتقدمة أو التى تسير بخطوات ثابتة نحو النمو الإقتصادى ، مما يزيد هذه الدول ثراءا على ثرائها وتقدما على تقدمها ، فى الوقت الذى تزداد دولته الأم تخلفا على تخلفها ، مما يزيد الهوة بين البلاد المتقدمة والنامية .

كان هذا بالنسبة للهجرة الخارجية ، أما بالنسبة للهجرة الداخلية التى تتمثل فى تيارات الهجرة من الريف للحضر رغم عجز الحضر عن ملاحقة هذه الهجرة بخلق فرص عمل حقيقية ، وقد إنعكست تلك الهجرة فى إرتفاع نسبة السكان فى سن العمل فى الحضر ٤٧, ٤١٪ بينما كانت فى الريف ٨٦, ٣٩٪ ، وهذا يحدث نوعا من البطالة .

وهكذا نجد أن زيادة السكان السريعة وما سيتتبعه من إنخفاض لمستوى المعيشة يكون عاملا هاما من عوامل الطرد بالنسبة للإقتصاد فى الدول النامية ، حيث يترتب على ذلك حرمان مستمر للإقتصاد من جزء هام من قوته البشرية المكلفة والنتجة ، ولاشك أن هذا الأمر يتضح بجلاء فى مصر عن غيرها من الدول النامية ، نتيجة لمعدلات النمو السكانى المرتفعة بها .

وهكذا نجد أن ظاهرة التضخم السكانى تعتبر إحدى المعيقات الأساسية للتنمية الإقتصادية بصفة خاصة والتنمية الشاملة بصفة عامة،لما يستتبع ذلك من خلق الكثير من المشكال الإقتصادية والإجتماعيةوالتى لها ثار سلبية واضحة على جهود التنميةناهيك عما يحدث من تضخم نقدى ينجم من تزايد دخل المهاجرين مع عدم تزايد الإنتاج وكذلك سوء توزيع الموارد والدخول ، وهذا أمر بلاشك يساعد على تكريس مقومات التخلف وما يترتب عليها من آثار سلبية لاحقة .

ومع أن هذه الزيادة السكانية السريعة تعتبر معوقا من معوقات التنمية الإقتصادية فإنها تعتبر مظهرا من مظاهر التخلف الإقتصادى، وليس أدل على ذلك من أن ظاهرة تزايد السكان بمعدلات مرتفعة نشاهدها فى الدول النامية دون المتقدمة إقتصاديا . ولعل الأسباب فى ذلك واضحة وإن كان أهمها :

- الزواج المبكر للنساء .
- إنخفاض تكاليف تربية الطفل .
- التخلف الإقتصادى والثقافى للمناطق الريفية .
- الإرتفاع الشديد فى نسبة الأمية .
- إنتشار فكرة العائلة الكبيرة والعزوة وغير ذلك .
- الرغبة فى إنجاب طفل ذكر .
- شيوع كثير من الأفكار والمعتقدات الخاطئة .
- التفسير الخاطىء للتعاليم الدينية .
- ضعف الخدمات الصحية والجهود نحو تنظيم الأسرة .
- سيادة نمط الإنتاج الزراعى .

أما عن الخصائص الأيكولوجية والصحية :

والتى أهمها سوء الأحوال الصحية البيئية وإنتشار أمراض سوء التغذية ، فهو يعود إلى مجموعة من العوامل والأسباب : منها إنخفاض متوسط دخل الفرد مما لا يسمح له بالإنفاق الكافى على المرضى من أعضاء أسرته ، ولاسيما الأطفال الكثيرة والذين يكونون دائما أكثر عرضة للمرض .

كما أن عدم إنتشار الوعى الصحى بين معظم المواطنين فى الدول النامية نتيجة للأمية الزائدة عاملا هاما من أهم العوامل التى تساعد على إنتشار الأوبئة الفتاكة بهذه الدول . وأهمها البلهارسيا والملاريا والزهرى والسيلان والدرن ، وهناك إرتباط وثيق بين الزيادة السكانية السريعة وإنخفاض المستوى الصحى فى الدول النامية ، حيث تزداد معدلات الخصوبة ، وبناء عليها تعيش أعداد كبيرة من البشر فى مساكن فقيرة وضيقة فى مناطق متأخرة وغير صحية ، وهذا يساعد على أن تنتشر الأمراض بسهولة بين الأطفال والكبار فى آن واحد .

كذلك من شأن الزيادة السكانية أن تزيد من صعوبة توافر وسائل الوقاية الصحية الكافية والتى أهمها : الإمداد بالمياه النقية ، وتصريف النفايات ، ودعم الرعاية الصحية العامة للمجتمع ككل . خاصة وأن الأمراض المنتشرة فى الدول النامية ، هى من الأمراض ذات الصلة بالغائط ، والتى تشترك فى خاصية واحدة ، وهى أنها من أصل مشترك ، هو تلوث الطعام أو التربة أو المياه بنفايات الإنسان .

كذلك فإن سوء التغذية يسهم بشكل أساسى وفعال فى الإصابة بالأمراض المعدية ، حيث يضعف الجسم وتقل مناعته ضد الأمراض نتيجة لعدم توفر السعرات الحرارية - اللازمة لبناء الجسم الصحى القوى السليم - فى أنواع الطعام التى يتناولها الفقراء فى دول العالم النامى ، والتى تكاد تكون مقتصرة على أنواع معينة دون غيرها من أنواع الطعام .

ومما لاشك فيه أن إنخفاض المستوى الصحى وإنتشار أمراض التغذية له آثار متعددة من الناحيتين الإقتصادية والإجتماعية ، ولعل أخطر هذه الآثار هو إنخفاض الإنتاجية ، حيث أن إنتشار الأوبئة يفتك بالملايين من السكان وهذا إهدار لرأس المال البشرى اللازم للتنمية ، وكذلك إنخفاض المستوى الصحى يضعف الطاقة الإنتاجية للإفراد حيث ينهك قواهم نتيجة الإصابة بالأمراض ، وكذلك نتيجة لتغيب هؤلاء المصابين لفترات طويلة عن العمل ، ناهيك عما يصرف على هؤلاء المرضى من أموال وخدمات ، تكون الدولة فى أشد الحاجة إليها لدفع مسيرة التنمية .

وقد أثبت العلماء أن إنخفاض المستوى الصحى بالدول النامية يؤدى إلى خفض الإنتاجية بنسبة تتراوح بين ٣٠ و ٦٠٪(لطفى ، ٧٤)، وهذا أمر فى غاية الضراوة على تلك الدول، فهذه الدول أساسا تعانى من رأس المال الذى يمكن الإستعانة به فى مشاريع التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، ومن إنخفاض الإنتاجية بسبب التوزيع العمرى للسكان بها ، وهذا الأمر سيهدر جزء كبير من رأس المال فى تحسين المستوى الصحى، لأن الجزء المخصص من رأس المال لرفع الإنتاج سيذهب هدرا فى الخدمات الصحية وما يستلزمه هذا الأمر.

الطبقة الجديدة ومدى فاعليتها :

المجتمعات فى الدول النامية غالبا ما تتكون من طبقتين : ، طبقة الأغنياء وهى عادة طبقة الإقطاعيين والمستغلين ، وطبقة الفقراء ، وهى عادة طبقة الفلاحين والعمال ، وبين هاتين الطبقتين لا توجد طبقة برجوازية حقيقية ، (لطفى ، ٧٩) . وهذه الطبقة البرجوازية ، غالبا ما يطلق عليها البعض إسم الطبقة المتوسطة . ولكننا نجد أن البلاد النامية التى غالبا ما يتخلف تركيبها عن تركيب أوربا لايوجد مثلا ما يوازى الطبقة الأرستقراطية الأوربية ، وربما كان إصطلاح "الطبقة الوسطى" غير ملائم ، وكان إستخدام جالبريث Gabraith لإصطلاح "الطبقة الجديدة" أكثر ملائمة (أميل ـ للمناقشات) وهذه الطبقة تتكون من الذين خرجوا عن التركيب التقليدى ، وبعدوا عنه بعدا كافيا أو الذين خرج أباؤهم منه ليأخذوا مركزا فى المجتمع ، لايحدده المولد وإنما التدريب أو الكفاءة أو كلاهما معا ، ولأنهم لا يملكون مزايا التنمية التقليدية فقد حصلوا على مركزهم الجديد عن طريق ثروتهم أو لأنهم مقيدون ، ولكن قوى مختلفة تعمل ضد هؤلاء الناس الذين يظهرون بأعداد كبيرة .

وعلى ذلك فأفراد الطبقة الجديدة يسهمون مباشرة فى مجتمعهم بتنمية مصادرة ، عن طريق تجميع رأس المال .

وعناصر الطبقة الجديدة هم أولئك الذين يحتلون الوظائف الرئيسية بسبب ما وصلوا إليه من علم معين ، وكذلك الذين يستطيعون أن يسهموا فى التنمية بسبب مهاراتهم الفنية . وهذه جماعة عظيمة الأهمية فى نمو أى مجتمع .

ولعل أسباب عدم توافر هذه الطبقة بالدول النامية متعددة لا يتسع المجال لذكرها ولكن تكفى الإشارة إلى أن المستعمر هو السبب الرئيسى فى عدم توافر هذه الطبقة بدول العالم الثالث ، حيث أن سياسة المستعمر تجاه الدول المستعمرة كانت تهدف إلى بقائها متخلفه دوما حتى تظل مصدرا للمواد الأولية التى يحتاجها لنمو صناعته ، وفى نفس الوقت أن تظل هذه الدول سوقا رابحة لتصريف منتجات هذه الدول الإستعمارية . (لطفى : بدون ٨٠) .

وقد ترتب على عدم وجود هذه الطبقة الجديدة العديد من الآثار السيئة نذكر منها:نقص الإدخار ، وقلة الإستثمارات ، عدم توافر طبقة من الفنيين المهرة ، ومن العمالة المدربة التى تعتبر رأس مال بشرى أساسى فى عملية التنمية ، مما كان لهذا العجز أثاره على التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى آن واحد .

فالدول المتخلفة فى الوقت الحالى ، متخلفة فى التعليم تخلفا شديدا ، ولا يوجد تعليم ينمى مهارات الطبقات المختلفة فيها بطريقة جيدة ، إضافة إلى أن حجم التعليم فى هذه الدول قليل جدا ، ونتيجة لهذا ، فإن الطبقة الجديدة صغيرة بحيث لا تستطيع أن تشترك إشتراكا صحيحا فى التنمية ، أو أن تقاوم ضغط النظام القائم فى هذه الدول .

والطبقة الجديدة لا يمكن أن تكون ذا فاعلية إلا إذا كانت من الكبر والتنوع بدرجة تسمح لها بمواجهة الضغوط فى مجتمعاتها ، ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا عن طريق التوسع العريض فى التعليم المخطط تخطيطا جيدا ، وهذا أمر مازالت تفتقر اليه الدول النامية بصفة عامة .

ومن الخصائص الطبقية للمجتمعات النامية أننا نجد الطبقات الغنية نسبيا لديها ميل قوى إلى الإستهلاك الترفى والتفخارى ونقل الأنماط الإستهلاكية الخاصة بالدول المتقدمة . رغم أن هذه الإستهلاكات لا تتمشى مع الطاقات الإنتاجية فى تلك المجتمعات ، وفى الوقت ذاته ، لاتحاول هذه الطبقات الإقتداء بنظم العمل والإنتاج فى تلك الدول المتقدمة . وهذا ما يعرفه علماء الإقتصاد والإجتماع بظاهرة الإقتداء (عمار : ١٩٨٤ ، ٢٤) .

وهؤلاء الأفراد الذين يميلون للإنفاق البذخى والإسراف والتبذير مما يؤثر تأثيرا سيئا على معدل تكوين رأس المال ، ناهيك عن أن هذه الأنماط الإستهلاكية الشاذة ، لاتهدف إلى تحقيق منفعة معينة للمجتمع ، وإنما تهدف إلى المحافظة على المظهر الإجتماعى للأفراد(لطفى:بدون،٨٥) فما الذى يعود على المجتمع من إقامة الحفلات والسرادقات وغير ذلك فى المناسبات الخاصة بالزواج مثلا، أو المبالغة فى الإنفاق فى الأبنية أو الولائم والمآتم وغير ذلك !!

الخصائص التعليمية والثقافية :

على الرغم من إنخفاض مستوى تكاليف المعيشة فى البلاد النامية ، وتبعا لذلك ، فالمبالغ اللازمة لتربية الأطفال وتعليمهم ليست مرتفعة ، إلا أن هذه الدول تتميز بإرتفاع نسبة الأميين بعكس الدول المتقدمة ، رغم إرتفاع التكاليف اللازمة لتربية أطفالها . كما تتميز هذه الدول بضآلة الجزء المنفق على التعلم مقارنة بدخولها وإن لم يكن ذلك سمة عامة ، ولكنها غالبة .

ويذكر (الخميسى : ١٩٨٨ ، ١١٦) بعض الحقائق عن ميزانيات التعليم فى الدول العربية ـ وكلها من الدول النامية ـ فيقول :

" فى حين بلغت الموازنات المخصصة لقطاع التربية معدلات يعسر تجاوزها فى بعض البلاد العربية عام ١٩٧٩ (كالإمارات العربية ، والجزائر ، ولبنان) ظلت النفقات التعليمية فى بعض البلدان العربية الأخرى أدنى مما تحتمه الحاجة ومما يسمح به حجم الدخل القومى (كما هو الشأن بالنسبة إلى عمان ، والمملكة العربية السعودية ، والكويت) .

فقد بلغت نسبة النفقات العامة على التعليم إلى مجموع النفقات العامة فى دولة الإمارات العربية ٢٨٪ ، وفى الجزائر ٢٤٪ بينما بلغت فى عمان ٥٪ وفى السعودية ١٠٪ وفى الكويت ٨٪ فقط رغم ما تتميز به هذه الدول من طفرة بترولية " ، وعلى نفس الحال كثير من الدول النامية إن لم يكن جميعها .

وهناك العديد من الحقائق عن التعليم فى تلك الدول يمكن إيجازها فيما يلى :

(١) التفاوت الكبير بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية فى مدى إنتشار التعليم ونسبة المتعلمين فى كل منهم ، وتبع ذلك إختلاف معدلات الأمية بين الريف والحضر ، حيث تدل الإحصائيات على إرتفاعها فى الريف عنها فى الحضر .

(٢) وبجانب التفاوت بين الريف والحضر فى نسبة المتعلمين ، يوجد إختلاف وتفاوت فى نسبة الجنسين المتعلمين ، حيث تدل الإحصائيات على أن نسبة التعليم فى الذكور أعلى من مثيلتها عند الإناث .

(٣) تحقير العمل اليدوى ويظهر من خلال عدم الإقبال على التعليم الفنى .

(٤) نقص المبانى والمنشآت اللازمة والأدوات والمدرسين ..إلخ . (لطفى، بدون ٧٧) .

(٥) غياب الفلسفة التربوية للبلاد النامية ذاتها ، أو عدم وضوحها فى حالة وجودها ، ومن ثم يفتقر العمل التربوى إلى التوجه السليم .

(٦) تبعية أغلب جوانب التربية للجوانب الإقتصادية والتكنولوجية والثقافية .

(٧) ضعف البعد التنموى فى التعليم .

(٨) تعدد القيود المفروضة على التعليم ولاسيما السياسية .

(٩) ضعف النظرة المستقبلية .

(الخميسى : ١٩٨٨ ، ١٤١ - ١٤٣) .

تبعا لهذه الحقائق عن التعليم فى الدول النامية ، تواجدت مجموعة من الآثار السيئة ، والتى أثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة على إقتصاديات هذه الدول وإستراتيجيات التنمية بها .

فعدم إنتشار التعليم من شأنه أن ينتج أفرادا لا يعرفون الكتابة والقراءة ولا يستطيعون إدراك إحتياجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وهذا أمر فى غاية الخطورة فالتنمية لا يكفى لتحقيقها جهود الدولة . بل لابد من مشاركة أفراد المجتمع بشكل إيجابى فى هذه التنمية .

كما أن هناك علاقة وثيقة بين إنتشار التعليم والمستوى الصحى لأفراد هذا المجتمع ، وهذه العلاقة تكاد تكون علاقة طردية تامة ، بمعنى أنه كلما إزدادت نسبة المتعلمين زاد المستوى الصحى وقلت نسبة إنتشار الأمراض . وكلما نقصت هذه النسبة إنخفض المستوى الصحى . وإزدادت الأمراض ، تبعا لذلك إزدادت نسبة المخصصات المالية لعلاج هذه الأمراض وهذه المخصصات كان من الممكن توجيهها لإستثمارات منتجة مما يدفع التنمية للأمام (لطفى : ب . ت ، ٧٧ - ٧٩) .

ناهيك عن أن هناك نقصا فى قدرة إنتاجية هؤلاء الأفراد المرضى من العاملين مما يعيق عملية التنمية .

وفى الوقت الذى يقل فيه إنتشار التعليم فى الدول النامية تنحصر غالبية المتعلمين فى دراسة العلوم النظرية دون إقبال على التعليم الفنى والمهنى الذى ينتج العمالة الماهرة المدربة القادرة على دفع مسيرة التنمية قدما .

ومصر أولى الدول النامية التى تظهر فيها هذه الخاصية بوضوح جلى . والجداول الآتية تبين تطور إعداد المقبولين بالتعليم الجامعى وتوزيع هؤلاء المقبولين على الكليات المختلفة .

جدول (١)

بيان إجمالي المستجدين في جامعات ج . م . ع
في الفترة من ١٩٨٧ حتى ١٩٩١ (مصريين)

العام	٨٨ / ٨٩		٨٩ / ٩٠		٩٠ / ٩١	
الكلية	ذ	أ	ذ	أ	ذ	أ
القاهرة	١٢٤٦٢	٧٤٢٧	٩١٠٩	٦٠٤٠	١٠٥٨٥	٥٥٠٥
الإسكندرية	٥٩١٥	٤٠٥٥	٥٨٥١	٤١١٠	٥٢٢٢	٤٦٠٤
عين شمس	٦٥١٢	٦٢٧٩	٥٧٩٨	٦٢٩٧	١٢٣١٤	١٥٢٧٣
أسيوط	٧٤٢٩	٢٧٧٣	٥٨٧١	٢٥٠٦	٦٣٣٨	٢٦٩٨
طنطا	٤٧٠٣	٢٥٣٨	٤٠١٦	٢٦١٦	٤٥٧٦	٢٥٨١
المنصورة	٣٥٧٣	٢١٩٠	٣٤٦٥	٢٠٩٦	٣٧٢٨	٢٠٤٠
الزقازيق	٧٤٥٦	٣٧٣٨	٨٤٧١	٥١٨٦	٩٤٦٠	٥١٨٨
المنيا	٢٢٨٩	١٠٧٨	٢٣٩٥	١٠٦٥	١٧٤٧	٨٢٣٣
المنوفية	٣٥٣٢	١١٥٢	٢٨٧٠	١١٤٥	٣١٢٣	١١٣٩
قناة السويس	١٦٨٤	٧٥٩	١٥٨٢	١٠٠٠	١٨١٩	١١٢١
حلوان	٣٢٦٩	٢٦٧٣	٢٨١٨	٢١٩١	٢٧٣٧	١٩٧٥
الأزهر	١٢٧١٠	٣٤٤٥	٨٧٨٣	٣٣٠٥	١٤٥٦٦	٣٦٩٥
الإجمالي العام	٧١٥٣١	٣٨١٠٧	٦١٠٢٨	٣٧٥٣٩	٧٦٢١٥	٤٦٦٥٢

المصدر : وزارة التعليم العالي : التعليم العالي في عهد مبارك (١٩٨١ ـ ١٩٩١)الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق ـ إدارة الإحصاء .

جدول رقم (٢)

بيان بتطور أعداد المقبولين بجامعات جمهورية مصر العربية

فى السنوات ٩١ / ٩٢ ـ ٩٤ / ١٩٩٥

الجامعة / السنوات	٩١ / ٩٢	٩٢ / ٩٣	٩٣ / ٩٤	٩٤ / ٩٥
القاهرة	١٣٥٣٨	١٣٥٣٨	٢٣٨٠٨	٢١٥٢٧
الإسكندرية	٨٠٠٠	٨٠٠٠	١٥٩٢٢	١٧٥٩٩
عين شمس	٩٢٨٥	٩٢٨٥	١٧٧٢٢	١٧٩٣٧
أسيوط	١٠٢٣٨	١٠٢٣٨	١٥١٨٤	١٧٢١١
طنطا	٥٩٢٧	٥٩٢٧	٦٠٥٩٦	١٢٦٠٦
المنصورة	٥٥٤٣	٥٥٤٣	١١٨٠٨	١٤٩٨١
الزقازيق	٨٥٧١	٨٥٧١	١٤٢٢١	١٨٢٩٦
حلوان	٤١٠٤	٤١٠٤	٧٨٥٩	٩٨٠٠
المنيا	٢٥٨٠	٢٥٨٠	٣٤٥٨	٤٨٥٨
المنوفية	٣٥٧٤	٣٥٧٤	٦٧٤٣	٨٣٢٠
قناة السويس	٢٩٥٠	٣٨٣٠	٣٦٨٧	٥٢٤٣
الإجمالى العام	٧٤٣١٠	١١٠٣٢٣	١٣١٠٠٧	١٤٨٣٧٨

المصدر : وزارة التربية والتعليم : إنجازات التعليم فى ٤ أعوام "مشروع مبارك القومى" ، أكتوبر ١٩٩٥ "مطابع دار روزاليوسف الجديدة" .

جدول رقم (٣)

التطور النسبى لبيانات التعليم الجامعى للسنوات ٩١/١٩٩٢ ـ ٩٤/ ١٩٩٥

البيان	السنوات							
	٩١ / ١٩٩٢		٩٢ / ١٩٩٣		٩٣ / ١٩٩٤		٩٤ / ١٩٩٥	
	العدد	الرقم القياسى	العدد	الرقم القياسى	العدد	الرقم القياسى	العدد	الرقم القياسى
مرحلة الليسانس والبكالوريوس								
الطلاب المقبولون	٧٤٣١٠	١٠٠	١١٠٣٢٣	١٤٨٫٥	١٣١٠٠٧	١٧٦٫٣	١٤٨٣٧٨	١٩٩٫٧
الطلاب المقيدون	٤٤١٨٦٢	١٠٠	٤٧١٣٥٨	١٠٦٫٧	٥١٩٥٣٦	١١٧٫٦	٥٩١٨٥٢	١٣٣٫٩
مرحلة الدراسات العليا								
الطلاب المقيدون دبلوم	٤٠٦٥٦	١٠٠	٤٦٨٩٢	١١٥٫٣	٤٦٨٣٦	١١٥٫٢	٤١٣٦٦	١٠١٫٨
الطلاب المقيدون ماجستير	٣٤٤٠٨	١٠٠	٣٩١٠٥	١١٣٫٧	٣٩٩٧٩	١١٦٫٢	٤٠٥٩٠	١١٨٫٠
الطلاب المقيدون دكتوراه	١١٧١٨	١٠٠	١٣٣٥٤	١١٤٫٠	١٣٩٤٢	١١٩٫٠	١٤٧٠٥	١٢٥٫٥
الجملة	٨٦٧٨٢	١٠٠	٩٩٣٥١	١١٤٫٥	١٠٠٧٥٧	١١٦٫١	٩٦٦٦١	١١١٫٤

المصدر السابق .

جدول (٤) قيمة الإنفاق الجارى على الطالب فى مراحل التعليم المختلفة لعام ١٩٨٨ / ١٩٨٩ (بالدولار الأمريكى)

إسم الدولة	نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى ٨٨ / ١٩٨٩	قيمة الإنفاق الجارى على الطالب فى مراحل التعليم المختلفة	
		التعليم الأساسى وما قبله ٨٨ / ١٩٨٩	التعليم العالى ٨٨ / ١٩٨٩
الدول العربية :			
١ - مصر	٦٣٠	٨٨,٢ (١٩٨٠)	٤٨٥,١
٢ - الجزائر	٢١٧٠	-	٣٢٩٨ (١٩٨٠)
٣ - ليبيا	٨٦٤٠ (١٩٨٠)	-	-
٤ - المغرب	٩٣٠	١١١,٦ (١٩٨٠)	١٤٤١,٥
٥ - تونس	١٢٦٠	١٧٦,٤	٢١٩٢,٤
٦ - الأردن	١٧٣٠	٢٥٩,٥	٢١٧٩,٨
الأمريكتان :			
٧ -الولايات المتحدة	٢١١٠٠	٣٧٩٨	١١١٨٣
٨ - البرازيل	٢٥٥٠	٢٥٥	١٩٣٨
٩ - المكسيك	١٩٩٠	-	-
١٠ - فنزويلا	٢٤٥٠	١٢٢,٥	٢٣٠٣
١١ - كندا	١٩٠١٠	٣٩٩٤,٢	٧٢٢٧,٦
آسيا :			
١٢ - إسرائيل	٩٧٥٠	٨٧٧,٥	٣٧٠٥
١٣ - اليابان	٢٣٧٣٠	٣٣٢٢,٢	١٢١٠٢,٣
أوروبا :			
١٤ - اليونان	٥٣٤٠	٤٨٠,٦	١٣٣٥,٠
١٥ - إنجلترا	١٤٥٧٠	٢١٨٥,٥	٧١٣٩,٣
١٦ - فرنسا	١٧٨٣٠	٢١٣٩,٦	٤٢٧٩,٢
١٧ - السويد	٢١٧١٠	٥٢١٠,٤	٧٥٩٨,٥
١٨ - فنلندا	٢٢٠٦٠	٤١٩١,٤	٨٦٠٣,٤
١٩ - سويسرا	٣٠٢٧٠	٧٢٦٤,٨	١٢٧١٣,٤
٢٠ -ألمانيا الإتحادية	٢٠٧٥٠	٢٢٨٢,٥	٦٤٣٢,٥

المصدر : وزارة التربية والتعليم : مبارك والتعليم ـ نظرة إلى المستقبل ١٩٩٥ ، مطابع دار روزاليوسف الجديدة .

الأمية فى مصر :

تحدثنا عن السمات التعليمية للدول النامية عامة ، ومنها إرتفاع نسبة الأمية ، بالرغم من قلة تكاليف الفرد المتعلم ، والآن نوضح هذا الأمر بالنسبة لمصر ، تشير الإحصائيات والدراسات إلى أن ٧٥٪ من مجموع الشعب يعانى من الأمية (عبد الهادى وآخرون : ب . ت ، ٩٧) ، ويزيد هذه النسبة خطورة أن ٦٣٪ من العاملين فى مصر ، من الأميين ، فهل يمكن فى ضوء هذه النسبة المخيفة إنتظار مستويات عالية من الكفاية والإنتاج ؟ أعتقد أن هذا الإنتظار سيصبح نوعا من أحلام اليقظة ، وسيظل كذلك فى وقت تصل فيه نسبة الأمية بين القوى البشرية العاملة فى مصر ٦٣٪ إلى أن يتم تغير هذه النسبة إلى أقل منها بكثير .. إن لم يكن إزالتها تماما .

ولايقتصر خطر الأمية فى أن الأفراد الأميين غير قادرين على رفع إنتاجياتهم عن مثيلاتها عند المتعلمين فحسب ، بل ما سيتبع **الأمية** من سمات شخصية للأميين ، والتى تعتبر من أهم السمات السلبية للشخصية المصرية المعاصرة، فهؤلاء العاملين - من الأميين - لا يؤدون ما يسند إليهم من أعمال، وما يناط بهم من مسئوليات على الوجه المطلوب . الأمر الذى يؤدى إلى وجود فاقد كبير فى العملية الإنتاجية ، كما تؤدى هذه السمات إلى وجود كثير من العادات والتقاليد ذات الآثار العكسية على مستوى الأداء ولعل أبرزها ، اللامبالاه والسلبية (عيسى : ١٩٨٩ ، ٦) .

وتنتشر ظواهر السلبية واللامبالاة فى كثير من المواقع الإنتاجية اليوم بصورة لم يسبق لها مثيل فأغلب العاملين بها لم ينظروا إلى العمل نظرة مقدسة ، ولايتم تأدية عملهم بشكل متقن .

بل أصبح العمل والوظيفة الأساسية عند هؤلاء هو مصالحهم الشخصية الذاتية ، وبالتالى أصبحت نظرتهم للعمل الوظيفى المكلفين به نوعا من الإتكالية ، فى سبيل الحصول على راتب شهرى يساهم فى مواجهة متطلبات المعيشة ، والإرتفاع المستمر فى أسعار السلع والخدمات التى تقدمها الدولة .

ويساعد على إنتشار هذا الوضع سياسة التعينات فى الوزارات المختلفة حيث أصبح الوضع السائد تعيين الرجل المناسب فى المكان غير المناسب .

ولعل السبب الرئيسى فى إنتشار هذه الظواهر السلبية هو الجهل الوظيفى والأمية الوظيفية التى تنتج من وضع الرجل المناسب فى المكان الغير مناسب ، وكذلك يأتى فى المقام الأول من الجهل والأمية بقواعد القراءة والكتابة الأساسية .

وهذه الظواهر السلبية لها دور كبير فى إعاقة مسيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ولها كثير من الآثار السيئة فى حياة الفرد ، وبالتالى على المجتمع ككل ، حيث أن الفرد هو النواة الأساسية للمجتمع .

أما الخصائص السياسية :

فلعل أبرزها عدم الإستقرار السياسى وعدم التكامل السياسى والإجتماعى ، وإنتشار كثير من أوجه الفساد والرشوة ، حيث لايزال بعض الموظفين السياسيين يرون أن من حقهم تكوين ثروات طائلة عن طريق الرشوة والمحسوبية .

وكذلك فالتضليل السياسى فى البيانات الرسمية سمة مميزة لدول العالم الثالث ، وخاصة نتائج الإنتخابات والإستفتاءات والموازنة العامة للدولة كما أن الحكم الديكتاتورى يعتبر قاسما أعظم مشتركا بين دول العالم الثالث . وإن أعلنت هذه الدول أن الديمقراطية فى الحكم والإدارة وغير ذلك هى السبيل للتنمية ، والممارسة الدستورية السليمة .

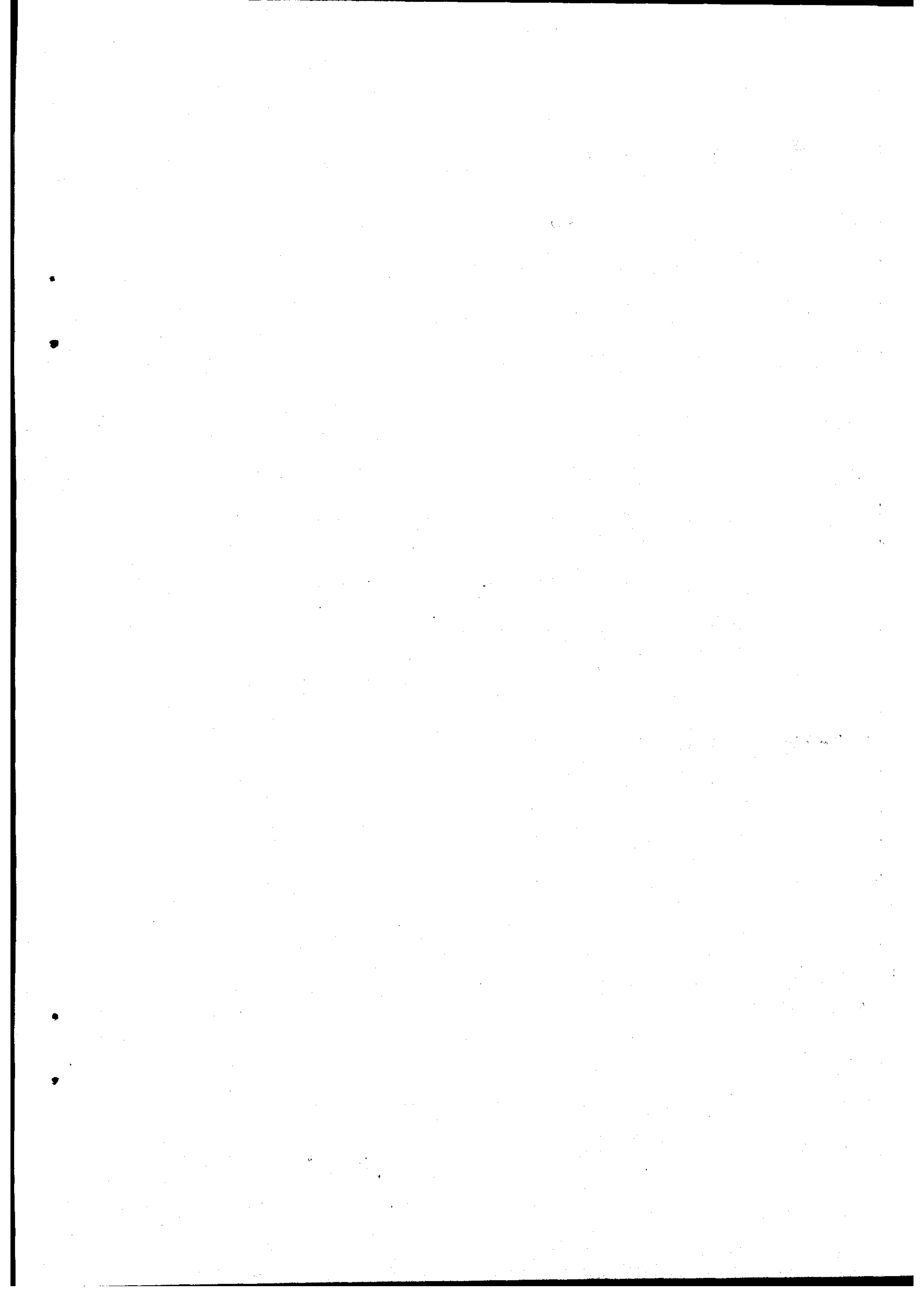
تعقيب :

فى هذا الفصل تمت دراسة مفهوم الدول النامية وأهم مشكلاتها وخصائصها الإقتصادية والغير إقتصادية وأثر ذلك على العملية التربوية بها .

كما تم توضيح مفهوم الطبقة الجديدة وهى الطبقة البرجوازية ـ طبقة المتعلمين ـ وقد إتضح من خلال العرض لها عدم فاعليتها فى هذه الدول .

ولعل هذا هو أهم ما يميز الدول النامية ، حيث يتوافر لديها المخزون البشرى الذى إستثمر فيه رأس المال المادى وعن طريق التربية والتعليم تحول هذا المخزون إلى رأس مال بشرى متراكم ، ولكنه غير فعال لأنه لم يقدر على أن يقوم بالدور المنوط به ، وقد ناقشنا ذلك من خلال إبراز هذا الكم بإحصائيات لإبراز حجم الإهدار التربوى ، من عدم تشغيل هذا العنصر البشرى .

ومن خلال هذا العرض نجد أن هذه الدول هى فى حاجة ماسة للتنمية الشاملة كما أنها فى أمس الحاجة لإستثمار رأس المل البشرى .. وهذا ما نفرد له الفصل القادم ..



الفصل الثانى

قضية التنمية فى الدول النامية

- مقدمة .
- مفهوم التنمية .
- مفهوم التنمية الإجتماعية ـ وظائفها .
- مفهوم التنمية الإقتصادية ـ عناصرها ـ وظائفها .
- تكامل التنمية الإجتماعية والإقتصادية .
- التنمية الشاملة ـ أهدافها .
- مبادىء التنمية .
- نظريات التنمية .

تقديم :

تعتبر قضية التنمية فى الدول الناميــة أعقد مشكلة تواجـه هـذه الـدول فــى سبيل التقدم واللحاق بالعالم المتقدم ، بـل أن هـذه القضيــة تعتبر أعقد مشكلة عالمية فى النصف الثانى من القرن العشرين ، إذ أنها الوسيلة الوحيـدة لتوفير الحياة الحرة لتلك الشعوب ، والتى تعتبر الأساس للإنتقال مـن مرحلـة التخلـف إلى مرحلة التقدم ، وبها تأخذ مكانا لائقا بين الأمم الناهضـة .

وقد أصبحت التنمية مطلب حيوى وهدف لكل بلدان العالم سواء الناميــة أو المتقدمة حيث حـازت قضيـة التنميـة الكثـير مـن الإهتمـام فـى الفكـر العـالمى المعـاصر بعـد إنتهـاء الحـرب العالميـة الثانيـة ، حيـث أشــار مؤتمــر التنميــة والتجارة الذى عقد فى جنيف فى مـارس ١٩٦٤ ومؤتمـر دول عـدم الإنحيـاز الذى عقد فى القاهرة فى أكتوبر ١٩٦٤ ، إلى هذه الحقيقـة بوضـوح ، إذ ذكـر أن تنمية البلاد المتخلفة تعتبر أهم القضايا الدوليــة الحاليـة . (علـى : ١٩٨٨ ، ١٨٤ ، صبرى : ١٩٦٦ ، ٩) .

هذا وقـد تحدثنـا فـى الصفحـات الماضيـة عـن الـدول الناميـة وخصائصـها المميزة الإقتصاديــة والتعليميـة والسياسـية وغـير ذلـك ، ورأينـا كيـف أن هـذه الخصائص تعيق إتمام عملية التنمية ، وكان ذلك بمثابة فصل تمهيدى وكمدخل لمناقشة قضية التنمية،وقد ذكرنا كلمة التنمية فى مواضيع متعددة،والأن نوضـح مفاهيم التنمية المختلفة ، وكذلـك عناصرهـا ومجالاتـها ، وأسـاليب تحقيقهـا ثـم نشير إلى المعوقات التى تحول دون تحقيق هذه التنمية فى هذا الفصل .

أولا : مفهوم التنمية : (عبد الهادى ، وآخرون : ب . ت ، ٢ - ٣) .

لقد تعددت مفاهيم التنميــة وإختلفت بـإختلاف المنظـور الـذى نراهـا مـن خلاله : -

فمـن المنظـور الإقتصـادى : تعنـى توفير الحـد الأدنـى من مستوى المعيشـة للأفراد والذى يتحقق عن طريق زيادة الإنتاج الذى يؤدى بدوره إلـى الرفاهيـة الإقتصادية التى يتحقق معهـا الرفاهيـة الإجتماعيـة ، كمـا أن التنميـة مـن هـذا المنظور تعنى خلق إقتصاد قادر على النمو الذاتى .

ومن منظور الفلسـفة والإصـلاح الإجتمـاعى : تعنـى توفير فـرص الممارسـة للإنسان للحصول علـى حقوقـه الإجتماعيـة وتـأمين العـدل الإجتمـاعى وتكـافؤ الفرص مع تحقيق الرفاهية الإنسانية .

ومن خلال المنظور الإجتماعى النفسى : فهى تعنى تحقيق التوافق الإجتمـاعى لأفراد المجتمع .

ومن المنظور السياسى : فهى تعنـى توفير فـرص تعليميـة وصحيـة وسـكنية أفضل وأكفأ مما يتيح للأفراد ممارسـة الأنشطة الحياتية فـى ظـل مكانـة عاليـة وقوة نفوذ وكرامة بين الشعوب .

أمـا مـن خـلال المنظـور الدينـى : فنجـد التنميـة هـى مطابقـة السـلوك لصحـة الإعتقاد بما يحرر عقل الإنسان وروحه وبدنـه فتكـون لـه القـدرة علـى تحقيق خلافته لله فى الأرض بسيطرته على بيئته وإستغلالها لصالحة .

وبناء على ما سبق فإن التنمية هى عملية مقصودة وليست عرضية حيث أنها تحدث من خلال نشاط الإنسان وتدخله لتحقيق أهداف معينة ، ويمكن بلورة مفهوم التنمية على أنها "عملية شاملة تهدف أحداث تغيير حضارى ، يزيد من قدرة المجتمع الذاتية على الإستجابة لإشباع الحاجات الأساسية ـ المادية والفكرية والروحية والإبداعية ـ المتجددة لكل من الفرد والمجتمع على السواء" . (أبو العنين : ١٩٨٧ ، ١٥)

ثانيا : مفهوم التنمية الإجتماعية :

إختلف المفكرون الإجتماعيون فى تحديد مفهوم التنمية الإجتماعية ، فهى **عند المشتغلين بالعلوم الإنسانية والإجتماعية** تعنى : تحقيق التوافق الإجتماعى لدى أفراد المجتمع بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجى ونفسى وإجتماعى .

وعند المعينيين بالعلوم السياسية والإقتصادية تعنى : الوصول بالإنسان إلى حد أوفى لمستوى المعيشة لا ينبغى أن يقل عنه بإعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة ، وتعززه الجهود الأهلية لتحقيق كفاءة إستخدام الإمكانيات المتاحة إلى أقصى حد مستطاع .

وهى لدى المصلحين الإجتماعيين تعنى : توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان وللتدخل الذى يوفر له إحتياجاته وكذلك الأمن والتأمين الإجتماعى والترويح المجدى والقضاء على الإستغلال وعدم تكافؤ الفرص والإنتفاع بالخدمات الإجتماعية .

أما لدى رجال الدين فهى تعنى الحفاظ على كرامة الإنسان بإعتباره خليفة الله فى الأرض . (عبد الهادى وآخرون : ب ، ت ، ٤ - ٥) .

وبذلك فإنه يمكن النظر إلى التنمية الإجتماعية من جوانب ثلاث :

أولها : أنها تهدف الوصول بالإنسان إلى الرفاهية والإحساس بالكرامة .

ثانيها : أنها أسلوب تنمية طاقات الفرد وحسن إستغلالها وإستثمارها من خلال ما تملكه من موارد وإمكانيات لزيادة فعالية المشاركة الشعبية لجهود الدولة .

ثالثها : أنها كعملية هى السياسة العامة التى ترسم خطوطها الدولة من خلال مجموعة البرامج المتكاملة للإنتاج غير السلعى والقابلة للتنفيذ(أحمد وآخرون : ١٩٧٤ ، ١٦ - ٣٢) .

ولهذا فالتنمية الإجتماعية تهتم بمجالات الخدمات الإجتماعية من تعليم وصحة وإسكان وغير ذلك ، كما تركز بصفة خاصة على تنمية الموارد البشرية والعمالة أكثر من الموارد المادية . وتهدف من خلال هذا الإهتمام إلى إحداث تغييرات فى الأفراد للتقدم والنمو سواء فى الناحية النفسية أو العقلية ، وغايتها فى ذلك إعداد المواطن الصالح القادر على دفع عجلة الإنتاج (عبد الهادى وآخرون ، ص٥) ومن ذلك نجد أن جوهر مفهوم التنمية الإجتماعية هو العنصر الإنسانى حيث يتم التركيز على قواعد مشاركة الفرد فى التفكير والإعداد وتنفيذ البرامج والمشروعات الرامية إلى النهوض به وزيادة معدل الرفاهية لأفراد المجتمع والإهتمام بخلق الثقة فى فاعلية برامج التنمية (على : ١٩٨٨ ، ص ١٧٧) التى تنحصر فى ثلاث مجموعات هى :

- مجموعة الخدمات ذات الصلة الحيوية الدائمة بالمجتمع والتى تشخص حياة هذا المجتمع ونظامه الإنتاجى سواء الزراعى أو الصناعى أو غير ذلك .
- مجموعة الخدمات التدعيمية والتى تعمل على الإعداد للمستقبل مثل الخدمات التعليمية والصحية ، وغير ذلك .
- مجموعة الخدمات العامة للتنمية والتى تعتبر الهياكل الأساسية للمشروعات مثل السكك الحديدية والطرق وشبكات المياه والكهرباء والصرف .. إلخ . والتى تعتمد عليها المشروعات المقترحة للتنمية (الكردى : ١٩٧٧ ، ١٠٠) .

وهذه المجموعات الثلاث تعمل معا ككل متكامل ولايمكن أن تتم عملية التنمية من خلال وجود إحداها دون الأخرى ولذلك فإنه لا يمكن القول بأهمية إحداها عن الأخرى ، كما أن تعثر إحدى هذه المجموعات إنما يعنى تعثر جهود التنمية الإجتماعية بصفة عامة . ومن ثم ظهور تصور فى الوظائف المنوط بالتنمية تحقيقها سواء المباشرة على الفرد وسلوكه أو على المجتمع بأكمله .

وظائف التنمية الإجتماعية :

١) تزويد الفرد بالمهارات والخبرات الجديدة عن طريق معاهد التعليم ومراكز التدريب التى تعتبر مصادر القوى العاملة المنتجة فى البلاد .

٢) تزويد المواطنين بكل ما يعنيهم على التكيف مع المتغيرات الإجتماعية التى تطرأ على المجتمع ، بما يمكنهم من مسايرة ركب التقدم الحضارى .

٣) رفع مستوى الأفراد عن طريق الخدمات الثقافية والإعلامية ، بكل ما يساعدهم على التكيف مع المتغيرات الإجتماعية ، وكذلك تفادى عوامل التخلف الثقافى التى تعوق عملية تنفيذ البرامج التقدمية .

٤) تخليص الأفراد من الشوائب الفكرية والأفكار البائدة والعادات والتقاليد البالية الموروثة ، والتى قد تعيقه عن التقدم والعمل على رفع مستواه .

٥) صقل شخصية الفرد التى هى جزء من شخصية المجتمع وذلك فى إطار القيم الدينية الإسلامية .

٦) توفير خدمات الأمن والعدالة والدفاع ، وذلك لتحقيق حياة الإستقرار والطمأنينة والعدالة الإجتماعية لأفراد المجتمع (على : ١٩٨٨ ، ١٧٩) .

وإذا نظرنا إلى هدف التنمية الإجتماعية ، فإننا نجده الإنسان ، وإن كان هذا الهدف ينقسم إلى جزأين أساسيين :

الجزء الأول وهو الهدف التكنولوجى : يتضمن إعداد القوة البشرية اللازمة لإحتياجات التنمية على مختلف مستويات المهارة والتخصص ، فالعنصر البشرى من أهم عوامل التنمية لأن من بين وظائفه الأساسية تطوير وتنظيم وتشغيل كل عوامل الإنتاج ، كما أنه مصدر المهارات الحرفية ، الإدارية من رجال الأعمال والمديرين والمنظمين والسياسيين والمهنيين(فراج:١٩٨٦،١٩).

أما الجزء الثانى وهو الهدف الأيدولوجى : ويتضمن إعداد المواطن إعدادا سليما وصحيحا بما يتفق ونظام البلاد وفلسفتها (على : ١٩٨٨ ، ١٧٩) وكذلك ثقافة هذه البلاد والتى تمثل طريقة الحياة الكلية لهذه البلاد ، وذلك لأن كفاءة العامل البشرى ومهاراته وتثقيفه مهم للغاية فى عملية التنمية والتطوير والتقدم.والتطوير فى العنصر البشرى إنما يشمل أشياء كثيرة من أهمها التعليم والنمو فى المهارات والرغبة فى العمل(فراج:١٩٨٦، ١٩-٢٠) .

والتعليم إذا كان عـاملا هاما فـى عملية التنمية وأساس التنمية مهارات الفرد ، فإن هناك مهارات ومستويات معينة من الخبرة العملية والتطبيقية مطلوبة عن غيرها ، ويؤدى التعليم الفنـى والإدارى كثير من هذه المهارات والمستويات ، التى من شأنها تحسين مدى التطوير فى قدرات العنصر البشرى العملية والفنية ، إضافة إلى ذلك أن هذا التطور والنمو يؤدى إلى زيادة عدالة التوزيع فى الدخل والخدمات .

ثالثا : مفهوم التنمية الإقتصادية :

وإذا إنتقلنا إلى مفهوم التنمية الإقتصادية فإنه يمكن القول بأنها تقصد "عملية تحسين وتنظيم وإستغلال الموارد الإنتاجية ـ مادية وبشرية ـ بهدف زيادة الإنتاج الكلى من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة فى السكان ، لتحقيق زيادة متوسط الدخل الحقيقى للفرد من السكان عامة والفرد من القوة العاملة بصفة خاصة خلال فترة ممتدة من الزمن" . (الغنيمى : ١٩٧٥ ، ٥١ ؛ على : ١٩٨٨ ، ١٨١) .

ويعرفها الدكتور حسين زكى الخولى فى كتابه الإرشاد الزراعى بأنها : عملية إقتصادية ـ إجتماعية تستهدف زيادة الناتج من السلع والخدمات عن طريق تضافر عوامل الإنتاج من موارد ورأس مال وعمل وتنظيم بحيث تسمح فى النهاية بزيادة رأس المال وعمل وتنظيم بحيث تسمح فى النهاية بزيادة رأس المال لكل فرد فى المجتمع .. (عبد الهادى وآخرون : بدون تاريخ ، ٦) .

التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادى :

والتنمية أكبر من مجرد النمو الإقتصادى ، إذ أنها تبحث عن التحديث في كافة المجالات ، حيث يؤكد توماس سوانى أن التنمية لاتهتم فقط بزيادة معدلات الدخل وإنما تعنى بالدرجة الأولى التغيير والتحول في البناء الإجتماعى والعلاقات بين الناس ، وإن كان هناك علاقة وظيفية بين مفهوم النمو الإقتصادى والتنمية الإقتصادية .

غير أن هناك من يخلط بين المفهومين ، وإذا كان النمو الإقتصادى قد شاهدته المجتمعات المتقدمة الرأسمالية فى بداية عهدها بالثورة الصناعية على وجه الخصوص ، فإن التنمية الشاملة لم تظهر بشكل واضح إلا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وتطلقت لها كل المجتمعات والشعوب سواء كانت الرأسمالية المتقدمة أو النامية التى رأت فيها خلاصا من الآثار المدمرة ولكى تنفس عن نفسها غبار التخلف والركود .

وكلمة نمو إقتصادى ليست سوى مرادف لكلمة زيادة الدخل القومى ولذلك يمكن القول بأن النمو الإقتصادى يطلعنا على القيم الحقيقية للناتج الداخلى الخام خلال سنوات معينة .

كما أن تسجيل النمو الإقتصادى لبلد من البلدان يتطلب أن تستخدم القيم الحقيقية للإنتاج القومى حيث أن التعريف الشائع للنمو الإقتصادى يشير إلى الزيادة فى الدخل القومى الذى يقاس بالدولارات الثابتة .

والنمو الإقتصادى يتأثر بالعوامل الخارجية القانونية والسياسية والإقتصادية وكذلك بالعوامل الداخلية مثل حجم القوى العاملة ، ورأس المال ، والمواد الخام وغير ذلك .. (فليه : ١٩٨٧ ، ١٩ ـ ٢٢) .

فى حين أن عملية التنمية الإقتصادية عبارة عن إجراءات تتخذ عن قصد تحدث زيادة فى الدخل القومى خلال فترة زمنية بمعدل أكبر من زيادة نمو السكان (هاشم : ١٩٧٢ ، ٨١٥) .

ويعرفها البعض بأنها "تعبير عن الواقع والتى يمكن بموجبها أن يستخدم شعب أو دولة أو منطقة ما موارده المتيسرة فى تحقيق زيادات مستديمة فى نصيب كل فرد فى المتوسط من سلع وخدمات وإرتفاع مستواه المعيشى بعد ذلك . (عمر : ١٩٦٦ ، ٢٥٤) . كما تعرف بأنها "عملية يرتفع بموجبها الدخل القومى الحقيقى خلال فترة من الزمن" (العماوى : ١٩٦٧ ، ٢١) .

ومن خلال العرض السابق يتضح بجلاء أن التنمية الإقتصادية فى أى دولة من الدول تهدف إلى تحقيق زيادة واضحة فى معدلات الدخل القومى بمعدل يزيد عن معدل تزايد السكان بما يضمن رفع مستوى المعيشة من خلال زيادة متوسط الدخل للفرد الواحد من الدخل الكلى للمجتمع .

كما أنه يتضح بأن التنمية الإقتصادية لا يمكن أن تتحقق من تلقاء نفسها وإنما بالتخطيط العلمى السليم الذى يضمن تحقيق هذه الزيادة . (النجيحى : ١٩٧٦ ، ٢٤١) .

ولذلك نرى أن عملية التنمية الإقتصادية تتضمن كافة التعريفات السابقة ولا نرى هناك تعارضا بينها ، سواء كانت هذه التعريفات ترتبط بالموارد البشرية أو المادية وكيفية إستغلالها وزيادتها بما تتاح معه الفرصة لزيادة الدخل وتوزيعه فى المدى القريب أو البعيد ، أى إرتباطها الوثيق بالعملية التخطيطية (فليه : ١٩٨٧ ، ٢٥) . ولذا فعملية التنمية أعم وأشمل من النمو الإقتصادى ولذلك نستطيع أن نخلص مما سبق بأن عملية التنمية الإقتصادية هى عملية الإنتقال من الوضع المتخلف إلى الوضع الإجتماعى المتقدم أى نقل الإقتصاد القومى من حالة التخلف إلى حالة التقدم .

ومن خلال هذه التعريفات تظهر الصلة الوثيقة بين التنمية الإقتصادية والتغير الإجتماعى فالتنمية الإقتصادية لا يمكن أن تتم بمعزل عن التنمية الإجتماعية ، وإذا كانت التنمية الإقتصادية تعمل على الزيادة المستمرة فى الدخل الفردى فى فترة زمنية طويلة فإنه يصحب ذلك زيادة فى مستوى المعيشة والرفاهية ومستوى الخدمات للفرد الآخر الذى ينعكس على زيادة قدرة الفرد على الإنتاج ، وذلك من خلال التدريب العالى والفنى الذى أتاحه المستوى العالى من الخدمات .

وتتضمن التنمية الإقتصادية شطرين مكملين لبعضهما :

١) التنمية الزراعية :

وتتم عن طريق التوسع الزراعى ، أما بزيادة الرقعة الزراعية (توسع أفقى) أو بزيادة إنتاجية الأرض (توسع رأسى) .

٢) التنمية الصناعية :

وتتم عن طريق التوسع فى زيادة عدد المصانع المنتجة وكذلك المواد الخام ورأس المال الصناعى .. (عبد الهادى وآخرون : ب : ت ، ٦) .

ولهذا تهتم التنمية الإقتصادية بمجالات الزراعة والصناعة أهمية خاصة وكذلك بالمجالات ذات الصلة بهذين المجالين وأهمها مجال التجارة والسياحة والتعدين ..إلخ . تلك المجالات التى من شأنها أن تحدث الزيادة فى الدخل القومى وبالتالى زيادة نصيب الفرد منه ، وتلك هى غاية التنمية الإقتصادية .

والتنمية الإقتصادية لا تهدف إلى زيادة الدخل القومى فحسب بل أن الهدف الهام هو ضمان توزيع الناتج القومى بحيث لا يستأثر به طبقة إجتماعية معينة دون سواها وهذا يبين لنا جانبا أخر من جوانب إرتباط التنمية الإقتصادية بالتنمية الإجتماعية ولذلك تقاس التنمية الإقتصادية عادة بمدى الزيادة الحقيقية فى الدخل القومى وما يتبع ذلك من زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى (على : ١٩٨٨ ، ١٨٢) .

وتهتم عملية التنمية الإقتصادية بالعناصر الآتية :

(١) إعتبار عنصر رأس المال هو العنصر الأساسى فى عملية التنمية ، فبدونه لا يمكن تمويل المشروعات المختلفة التى تسهم فى زيادة الإنتاج .

(٢) دراسة أساليب العمل وظروف التشغيل بما يضمن زيادة إنتاجية العامل عن طريق البرامج التدريبية المختلفة لرفع مستوى أدائه وبالتالى زيادة الإنتاج القومى .

(٣) الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، وتحقيق أعلى إنتاج بأقل تكلفة ممكنة مما ينعكس أثره على زيادة الإنتاج والدخل القومى .

(٤) الإهتمام بعنصر الإدارة العلمية الحديثة الذى يؤدى إلى إتخاذ القرارات الرشيدة من أجل توظيف الإمكانات المختلفة فى سبيل زيادة الإنتاج .

(٥) الإهتمام بالوسائل التكنولوجية المتقدمة والعمل على تطويرها الأمر الذى يؤدى إلى زيادة معدلات الإنتاج .

(٦) تغيير هياكل الإنتاج والإنتقال لصناعات جديدة بما يلائم روح التقدم العصرى مما يساعد على تحقيق التنمية .

(٧) ضرورة العناية التامة بتنمية الموارد البشرية وإعدادها الإعداد السليم حتى تتولى مسئولياتها بكفاءة فى أجهزة الإنتاج . (على : ١٩٨٨ ، ١٨٣) .

تكامل التنمية الإقصادية والتنمية الإجتماعية :

مما تقدم نجد أن التنمية الإقتصادية تركز جهودها على تنمية الموارد المادية أكثر ، كما أنها تهدف إلى الإستغلال الأمثل لجميع الموارد المادية فى المجتمع وذلك للعمل على زيادة الإنتاج (عبد الهادى وآخرون : ب ، ت ،٦) .

فى حين أن التنمية الإجتماعية تركز على تنمية الموارد البشرية أكثر من غيرها من الموارد ، وإذا كانت الموارد الطبيعية والمادية والتكنولوجية مهمة للتقدم الإقتصادى التنمية الإقتصادية فإن العنصر البشرى يلعب أهم الأدوار فى توزيع عناصر الإنتاج فى المشروعات المختلفة وفى تمويلها وإنتاجها .

وذلك فإن هناك تكامل تام بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية ، ولا يمكن أن تحدث تنمية إقتصادية بدون تنمية إجتماعية أو العكس ، فكلتاهما مكملة للأخرى ، وإن كانت هناك بعض وجهات نظر فى تحديد مدى أسبقية كل منهما فى عملية التنمية :

- فرجال الإقتصاد يرون أن المجتمعات النامية فى حاجة سريعة إلى التنمية إقتصادية هدفها رفع مستوى الأفراد والدخل القومى ، حتى تتمكن الدولة من التوسع فى مستوى الخدمات بأشكالها المختلفة .

- بينما رجال الإجتماع يركزون على أهمية أسبقية التنمية الإجتماعية فى برامج التنمية ، فالتنمية الإقتصادية - من وجهة نظرهم - لا يمكن أن تتم فى ظل تفشى الجهل والمرض بين الناس ، حيث أن التعلم هو السبيل إلى النضج الفكرى ورفع الكفاية الإنتاجية وتحسين مستوى الإنتاج ، والصحة الجيدة عامل هام وقوة دافعة للعمل المثمر ، ولن يكون هناك زيادة فى الإنتاج ما لم يكن المشتغلون والموكل إليهم هذا الإنتاج على مستوى عال من اللياقة الصحية وعلى درجة من العلم والخبرة تمكنهم من تحقيق هذه الكفاية الإنتاجية .

والحقيقة أنه من الناحية العملية والتطبيقية ، ليس هناك خط فاصل يفصل بين أهداف التنمية الإقتصادية وأهداف التنمية الإجتماعية (على : ١٩٨٨ ، ١٨٦) ولا يمكن أن تحدث أحدهما دون الأخرى ، فكل منهما يكمل الأخر ويرتبط به .

ولكل مشروع من مشروعات التنمية الإقتصادية صفة إجتماعية وهدف إجتماعى ، وكذلك لكل مشروع اجتماعى هدف إقتصادى . مما يؤكد مدى إرتباطهما .

فمثلا مشروعات الخدمات التعليمية ، فهدفها الإقتصادى هو الحصول على العدد الكافى من الخبراء والأخصائيين والفنيين والعلماء اللازمين للتنمية الإقتصادية ، وهدفها الإجتماعى توسيع مدارك السكان وطرق تفكيرهم بما يمكنهم من الفهم الواعى للمعيشة الراقية مع الحصول على التغيير الإجتماعى المطلوب للنهوض الإقتصادى والإجتماعى (فراج ١٩٨٦ ٢١) .

التنمية الشاملة :

ويؤكد الكثير من العلماء على الإرتباط بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية فى مواضع متعددة ، وأن هذه العلاقة غير قابلة للإنفصال أو التجزئة ، وهذا الإرتباط ينتج عنه ما يعرف بالتنمية الشاملة التى تقوم على نوع من الموازنة بين الجانب الإقتصادى والإجتماعى فى عمليات التنمية ومشروعتها وخاصة منذ النصف الثانى من القرن العشرين (عمار:١٩٦٨، ١٩) .

تلك التنمية التى هى عبارة عن كل الجهود البشرية التى تبذل من أجل التطور والتقدم وتحقق الرفاهية للمواطن والمجتمع (على : ١٩٨٨ ، ١٨٤) .

وعلى ذلك فالتنمية : "هى كلمة جامعة لا يقصد بها مجرد خطة أو برامج أو مشروعات للنهوض بحياة الشعوب إقتصاديا وإجتماعيا ، وإنما يقصد بها أيضا كل عمل إنسانى بناء فى جميع القطاعات وفى مختلف المجالات وعلى كافة المستويات" (أحمد وآخرون : ١٩٧٤ ، ١٨٩) دون الإقتصار على أحد الجوانب دون سواها حيث أن إصطلاح Develpment يشمل النواحى الإقتصادية والإجتماعية معا .

والسياسة الحكيمة والسليمة هى التى تجمع ما بين الناحيتين : السياسة الإجتماعية ، السياسة الإقتصادية ، كما أن السياسة الإجتماعية الناجحة والكفيلة برفع مستوى الحياة وإطراد التقدم الإجتماعى هى التى لا ترسم وتنفذ بمعزل عن السياسة الإقتصادية بل ترتبط بها أوثق إرتباط داخل الإطار العام للتخطيط الشامل . (على : ١٩٨٨ ، ١٨٧ ، سعيد : ١٩٦٠ ، ٧٧) .

أهداف التنمية الشاملة :

التنمية سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية هدفها الإنسان ، ولذلك فإن الأهداف العامة للتنمية الشاملة يمكن إجمالها فيما يلى :

(١) ترقية الإنسان فى المجتمع وتحريره وإطلاق مواهبه من خلال تكامل الأبعاد المختلفة لعملية التنمية سواء كانت المادية أو البشرية ، وكذلك تهيئة المناخ لتفاعل هذه الجوانب لتصبح كوحدة واحدة .

(٢) إستغلال الموارد المتاحة أفضل إستغلال ومحاولة الإستفادة الكاملة منها فى إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع .

(٣) العمل على أحداث تغييرات فى الأنماط الإنتاجية للمجتمع ، مما يتيح الفرصة لظهور تنظيمات جديدة وتفاعل عناصر الإنتاج .. بطريقة حديثة مما يزيد معها معدلات الإنتاج .

(٤) خلق فرص عمل جديدة من خلال ما تتيحه برامج التنمية من مشروعات جديدة تتطلب عماله جديدة .

(٥) ضرورة تحسين الأوضاع الإجتماعية والمعيشية للمواطن وتيسير كافة الخدمات اللازمة للنهوض بمستوى المعيشة(حبيب رجب: ١٩٨٧،٨٥) .

ومن خلال مفهوم التنمية الشاملة يتضح بجلاء مدى الإلتقاء بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية ذلك الإلتقاء الذى يعود إلى : (على:١٩٨٨، ١٨٨) .

(١) أن الإنسان هو هدف التنمية ومحورها ووسيلتها ، وأن التغيير المادى لابد وأن يصاحبه تغيير إجتماعى موازٍ له .

(٢) أن الإلتقاء بين جميع أنواع الأنشطة لا يمكن أن يكون له مردود إلا من خلال تفاعل هذه الأنشطة معا ، وهنا تبدو أهمية حتمية تكامل هذه الأنشطة .

(٣) أن النظرة فى وقتنا المعاصر للتنمية لم تعد تقتصر على التنمية الإقتصادية ، بل الإهتمام أتخذ إتجاهات أخرى فى التنمية وهى التنمية الإجتماعية والبشرية والثقافية ، وهذا هو المفهوم الجديد للتنمية والذى أصبح منتشرا فى كافة بلدان العالم .

أما أهم أوجه الإلتقاء بين التنمية الإجتماعية والتنمية الإقتصادية فهى :

(١) أن التنمية الإجتماعية تسهم فى تهيئة الجو المناسب للتنمية الإقتصادية من خلال معالجة الظروف الإجتماعية التى تعوق التنمية الإقتصادية .

(٢) تسهم عملية التنمية الإجتماعية فى الحد من المشكلات الإجتماعية التى تعيق إتمام عملية التنمية الإقتصادية .

(٣) التنبؤ بالمشكلات الإجتماعية التى قد تنجم عن عملية التنمية الإقتصادية والإستعداد للتصدى لها .

(٤) للموارد الإقتصادية دور هام فى التنمية الإجتماعية حيث توفر الإحتياجات والمستلزمات التى تساعد على نجاح التنمية الإجتماعية .

ومن خلال مفهوم التنمية الشاملة أيضا نجد أن أنها تركز على هدفين أساسيين هما رفع مستوى المعيشة للفرد والمجتمع ، وتزويد الفرد بالقيم والإتجاهات والعلاقات الإجتماعية بين الناس ، فلا تقتصر بذلك على رفع المستوى المعيشى فى جانبه المادى فحسب ، بل على الجانب الوجدانى والمهارى فى نفس الوقت . فالتنمية الإجتماعية والإقتصادية تعتمد على ثلاث عوامل (فراج : ١٩٨٦ ، ١٨ - ١٩) : -

(١) الموارد الإقتصادية .

(٢) العامل البشرى .

(٣) الإلمام بالمعارف الإقتصادية والعلمية والإجتماعية .

والعاملين الأولين هما أمرين بديهين لأحداث التنمية . أما العامل الثالث والذى يؤثر بدرجة كبيرة فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، فهو ضرورة الإلمام بالمعارف والعلوم المتصلة بالتنمية والقضايا التنموية ، حيث أن عدم الإدراك الصحيح والكامل لدى السكان ونقص مهاراتهم الحرفية ، وعدم الإلمام بمستقبل مواردهم ، ونقص المعرفة بالأساليب العلمية والتطور العلمى وأساليب التكنولوجيا الجديدة ، يؤخر موكب التقدم والتنمية .

ولعل سبيلنا الوحيد ، فى إلمام العامل البشرى بهذه المعارف والعلوم ، هو التعليم ، وخاصة التعليم الفنى والحرفى .

وأى بلد يضع خطة للتنمية الإقتصادية لا يستطيع أن يهمل إعداد الأفراد الذين سيكونون أداة الإنتاج والتنمية . وبالتالى فلا فائدة ترجى من إنشاء مصنع على أحدث الأساليب التكنولوجية ما لم يكن هناك الأفراد الفنيين المؤهلين علميا لإدارة مثل هذا المصنع . ولذلك تأتى مهمة تعليم الأفراد وتنمية مهاراتهم وإدراكهم بكافة قضايا التنمية فى المقدمة من عملية التنمية الشاملة .

لهذا ظهرت مفاهيم كثيرة تضع التعليم فى مكانه الصحيح من عملية التنمية ، منها رأس المال البشرى ، أو العنصر البشرى ، والتوظيف البشرى والعائد الإقتصادى من التعليم ، والإستثمار البشرى ..إلخ . (فليه : ١٩٨٧ ، ٨٩ ـ ١٠٥) ، تلك المصطلحات التى غدت المؤلفات فى هذا الميدان عامرة بها .

وهذه المصطلحات تثبت ما إستقر لدى الإذهان الآن من إدراك للدور الهام الذى يؤيده التعليم فى قضية الإنتاج وبالتالى فى قضية التنمية الإقتصادية بل والشاملة ، وأصبح الدور الذى يؤديه رأس المال البشرى فى عملية التنمية لا يقل عن دور رأس المال المادى ، ولذلك نجد أن الإقتصاديين الأوائل نبهوا على أهمية التعليم ، وما يؤديه فى التنمية الإقتصادية من دور متزايد دوما .

وسنناقش دور التعليم فى عملية التنمية بالتفصيل فى الفصل القادم من هذه الدراسة إن شاء الله .

وإذا كنا قد ذكرنا فى الصفحات السابقة بعض المفاهيم المتعددة للتنمية فليس معنى ذلك أنه يمكن الإقتصار عليها فى تحديد معنى التنمية ، فهذه المفاهيم نسبية وليست مطلقة ، ومن الصعوبة بمكان تحديد مفهوم موحد للتنمية وذلك للأمور الآتية : ـ

(١) أن عملية التنمية عملية لازمة وضرورية لكل مجتمع ولذلك أصبحت حتمية الإستمرار مهما كان مستوى المجتمع الذى يمارسها ، كما أنها تغيره تبعا لحاجة لكل مجتمع .

(٢) لا يمكن تعميم مفهوم التنمية بالنسبة لكل من الدول النامية لأسباب كثيرة منها ، إختلاف الظروف المجتمعية لكل منها ، وإختلاف الأساليب الثقافية والأنشطة الإجتماعية وطريقة الحياة فى كل منها ، وكذلك إختلاف خطط التنمية وبرامجها فى كل منها تبعا لذلك .

(٣) إن التنمية مهما إختلفت معانيها ومفاهيمها لابد وأن تكون شاملة لكل نواحى الحياة فى المجتمع (شوقى : ١٩٧٣ ، ص١٧ - ٢٧) وهذه النواحى تختلف من مجتمع لآخر .

وبالتالى فمن الصعب تحديد مفهوم جامع وشامل لهذا المفهوم ، وإن ما ذهب إليه البعض يمكن وضعه بأنه محاولات إجتهادية لتعريف التنمية ، وهى محاولات لا تخلو من جوانب إيجابية كثيرة ، وتحمل بجانبها بعض النواحى السلبية . ولكنها محاولات محمودة يعوزها مزيد من الدراسات عميقة الجذور .

يؤكد فهمنا هذا ما ورد بالتقرير العاشر للأمم المتحدة الذى ينص على أن :

"التنمية هى النمو الذى يصاحبه التغيير ، والتغيير بدوره إجتماعى وثقافى بقدر ما هو إقتصادى وهو يشمل الكم والكيف معا" .

وهذا التعريف غير محدد لأنه يتضمن التغيير كعملية أساسية لحدوث التنمية ، والتغيير بطبيعة فهو يدل على عدم الثبات ، ومن ثم يصعب وضع تعريف جامع ومانع للتنمية ونحن لا يهمنا أن نحسم الأمر بتعريف من عندنا ، بل الأهم لدينا أن نستخدم مصطلح التنمية من حيث مضمونه وما ينطوى عليه من مفاهيم . (فليه : ١٩٨٧ ، ٢٣) .

مبادىء التنمية :

ومفهوم التنمية إذا كان مفهوما حديث التعبير عن التغيير المخطط لجوانب المجتمع يستند إلى مجموعة من المبادىء الأساسية لتحقيق الأهداف المطلوبة (عبد الهادى وآخرون : ب ، ت : ٧ ٣ ١) وأهم هذه المبادىء :-

(١) مبدأ الديمقراطية :

ويعتبر جوهر أى برنامج للتنمية ، حيث أن أى برنامج للتنمية لا يفرض على أفراد المجتمع ، بل لابد من المشاركة فى جميع مراحل هذا البرنامج ويقوم هذا المبدأ على الإيمان بأهمية شعور أفراد المجتمع بكرامتهم وكيانهم وتقديرهم لذاتهم وحقهم فى تقدير مصيرهم ، والتنمية تتحقق بدرجة عالية وبدرجة كبيرة من النجاح إذا ما إتفق مضمونها وظروف المجتمع المحلى ومدى الرغبة والحاجة إليها ، وموافقة أفراده عليها .

(٢) مبدأ تحديد الإحتياجات :

فالتنمية تستهدف تغيير الإتجاهات ورفع المستوى الإقتصادى والإجتماعى، وهذا يستوجب زيادة التطلعات والحاجات والتى نرى أنه من الضرورى التعرف عليها حتى يمكن تحقيقها من خلال مشروعات التنمية المتكاملة .

(٣) المساعدة الذاتية :

حيث يعتمد على إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع لمساعدة أنفسهم وإستثارتهم لتنمية مجتمعهم ، فلن يتم تنمية المجتمع من خلال مشروعات تفرضها قوى خارجية عن هذا المجتمع ، لأنه لن يعنى هذه القوى تنمية هذا المجتمع ما لم يكن لدى أفراده الرغبة الصادقة والملحة لأحداث التنمية .

(٤) المشاركة الشعبية :

وهى أمر بديهى لإحداث التنمية، فحياة الإنسان فى المجتمع تعنى مشاركته لأفراد الجماعة التى ينتمى إليها . والتنمية كما ذكرنا من قبل هدفها الإنسان ، ولذلك وجبت مشاركة أفراد المجتمع فى برامج التنمية لضمان فاعلية إستجاباتهم فى هذه البرامج ، ويتطلب هذا المبدأ توافر ثلاثة عوامل هى : التعاون ، الموافقة ، المساهمة فى وضع القرارات حتى تتحقق المشاركة الإيجابية فى عملية التنمية .

(٥) مبدأ التكامل :

بين مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها حتى لا تصبح أعمالها مكررة أو متناقضة ، وفى هذا ضياع للجهد وإهدار للموارد الأمر الذى يتنافى مع مفهوم التنمية أساسا .

(٦) مبدأ الوصول إلى نتائج مادية محسوسة :

لأن ذلك يعتبر هدفا أسمى لعملية التنمية ويكون بمثابة حافز ودافع على المضى قدما فى عملية التنمية ، ومن خلاله يتم كسب ثقة أفراد المجتمع فى برامج التنمية ، ومدى أهميتها لحياتهم وهذه الثقة لا غنى عنها فى أى تفاعل إجتماعى ، وعن طريقها يمكن إقتصاد الوقت والجهد حيث تسهل عملية الإقناع وتتم البرامج دون مقاومة أو تحد .

(٧) الإعتماد على الموارد المحلية :

سواء كانت هذه الموارد مادية أو بشرية ، وهذا المبدأ من أهم أساليب التغيير المقصود ، حيث يتم عن طريقه إستخدام الموارد المتاحة فى المجتمع فى صورة جديدة أسهل على المجتمع من إستقدام موارد جديدة غير متاحة .

نظريات فى التنمية :

يوجد إتجاهات ونظريات متعددة للتنمية أهمها نظرية التحديث والتبعية والتحرر ورأس المال البشرى وكل منهما يناقش قضية التنمية من منظور يختلف عن الآخر وسوف نحاول فى إيجاز إلقاء الضوء على كل منهما .

أولا : نظرية التحديث :

وأساس هذه النظرية فكرة التحديث ، من حيث مفهومه الشامل ، فللتحديث وجوه متعددة ، قد تأخذ شكل النضال لتحقيق التحرر والإستقلال الوطنى ، وقد تأخذ شكل التنمية المخططة ، وقد تكون بمزج عناصر ثقافة تقليدية مع عناصر ثقافة العصر ، أو تكون بإعداد البنى التحتية الأساسية لقيام المجتمع الحديث ، وقد تأخذ شكل إقتباس أسباب الحضارة الراهنة ومظاهرها ، دون أن يكون هذا العامل أو ذاك وحده كافيا لإتمام عملية التحديث . ومن ثم شمولية مفهوم التحديث ليشمل كافة جوانب الحياة . (الخميسى : ١٩٨٨ ، ٣٠) .

وقد إختلفت العلوم الإجتماعية حول وضع مفهوم للتحديث ، ولعل السبب فى ذلك الإختلاف يرجع إلى إختلاف الموضوعات والمداخل التى يناقشها كل علم من هذه العلوم والتى ترتبط بعملية التحديث .

فبينما ينظر علماء السياسة إلى عملية التحديث على أنها الإهتمام بالنظام السياسى وتدعيمه ومنح القيادات السلطة لكى تكون قادرة على تغيير الأوضاع السياسية للمجتمع ، ينظر الإقتصاديون إلى التحديث على أنه إستحداث أوسع للتكنولوجيا فى السيطرة على الموارد الطبيعية ، وزيادة الموارد المتاحة بما يقابل الزيادة المطردة فى السكان .

وكذلك تحديث الهيكل الإقتصادى وتطوير القوى الإنتاجية بما يتيسر معه نقل المجتمع من التخلف إلى مرحلة جديدة مستحدثة .

إلا أن هناك ما يجمع على أن التحديث هو العملية التى يمر من خلالها أى مجتمع من المجتمعات التقليدية إلى حالة المجتمعات الحديثة التى تستخدم تكنولوجيا الآلات والتكنيك الفنى ذو المستوى العالى (جمعه:١٩٧٨، ١٤ ـ ٣٤) بمعنى آخر هو "تلك العملية التى يتحقق بها تحول الإقتصاد من زراعى تتخلف إلى صناعى زراعى خاص تتقدم وتتحول بها النظم والإنسان الإجتماعى فى إتجاه تلك التى تعرفها منطقة الحضارة الأوربية الغربية ، وتتطور بها الحياة أو نوعيتها بمعنى أدق إلى مستويات أفضل أو بخاصة بالنسبة للتعليم والأحوال العلمية والإسكان وغيرها ، ويتم ذلك بالإستفادة من التقدم العلمى والتكنولوجى عادة (الخميسى : ١٩٨٨ ، ٣٠) .

ومن ذلك نجد أن مفهوم التحديث مفهوم شمولى ، يعنى التنمية الشاملة للمجتمع ولذلك يرى علماء الغرب أن مفهوم التحديث عندهم يقارب مفهوم التنمية الإجتماعية والإقتصادية ، كما يتضمن أيضا التغيير الثقافى ، تحديث جميع جوانب الحياة فى المجتمع والمتصلة بالبناء الإجتماعى ، على إعتبار أن ذلك ينطوى تحت إطار التنمية الإجتماعية.

ومع ذلك فيخطىء من يظن أن مسيرة التحديث ما هى إلا الوجه الآخر لمسيرة العلم والتكنولوجيا ، رغم أن هناك إرتباط بينهما ، فالتحولات الشاملة التى أدت إلى التحديث ليست هى نفس حركة العلم ، وإن كانت قد إستفادت منها (الخميسى : ١٩٨٨ ، ٣١) .

ويرى إصحاب نظرية التحديث ضرورة أن يقوم كل مجتمع بإبتكار أو إستيراد ما يحتاجه المجتمع من عمليات وأبنية تتيح له فرصة الإنتقال من درجة النمو التى وصل إليها إلى درجة أعلى منها ، سواء كانت تلك العمليات والأبنية مادية أو لا مادية .

على أن بتكيف المجتمع من خلال قدرته على المواءمة والتوجيه والقدرة على الإستقلالية والشخصية الذاتية مع المستحدثات المستعارة بما يضمن تحقيق أعلى قدر من التنمية لبلوغ مستويات أعلى .

فهذا "كولمان" "Coleman" أحد علماء التحديث البارزين يصف المجتمع الحديث "بأنه ذلك المجتمع الذى يتصف بدرجة عالية من التحضر والقضاء على الأمية والدخل المرتفع نسبيا والسماح بالحراك الإجتماعى رأسيا وأفقيا ، مع التوسع النسبى لنصيب التجارة والصناعة فى الإقتصاد ، وإنتشار شركات الإعلام بفاعلية على أن يتم ذلك بمشاركة فعالة من أفراد المجتمع فى كافة العلميات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية" .

ويتفق معه "تالكوت بارسونز "T. Parsons حيث يرى الأخير أن الدول التى لا تنطبق عليها المظاهر السائدة فى المجتمعات الحديثة ، والتى لم تصل بعد إلى درجة عالية من العقلانية والتحرر من سيطرة الأفكار غير المنطقية ، فهى مازالت فى المرحلة التقليدية أو مرحلة الإنتقال ، حيث أنها لم تتخلص بعد من الأبنية التقليدية وتجاوزها (جمعة : ١٩٧٨ ، ٣٥ ـ ٦٥) ذلك لأن الحداثة فى مفهوم محدود تعنى شيوع العلم ومنهجه .

والعلم هو العقل والعقلانية ، التى أبرز جوانبها رد الظواهر إلى أسبابها الطبيعية ، أى أنها تنطلق من الواقع لتحوره إلى واقع جديد ومستحدث (الخميسى:١٩٨٨، ٣١) .

ولذلك يمكن لنا أن نخلص من هذا الأمر بالقول بأن **للتحديث وجهان : وجه خارجى** يبدو فى المنجزات المادية **ووجه داخلى** يتجلى فى الشعور الوطنى والقيم الإنسانية والسلوك وبذلك فلا يقوم التحديث تلقائيا وإنما يتم فى إطار من التناسق والشمول بين الوجهين وفى إطار إجتماعى سليم يضمن تفاعل الإنسان هدف التنمية مع المتغيرات المستحدثة والمرغوبة . (الخميسى : ١٩٨٨ ، ٣٢) ولهذا فالتحديث مفهوم أقرب من غيره للتنمية الشاملة .

ثانيا : نظرية التبعية :

إذا كانت نظرية التحديث ترجع التخلف إلى وجود ثنائية فى النظم أى وجود أبنية حديثة وأخرى تقليدية تمتنع عن الإشتراك فى عملية التحديث مما يجعلها عائقا للتنمية ، فإن نظرية التبعية ترجع التخلف إلى تبعية الدول النامية للدول المتقدمة التى زودتها بأبنية حديثة ، وفى نفس الوقت تقوم بحرمان الأبنية التقليدية من الإشتراك والإسهام فى عملية التنمية ، والتى فى إطارها يمكن لها أن تحدث من نفسها . كما أن أبرز أسباب تخلف الدول النامية ـ طبقا لهذه النظرية ـ لا يعود إلى ما يسمى بقدرات وإمكانيات التنمية داخل هذه الدول ، ولكنها تعود بالدرجة الأولى إلى وضع الدول النامية بإعتبارها دولا هامشية تتبع الدول المتقدمة فى نظام الإنتاج .

وليس فقط نظام الإنتاج هو الذى يبرز هذه التبعية ، بـل أن الخطـورة فيمـا تفرضه هذه التبعية من ضغوط ومحددات ، يتبعها ظهور تخصصات معينة فى العمل ، وفى الإستيراد والتصدير بـل أن المؤسسـات الصناعيـة العملاقـة فـى الدول المتقدمة لم تكتـف بـأن تحتكـر مـواد الخـام ثـم التصنيـع لديهـا وإعادتهـا مصنعة لهذه الدول - أى إحتكار السوق - فحسب ، وإنما جمعـت هـذه الـدول - المتقدمة - الصناعات القائمة فى بعـض الـدول الناميـة فـى تكـامل شـامل يخـدم مصالحها - وبذلك يصل حد الإستغلال الإحتكارى لكل المشروعات القائمة فـى تلك الدول النامية أن أصبحت مراكز إنتاج تابعه لهذه الشركات العملاقة .

كما أن إستيراد التكنولوجيا الحديثة من قبل هذه الـدول لخدمـة مشـروعاتها هذه أدى إلى إستبعاد القوى العاملة من عملية الإنتاج نتيجة إحلال المستحدثات التكنولوجيـة ، ممـا أدى إلـى ضعـف القوى الشـرائية لهذه الـدول وإنخفـاض مستوى الدخل فيها ، وزيـادة معدلات الفقر ، وإنخفـاض مستوى الخدمـات ، وإنتشار البطالة بصورة كبيرة ، وكل هذه المساوىء تزداد سوء يوما بعـد يـوم فى ظل التبعية ، مما يؤدى إلى تشويه وتحطيم ما تبقى من القدرة على التنميـة فى الدول النامية ، وهذا بدوره يؤدى إلى زيادة حدة التخلف .

ولذلـك نجـد أن الإفتـراض الأساسـى لنظريـة التبعيـة فـى أن العلاقـة بيـن التنمية والتخلف داخـل المجتمعـات هـى علاقـة عكسـية ، وأن تخلـف إقليم أو مجتمع مـا ينظر على أنه عملية مرتبطة بالتنمية فـى مجتمـع أو بلـد خـارجى آخر . (زاهر : بدون ، ٣٢٣) .

ومصطلح التبعية غالبا ما يستخدم على أنه "حالة تاريخية تشكل هياكل إقتصاد العالم لصالح الدول على حساب دول أخرى ، تؤدى هذه الحالة إلى تحديد إحتمالات التنمية فى الإقتصاد التابع" والتبعية هى أيضا "الحالة التى يتوقف فيها نمو إقتصاد مجموعة معينة من الدول على نمو وتوسع إقتصاد دول أخرى" (فضل الله : ١٩٨١ ، ١١٠ ـ ١١٥) .

ثالثا : نظريات التحرير :

ويطلق عليها اسم نظريات تجاوزا ، فهذه النظريات لا تشكل فى الواقع نظريات محددة ومنظمة متكاملة تختص بالتنمية ولكنها تمثل محاولات لتحديد وسائل معينة لدفع جوانب معينة منها التنمية إلى الأمام ، وترتبط هذه النظريات بنظريات ماركس والتبعية فى التنمية جزئيا دون رفضها ، حيث أنها تقدم بديلا يركز على مصدر التخلف والتغلب عليه .

وتقوم هذه النظريات على أساس أن التنمية لا تتحقق فى الدول النامية إلا من خلال تغيير جذرى وشامل فى البناء الإجتماعى لها بالإضافة إلى تغيير جذرى للنظام العالمى الحالى ، خاصة الإجتماعى والإقتصادى والسياسى والثقافى .

ولعل الإفتراض الهام لهذه النظريات هو أن المجتمعات المتخلفة تعانى من القهر والتسلط من قبل أصحاب السلطة فى مجتمعاتهم (زاهر : بدون ، ٢٣٢) ولذلك توجب التحرر .

رابعا : نظرية رأس المال البشرى :

وتعتبر أهم النظريات وأكثرها شهرة وذيوعا ، ولعل سبب ذلك ما أتاحته هذه النظرية من زيادة فى الإقناع النظرى بدور القدرة الإنتاجية للموارد البشرية فى العملية التنموية وإعتبارها رأس مال مستثمر .

كما كان لإحتضان منظرى ومخططى التنمية فى العالم كله وإسهمات دينسون وبيكر ، هاريسون ، ومايرز ، وفيزى ، الأثر الهام فى ذيوع هذه النظرية ، زاد من هذا الذيوع تبنى معظم وكالات التنمية وعلى رأسها البنك الدولى واليونسكو ، ومنظمة التنمية والتعاون الإقتصادى **D.E.C.D.** لهذه النظرية . (زاهر : بدون ، ٢١٠ ، ٢١١) .

ومن خلال العرض السابق إتضح أن أهم عامل لأحداث التنمية هو التعليم . لذلك سنفرد له ، الفصل الثالث من هذه الدراسة .

* سنتناول هذه النظرية ، وعلاقتها بالتعليم بالتفصيل فى الفصل القادم .

الفصل الثالث

التعليم والتنمية فى الدول النامية

- التنمية عملية تغيير إجتماعى .
- التربية تنمية الموارد البشرية .
- أهمية تنمية الموارد البشرية .
- التربية ومشكلة التضخم السكانى .
- أثر التعليم على التنمية الإقتصادية .
- التربية الإسلامية والتنمية .
- ملخص الفصل الثالث .

التنمية عملية تغيير إجتماعى :

لاشك أن الفرق شاسع بين مستوى دخل الفرد فى الدول المتقدمة عنه فى الدول النامية ، وهذا الفرق لا يقف عن حد معين بل يزداد إتساعا نتيجة إزدياد معدل نمو الدخل القومى فى الدول المتقدمة عنه فى الدول النامية ، وهذا ينعكس بطبيعة الحال على مستوى دخل الفرد ، وعلى مستوى معيشة،...إلخ ، ولذلك تحاول الدول النامية ساعية نحو اللحاق بالدول المتقدمة رغم كل التحديات التى تواجهها فى سبيل ذلك ، فى إطار من التخطيط السليم لإستخدام مواردها المادية والبشرية أعظم إستخدام ، ولهذا كان التغيير الإجتماعى والحضارى ضروريا ، فى سبيل تحقيق هذا الهدف .

ومن أهم أهداف التغيير الإجتماعى فى البلاد النامية ما يأتى :

١) زيادة المتوسط الحقيقى لدخول الأفراد .

٢) توفير العمل المثمر لكل مواطن .

٣) توفير الخدمات المختلفة للمواطنين .

٤) تبنى سياسة سكانية مناسبة ومتوازنة مع معدل نمو الدخل القومى .

٥) الإهتمام بتركيب وتنظيماته المختلفة بما يضمن تنمية الجهاز الإجتماعى بالكامل . (جمعية المكتبات المدرسية : ١٩٨٠ ، ١٦٨) .

أى أن التغيير الإجتماعى هو عملية تحول من التخلف الإجتماعى والحضارى إلى التقدم الإجتماعى ، ولذلك فهو يتصل بالإنسان ككائن إجتماعى لأنه المعنى بهذا التغيير .

والتنمية ما هى إلا عملية تغيير حضارى - كما رأينا فى الفصل السابق - وهذا التغيير الحضارى بالغ الصعوبة والتعقيد . ولذلك فالتنمية تتطلب تبديلا إجتماعيا للواقع التاريخى الذى يعيشه المجتمع المتخلف ، يتناول أساليب الإنتاج الإقتصادى وأنماط السلوك الإجتماعى ، وتبديلا للمجتمعات الفكرية والقيمية التى تعوق التحديث والتقدم . (متولى : ١٩٨٨ ، ٢١٦) ، ويلازمها فى ذلك أساليب محددة ومسالك تتبعها لتحقيق هذا التغير المنشود .

والواقع أن الإنسان هو حجر الزاوية فى أيه عملية تنمية ، فهو الذى يدفع بعملية النمو إلى حيث يريد المجتمع ، فى ضوء إمكاناته وموارده المتاحة ، ولهذا فهو يعتبر أساس هام ورأس مال هام فى عملية التنمية .

ولذلك يؤكد كثير من المنظرين المختصين فى هذا المجال على أهمية تنمية هذا الإنسان وما يحدثه من آثار إيجابية من شأنها أن تحدث التغيير المطلوب .

" فيؤكد توماس سوافى : أن التنمية لا تهتم فقط بزيادة معدلات الإنتاج وإنما تعنى بالدرجة الأولى بالتغيير والتحول الإجتماعى فى العلاقات السائدة بين الناس" .

و" يرى ولبرت مور : أن التنمية التى تنشرها الدول النامية والمتقدمة على السواء تستلزم وجود إطار قيمى للفرد ، ونظام توظيف قائم على الكفاية المهنية ، كما تتطلب قدرا كبيرا من الإستقرار السياسى وتجديدا فى النظام التربوى" (متولى : ١٩٨٨ ، ٢١٦) .

وإذا ما أحيط الإنسان بالعناية المكانية والتدريب المثمر ، وإكتملت له مقومات الصحة والعلم بكل نواحى الحياة ، وتمسك بالقيم والمبادىء القويمة والإخلاص فى العمل أمكنه أن يصنع الحضارة (على : ١٩٨٨ ، ١٨٠) وأمكنه القيام بالتغيير لتحقيق التقدم المنشود .

وحينما نقول بأن عملية التنمية هى عملية تغير حضارى . فإننا نقصد هنا التنمية الشاملة المتكاملة التى "تنصب فى آن واحد على النواحى الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية ، فالإقتصاد والمجتمع والثقافة والتربية هى جوانب لواقع واحد ولا يمكن دون عن فصلها" (متولى : ١٩٨٨ ، ٢١٧) .

التربية والتنمية :

وبما أن الإنسان هو حجر الزواية فى أيه عملية تنمية ، إذن تأتى تنمية قدرات هذا الإنسان فى المقام الأول لأحداث هذه التنمية الشاملة ، ووسيلتنا فى ذلك التربية ، حيث أن "التربية قوة فعالة فى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وهى " المدخل الطبيعى لبناء الإنسان" . "والأبحاث التى قام بها شولنز أوضحت أن زيادة الدخل القومى العام فى الولايات المتحدة الأمريكية ترجع إلى زيادة معدل العائد فى الإستثمار التربوى" ولذلك يرى هاربسون أن "المشكلة الأساسية فى معظم البلاد النامية ليست فى إفتقارها إلى مصادر الثروة الطبيعية ، بل حاجتها إلى تنمية مصادر الثروة البشرية" ولذلك كان لزاما على تلك الدول قبل كل شىء العمل جاهدة على بناء رأسمالها البشرى" . (متولى : ١٩٨٨ ، ٢١٨) .

ويؤكد حامد عمار على أن "الصفات اللازمة لأى مجتمع متطور هى نــاتج ومحصلة لما يعـرف بالإستثمار فـى رأس المـال البشرى عن طريـق التعليم وبعض مجالات الخدمات الإجتماعية الأخرى" (عمار: ١٩٨٤ ، ١٠) .

وقد أكدت كثير من المؤتمرات العلمية والحلقات الدراسية التى عقدت لمناقشة قضايا التنمية على "ضرورة الربط بين التخطيط لمشروعات التنمية وبرامجهـا وبيـن التخطيـط لإعـداد الأفـراد وتدريبهـم وتعليمهـم"."فالتنميــة ليســت مجـرد مشروعات فحسب بل إلى جـانب ذلك فهـى تحتـاج إلـى وعـى عـام وإحسـاس بقيمة المواطنة ومشـاركة حقيقيـة للتجـاوب المشـترك بيـن القـاعدة والقمـة فـى تحقيق أهداف التنمية" (عمار:١٦،١٩٨٨) وهذه الأمـور يشبعها التعليم الجيد ويدفعها للتحقيق ، وذلك لأن للتعليم نتائجه مؤثرة فى العادات والسلوك .

أهمية تنمية الموارد البشرية :

وقد أصبحت تنمية رأس المال البشرى جزء لا يتجـزأ مـن عمليـة التنميـة الإقتصادية والإجتماعية بإعتبار أن الإنسان غاية هذه التنمية ووسيلتها فى نفس الوقت (عمار : ١٩٨٤ ، ١٨٢) ولذلك لجأت إليه الدول كافة النامية منها التـى تريد تحقيق التنمية ، والمتقدمة التى تريد مزيدا من النمو والرقى .

ونتيجة لتزايد الطلب الإجتماعى على التعليم بإعتباره مدخلا من أهـم المداخـل الحقيقية للتنمية ، لم نعد نسمع ما كان يرد عن طلـب العلـم للعلـم وعـن قيمـة التعليم فى تصفية الروح والعقل وتهذيب النفس وخلافه، بل أن هذه المفاهيم قد

إنحسرت فى قاموس التربية ، وأصبحت تغمرها مصطلحات جديدة عن إقتصاديات التربية وإجتماعياتها والتخطيط التربوى والتعليم كعامل من عوامل الإنتاج ..إلخ .

ولذلك " لم يعد هدف التعليم قاصرا على تحقيق حاجات الأفراد ومطالبهم الشخصية فى حاضرها ومستقبلهم ، بل إرتبط هذا الهدف أيضا إرتباطا مباشرا بحاجات المجتمع ومطالبه المختلفة فى حاضره ومستقبله" .

و"فضلا عن الأهداف الغير إقتصادية التى يحققها التعليم فى حياة الأفراد وفى حياة المجتمعات كالأهداف القومية والإنسانية العامة ، فإن التعليم أصبح عملية إستثمار إقتصادى فى الموارد البشرية" وهذا مجال هام من مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية . (عمار : ١٩٨٤ ، ٣٤ ـ ٣٨) .

وهذا الأمر تقتدى به دول العالم المتقدم والنامى على السواء ، وتتفجر المسألة بضراوة فى مجتمعنا حيث لمس أحد الكتاب العرب هذه القضية فى الوطن العربى - وكل دولة تقع ضمن دول العالم النامى ـ لمسا مباشرا فقال :

" رغم توفر كثير من الإمكانات المادية والهيكلية للنهوض بأى مشروع تحديثى عربى ، فإن المنطق فى إعتقادنا لابد وأن يرتبط بأهم الإمكانات العربية ، ونعنى بها " البشر" و" الموارد البشرية " ، " حيث أن أنجح المداخل لإحداث التنمية أو أى ثورة فكرية أو قيمية يتمثل فى المدخل التربوى" . وبدونه

لا تحديث ولا تنمية" فمن خلاله يمكن " إعادة صياغة الإنسان العربى وتجويده وتحديثه" وعن طريق التربية يمكن " تخريج أجيال تتوق إلى العمل المبدع والمنهج العقلانى فى الحياة ، والتوق إلى الأفضل فى التعامل مع معطيات الحاضر وآفاق المستقبل " .

وهذه قيم تجعل " الإنسان قادر على التعامل مع متطلبات التنمية الشاملة والتغلب على تحدياتها الهائلة" (الخميسى : ١٩٨٨ ، ٩٥ ـ ٩٨) .

كما أن إكساب الناشئة قدرا مشتركا من الثقافة القومية وتزويدهم بمقدار من المعلومات والمفاهيم والقيم التى تمكنهم من التعاون فى تحقيق حياة منظمة فى تعاملهم الشخصى والإجتماعى ، يعتبر أهم أهداف التربية والتعليم فضلا عن أن أهم نتائج التعليم فى المجال الإجتماعى هو تمكين الأفراد من القدرة على التفكير الخلاق والمبدع فى كل مجالات الحياة الإجتماعية ونظمها وقيمها،(عمار : ١٩٨٤ ، ٣٨).

وهنا نجد إسهام التعليم الفعال فى تطوير الفكر ونظم الحياة والوعى بالحقوق والواجبات ، وغير ذلك من الأمور التى أصبحت جوهرية فى سير حياة المجتمع فى حاضره ومستقبله ، ومن ثم الإهتمام بعمليات التخطيط القومى والإرتباط بها ، حيث أنه إعتبر سبب ونتيجة لعمليات التنمية فى آن واحد .

التربية والتضخم السكانى :

هذا ويشير الخبراء إلى خطورة الفجوة بين التضخم السكانى فى الدول النامية وبين قصور الجهود التنموية فى هذه البلاد ، وأنه دون إحداث ثورة حقيقية فى برامج الزراعة والإنتاج سوف تظل هذه البلاد عالة على من ينتجون ، "ومدخل تلك الثورة المبتغاه هو الإنسان المدرب المتعلم" .

" أو لم يقل للعالم الثالث : إذا أردت الحصول من بقرتك على كمية أوفر من اللبن فتعلم " وإذا أردت غُنم أكثر من الحبوب أو الفواكه من الهكتار الواحد فتعلم ، وإذا أردت أن تحسن إستعمال الأسمدة الكيميائية فتعلم ؟ .

"وإذا تحولنا إلى الحاجات المعنوية فإننا نجد أن الإنسان المتعلم يأتى فى صدارة المتطلبات لإشباعها ، فلا نمو للديمقراطية فى مجتمع جاهل ، ولا تحقيق ذات أو هوية فى مجتمع متعصب ، ولا شعور بالكرامة فى مجتمع يحتقر العمل اليدوى" ، فالحقيقة التى أصبحت جلية وواضحة هى "أن مدخل التنمية هو الإنسان المتعلم الذى يعرف أولويات العصر .. وأداتها هى التعليم والتربية " .

ولا يمكن أن يكون هناك تنمية بدون تعليم تنموى يضطلع بمهام حسن إستغلال الإمكانات المتاحة فى الدول النامية على وجة الخصوص - وتنظيم فرص إستثمارها لتحديث الإنسان بهذه الدول وإرتقائه. (الخميس:١٩٨٨ ، ١١٤-١١٥) .

وإذا كانت أهداف التغيير الإجتماعى والإقتصادى فى الدول النامية التى تعانى غالبا من التزايد السكانى وأهمها وضع سياسة سكانية وعمرانية معينة وتنمية الأجهزة الإجتماعية والإقتصادية وزيادة المتوسط الحقيقى لدخول الأفراد ، ..إلخ ، فإن تحقيقها لابد وأن يُحدث صراع بين القديم والحديث ينتهى ببقاء أحدهما ، أو بحدوث عملية تكيف حضارى وملائمة بين الحضارتين ، وفى هذا الموقف أو ذاك يظهر الأثر الواضح لعاملين (جمعية المكتبات المدرسية : ١٩٨٠ ـ ٨٨) هما : ـ درجة النمو السكانى .

ـ مستوى الوعى السكانى .

وبديهى أن تستجيب أجهزة التعليم بالدولة لهذين العاملين ، حيث يتحول التعليم من تعليم القلة أو الصفوة إلى تعليم الكثرة أو الجماهير فتزداد معدلات نموه زيادة مضطردة ، حيث يتأثر مباشرة بالزيادة السكانية وتتفاقم مشكلة التضخم السكانى وتشتد ضراوتها ، ويصبح علاجها صعبا ، ولكن يأتى التعليم والتثقيف لمختلف طوائف الشعب فى مقدمة طرق العلاج ، بل أنه العلاج الأمثل ، والضرورى والذى بدونه تذهب كل الحلول هباء ، وذلك لفاعليته ومدى إنتشار آثاره بسرعة .

وهذه علاقة أخرى بين التعليم والتنمية ، حيث أن التضخم السكانى فى الدول النامية يمثل أعتى العقبات أمام عملية التنمية ، وله كثير من الآثار السلبية نحو جهود التنمية فى هذه الدول ، ونجاح التعليم فى الحد من هذا التضخم يكون بمثابة إبراز لجهود التنمية ، والإستفادة من ثمارها ونتائجها .

التعليم والتنمية الإقتصادية :

ونتيجة لما تقدم يمكن إجمال أثر التعليم على التنمية الإقتصادية فى النقاط التالية :

١) إن ارتفاع مستوى المعرفة لدىالعنصر البشرى يؤدى إلى الزيادة الإنتاجية ومن ثم تحقيق وفورات أو فائض يسمح بزيادة معدل التنمية الإقتصادية .
٢) الشخص المتعلم قادر على الإسهام فى القضاء على التخلف الإقتصادى بصورة إيجابية .
٣) إنتشار التعليم الفنى يساعد على توفير العمالة المدربة من الإداريين والفنيين اللازمين لعملية التنمية بصفة عامة والتصنيع بصفة خاصة .
٤) إنتشار التعليم يرفع من المستوى الصحى بصفة عامة (لطفى : بدون ، ص١٥٧) وهذا الأمر بدوره يرفع من قدرة العامل وإنتاجيته ومن ثم زيادة الدخل القومى ونصيب الفرد منه .
٥) الحد من التضخم السكانى وآثاره السلبية .

والتربية ليست ضرورية لإعداد العناصر المؤهلة اللازمة للتنمية فحسب ولكنها تعمل أيضا على إزالة الكثير من العوائق الإجتماعية التى تعرقل حركة النمو الإقتصادى . (متولى : ١٩٨٨ ، ٢١٩) . و" لقد أصبحت العلاقة بين التعليم والتنمية من الأمور المثيرة للنقاش ، ذلك لأن التعليم يؤدى بالإسراع فى خطط التنمية ، التى تؤدى بدورها إلى رفع مستوى التعليم ، وبالعكس فالجهل وغياب الوعى يظهر التخلف ويعوق خطط التنمية الإقتصادية" .

"وللتعليم دوره فى إزالة الفقر ، وزيادة فرص العمل للمواطنين بالإضافة إلى تحسين توزيع الدخل بينهم ، وله قيمة فردية فى زيادة إنتاج المواطن ، وقيمة إجتماعية من حيث تحسين إنتاجية بقية المواطنين"(فليه: ١٩٩٠ ، ٤٤ - ٤٥) .

كما أن انتشار التعليم يساعد على القضاء على كثير من العادات والتقاليد التى تعيق عملية التنمية . (لطفى : بدون ، ١٥٧) .

كما أصبح التعليم حقا من الحقوق التى يتمتع بها المواطنون ، ناهيك عن أنه أصبح جزءا أساسيا من التنمية .

ولذلك فالتربية تلعب دورا مهما فى تطوير الشخصية الإنسانية وإعادة بنائها ، كما تعمل على كسب أنماط من السلوك تناسب التنظيمات الإجتماعية الناشئة عن الأخذ بالأساليب العملية والتكنولوجية ، وتعيد بناء الآراء والمعتقدات لتواكب التغيرات الإجتماعية التى تعصف بها رياح التنمية .

وفى ضوء ذلك يمكن إجمال وتحديد الدور الذى تقوم به التربية فى تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية فى محورين رئيسيين هما :

أولا : تعديل أنماط السلوك ونظام القيم والإتجاهات بما يناسب الطموحات التنموية فى المجتمع .

ثانيا : إعداد القوى البشرية اللازمةوالمدربة للنهوض بالمشروعات الإقتصادية والإجتماعية،وتزويدها بالمعارف والمهارات والقيم التى تهيؤها للتعايش بنجاح مع خصائص العصر التقنى (متولى : ١٩٨٨، ٢١٩) .

وعلى ذلك فهناك "شبه إجماع على أن التربية ـ سواء نظامية أو غير نظامية ـ تحتل مكان الصدارة" فى عوامل التنمية وقنواتها ، "وليس ذلك مجرد تصورات نظرية أو تجارب إستثنائية معينة فى تطور المجتمعات ، بل يكاد يمثل قاعدة عامة " تنطبق على كل تجارب التنمية فى دول العالم منها المتقدم والنامى ، ولقد ظهر " الإرتباط شبه الشرطى بين التربية والتحديث" فى كثير من تجارب التحديث والتنمية "ويظهر الآن بصورة أكثر وضوحا وأكثر إستمرارية فى تجارب المجتمعات المتقدمة التى تقود حركة العالم المعاصر الآن" (الخميسى : ١٩٨٨ ، ٤١) .

ونخلص من ذلك بأن" العلاقة دينامية ومتبادلة بين التربية والتنمية وأن التربية قوة فعالة فى تحقيق التنمية بما لها من تأثير فى الحراك الإجتماعى والمهنى فى المجتمع ، وفى تدعيم الأنماط السلوكية ، والفكرية الملائمة للتنمية ، وبما تدخله من عناصر تكنولوجية فى مواقع التنمية ، وبما تكسبه من مهارات وخبرات للقوى العاملة تؤهلها للتكيف مع تغيير أساليب الإنتاج" . (متولى : ١٩٨٨ ، ٢٣٢) .

ومما تقدم نجد أن الأهمية قد "إتضحت فيما سبق للعنصر البشرى والقيمة الفعلية لتنمية هذه الموارد البشرية" ، تلك الموارد الفعالة فى عملية التنمية ، وتنمية الموارد البشرية العاملة يمكن بذلك تعريفها "بأنها سلسلة من العمليات التعليمية Educational Channels ، والتثقيفية Inlecrualal Channels ، والتطويرية Development Channels". (فليه : ١٩٨٧ ، ص ص ٩٨ ـ ٩٩) .

ولقد تأكدنا من وظيفة التعليم فى إعداد هذه القوى البشرية اللازمة لتحقيق عناصر التخطيط القومى ، حيث أن العنصر البشرى وما يتوفر لديه من معارف وإتجاهات وقيم ومهارات وقدرات على الإبتكار - وهى التى تمثل الثلاث محاور لعملية تنمية الموارد البشرية - كلها أمور تمثل الوجه الآخر لعملية التقدم الإقتصادى والإجتماعى .

التربية هى المنهج الكامل لحياة الإنسان :

المجتمع العربى الإسلامى يخوض معركة الحياة ويواجه مشكلات العصر ليستكمل بها مقومات حياته الذاتية ، ويتسلح بالعقيدة القوية والفكر المؤمن القويم ويأخذ دوره ليحمل مسئولياته فى هذه الفترة المليئة بصراع المبادىء وتحديات القوى وليكون هذا المجتمع العربى الإسلامى الذى يضم مئات الملايين من مختلف أرجاء الأرض والذى تجمعه عقيدة واحدة حول قبلة واحدة هو بحق المجتمع الذى وصفه الله تبارك وتعالى بقوله : "**كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله**" . (سورة آل عمران : آية ١١٠) .

لماذا كانت القيم الدينية هى وحدها كفيلة بسعادة الإنسان وإرساء دعائم المجتمع الذى تتوافر فيه الكفاية والعدل والسلام ؟ ذلك لأنها وحى من عند الله الذى خلف الإنسان وأكرمه بالخلافة على هذه الأرض فهو جل جلاله أعلم بما يصلح عليه أمر الإنسان وحياة المجتمع . "**ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير**" (سورة الملك : آية ١٤) .

ومن هنا كانت كل محاولات الفكر الإنساني -خارج نطاق التشريع الإلهــي- قاصرة عن تقديم المنهج الكامل لحيــاة الإنســان والمجتمـع حيــاة سعيدة فاضلـة ولذا نجد أن أكثر الشعوب المتحضرة بهذا المقياس هى أكثرها تعرضا للتمـزق النفسى والإنهيار الخلقى وإندفاعا نحو هاوية الصراع بين الأفراد والشعوب .

وثمة مزالق يقع فيها البعض بحسـن نيـة وهـم يحـاولون أن يحصلـوا علـى تصور "مقنع للقيم الدينية بأسلوب العصر ، منهـم أولئـك الذيـن يحـاولون بإسـم التفسير العلمى للقرآن تأويل بعض آياته أو تحميلها بمــا تؤيـده بعـض الشـواهد العلمية ، وتلك قضية أمكن حسمها فى غير عناء إسـتدلالا بمنطـق العلـم الـذى يقوم على الفروض والتجارب ويخضع لتفسير المقاييس وإختلاف النتائج ، مما لا يعطى حكما قاطعا تكتب له القداسة والخلود .

ومـن أولئـك الذيـن يحـاولون أن يرجعـوا بعـض المصطلحـات والنظريـات العصرية إلى أصولها فى الإسلام . فتسمع من يتحدث منهـم عـن "اليسـار فـى الإسلام" أو "ديمقراطية الإسلام" أو إشتراكية الإسلام" إما دعما لهذه النظريــات بمنطق الدين وأما بقصد عرض الدين فى زى عصرى حديث .

ووجه الخطأ فى هذا الأسلوب أن الإسلام منهج متكامل له أصوله ومبـادؤه وقد يلتقى مع كثير من المبادىء والنظريات التى تقدس كرامة الإنسان وحريته ولكنه يمتاز عنها بشموله وأنه المنهج الذى:"يمد الفكر الإنسانى بعطائه السـخى الذى يلبى جميع إحتياجاته ويحفزه إلى مواجهة الحياة على هدى هذه الأصـول والمبادىء لبلوغ الآفاق التى يرقى إليها الجهد الإنسانى فكرا وسلوكا .

وليس الأمر على الصورة الأخرى يستمد فيها الدين أو يتقيد بنظريات تتناول جانبا أو جوانب محددة من الحياة ، ونتعرض من خلال التطبيق لكثير من التناقضات وضرورة التعديل والتبديل الأمر الذى يختلف إختلافا جذريا عن طبيعة المنهج الدينى الذى يتسم بالشمول والخلود .

إن أولئك وهؤلاء يحاولون أن يحاكموا الدين إلى هذه الأفكار ، أو إلى ما يقعون تحت سلطانه من أهواء ، وقد حسم رسول الله "ص" هذه القضية بقوله - "لايؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به" لا حجرا على العقول ، ولكن رجوعا إلى الحق الذى تضل معه الأهواء ، ولا يصلح أمر الدنيا والآخرة إلا بإتباعه .

من خلال العرض السابق للمنهج الكامل لحياة الإنسان سوف نتعرض لبعض سمات الشخصية المسلمة من خلال بعض الآيات القرآنية وبعض الأحاديث النبوية الشريفة .

سمات الشخصية المسلمة :

العبودية لله :

"**وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون**" وهدفها فى النهاية هو مصلحة الفرد الإنسانى المسلم ، وهى مراتب ودرجات تبدأ بالإسلام وهو إسلام الوجه لله ، ثم الإيمان وهو أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وأرقاها الإحسان وهو أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك .

التقوى :

وهى الخوف من الله وهى مراقبة داخلية من الذات للذات أى أنها توجيه يتمثل فى المراقبة الداخلية والمحاسبة الذاتية .

والتقوى كما ذكرها - على كرم الله وجهه - وهى طاعة الجليل والعمل بالتنزيل والإستعداد ليوم الرحيل ، وقرن الله مقام التقوى بالعديد من الأمور الدينية والدنيوية فجعل فيها الرزق "ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب" ليس منا من لا يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا " .

ومن الرحمة بر الوالدين " **وإخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب إرحمهما كما ربيانى صغيرا** " (سورة الإسراء الآية ٢٤) .

الصبر :

والصبر يؤدى إلى الرحمة "**ثم كان من الذين آمنوا وتواصوا بالصبر وتواصوا بالرحمة**" (سورة البلد آية ١٧) ونظرا لتعقد أمور الحياة ودخول بعض الناس من أهل الديانات الأخرى أو الوثنية فى الإسلام إما خوفا أو رهبا أو مسايرة أو للتخلص من بعض الأمور فقد نقلوا إلى المسلمين العديد من أفكارهم نتيجة لبعد المسلمين عن الدين السمح الحنيف ، علاوة على ذلك سبل وطرق الصهاينة والمستشرقين والمستعمرين والقوى الرجعية فى العالم الإسلامى على إضعاف قيم ومبادىء الإسلام مما يترتب عليه ضعف بناء الشخصية المسلمة ، ومن ثم فإن الدراسة تتعرض لبعض المعوقات المؤثرة على بناء الشخصية المسلمة بصفة عامة .

الغيب :

الإيمان بالغيب من القيم الدينية التى تقوم عليه العقيدة ويرتبط بها فكر الإنسان وسلوكه. بل أن الإيمان بالغيب هو أساس العقيدة الدينية لأنه إيمان بما جاء به الوحى الإلهى ونطق به الرسول الصادق المعصوم ، وأساس العقيدة الدينية هو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، فأنت تؤمن بالله دون أن تراه . وتؤمن بالملائكة وهم خلق غير مرئى ، وتؤمن بالرسل عن طريق ما يذكره القرآن الكريم من أنباء الغيب ، وتؤمن بالكتب المقدسة وحيا من عند الله لهداية البشر ، وتؤمن باليوم الآخر حيث البعث والنشور .

الإيمان بالغيب كان وما يزال أصلا من أصول النظرة الإنسانية منذ درج الإنسان فى مهد الوجود حتى بلغ ما بلغه من تجارب العلم والكشف عن بعض مجاهل الكون والحياة إلا أن البشرية لم تخل فى مختلف العصور من إناس ينكرون الغيب ولا يؤمنون إلا بما تقع عليه الحواس ، كان كذلك بنو إسرائيل الذين أظلمت قلوبهم وسيطرت المادة على حياتهم وتفكيرهم ، وبلغ الأمر فى شأن العقيدة الدينية أن قالوا لنبيهم "**لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة**" (سورة البقرة : اية ٥٥) .

وإذا جازت هذه المادية الغليظة فى العصور الغابرة التى كان الفكر الإنسانى يقصر خلالها عن تصور الحقائق الدينية العليا فإن الأمر فى عصرنا هذا عصر الفتوحات العلمية والكشوف الكونية يختلف عن ذلك أشد الإختلاف بعد أن صار الإيمان بالغيب من القيم العلمية ، وصار العلم دليلا يؤيد وجود عالم الغيب أو على الأقل لا ينكر هذا العالم المحجوب .

وفى تواضع يقف الإنسان وقدراته ووسائله العلمية المتاحة عند الحدود لا يستطيع أن ينكر ما وراءها من الغيب المحجوب .

إن الحواس الخمسة المعروفة لم تعد وحدها الحواس التى تعكس للإنسان حقيقة ما حوله من الأشياء ، فقد عرف العلم الحديث حواسا أخرى منها ما يسمى بالحاسة السادسة .

كما أثبتت وجود ملكات نفسية تتجاوز آفاق الحواس المعروفة وترطم الحواجز التى كانت تقف عندها هذه الحواس ،وإختص الله وحده بعلم الغيب . لأنه الحقيقة الكبرى المحيطة بكل ما فى الوجود "**عالم الغيب فلا يظهر على غيبة أحدا ، إلا من إرتضى من رسول**" (سورة الجن : آية ٢٧،٢٦)

حتى هؤلاء الرسل لهم طاقة محدودة للإستقبال ، ومحيط معين للمشاهدة الغيبية إن بدا لأحدهم أن يتجاوز صعق .

وهذا ما حدث لموسى عليه السلام ، حين جاء لميقات ربه وكلمه الله : قال رب أرنى أنظر إليك . قال لن ترانى ولكن أنظر إلى الجبل فإن إستقر مكانه فسوف ترانى .

" **فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا وخر موسى صعقا فلما قال سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين**" . (سورة الأعراف : آية ١٣٤) .

ولكن ماذا عن المادة التى يتكون منها عالم الشهادة والتى لا يؤمن البعض إلا بها ويكفرون بما وراءها من غيوب ؟

هذه المادة التى تتكون منها جميع المحسوسات الأرض وما عليها من جبال ومحيطات وأنهار وما فى باطنها من معادن وما يغمرها من إنسان وحيوان ونبات وما أنتجته جهود البشر من عمارة وصناعات . ثم هذه الإجرام السماوية وما فيها من شموس وأقمار ومذنبات ونجوم ... ماذا بقى إذن مما يقال أنه عالم "المادة" أو عالم المحسوس بقى ما وراء هذه المادة بقى الغيب المحجوب الذى يقف العلم على شاطئه وهو حائر ، أنه يستطيع أن يعلل ويحلل الظواهر ، ولكنه عاجز كل العجز عن إدراك ما وراء هذه الظواهر من حقائق تتحدى العقول .

وهذا "أينشتين" أبرز علماء الأرض فى الكون وظواهره ، يتحدث فى تواضع العلماء عن شعوره أمام هذه الغيوب فيقول : أن أعظم جائشة من جائشات النفس وأجملها تلك التى تستشعرها النفس عند الوقوف فى روعة أمام هذا الخفاء الكونى ..." .

وبعد فهل مؤدى ذلك أن يقف الإنسان عاجزا معطلا أمام الغيب المحجوب فى الكون والحياة ؟ كلا بل أن الأمر على العكس .

إن الإيمان بالغيب هو مصدر النشاط العلمى عن كل مجهول . وإلا عطل الإنسان مواهبه وملكاته وتوقف العلم عن تجاربه ومحاولاته التى تكشف كل يوم عن جديد فى الكون والحياة . وفى الربط بين الدين والعلم يقول الله العلى القدير "**إنما يخشى الله من عباده العلماء**" (سورة فاطر : آية ٢٨) أى أن العلماء هم أكثر الناس خشية لله وفى هذا حث على طلب العلم .

وآيات كثيرة تحث على التفكير فى ملكوت السموات والأرض وتثير فى العقل البشرى أشواقه إلى المعرفة ، وتنعى الذين عطلوا مواهبهم وملكاتهم وحواسهم ، تجردهم بذلك من مميزاتهم الإنسانية وهبوطهم إلى مستوى أقل من الإنسانية وفى ذلك يقول الله تعالى "**ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والإنس لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها أولئك كالأنعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون**" (سورة الأعراف : آية ١٧٩) .

وهذه الغفلة عن الحقائق الكبرى أولها الإيمان بالغيب أوقع الإنسان فى مهاوى الحيرة والتخبط وأبعده عن خطواته السليمة وأضله عن حقائق وجوده وصلته بالكون والحياة . وهكذا لا يكون أمام الإنسانية لكى تبلغ غايتها فى ألفه عميقة مع الكون والحياة . إلا بأن يكون الإنسان صادقا مع قوانين فطرته هذه الفطرة التى تؤمن بالغيب حقيقة دينية وعلمية ترتفع بالإنسان عن واقعه المادى الذى يهدر إنسانيته ويقعد به عن الإنطلاق إلى أهدافه البعيدة لتطوير هذا الواقع وترقيته إلى المستوى الذى يليق بمكانة الإنسان وتحفز قدراته وأشواقه للكشف واستملاء عالم الغيب . وهل يتجه الإنسان بعقله إلى هذه الأهداف البعيدة إلا إذا كان موقنا بأن وراء هذه الظواهر الكونية حقائق خالدة .

وأثنى الله على المؤمنين الذين يقوم إيمانهم على العقل والإقناع ، وذلك فى قوله تعالى "**والذين إذا ذكروا بآيات ربهم لم يخروا عليها صما وعميانا**" (سورة الفرقان : آية ٧٣) .

وكفل القرآن حرية العقل فى إختيار الطريق الذى يؤدى إلى تفكيره السليم وإعطاه المسئولية الكاملة فى ذلك حيث يقول **"لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى ...** " (سورة البقرة : آية ٢٥٦) وفى قول آخر **"وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر...** " (سورة الكهف : آية ٢٩) .

وفى بيان قيمة العقل وإرتباطه الوثيق بالإيمان السليم والعبادة الصحيحة يقول رسول الله(ص)"العقل أصل دينى" ويقول "إعقلوا عن ربكم وتواصلوا بالعقل، تعرفوا ما أمرتم به ومانهيتم عنه " . وهل تكون العبادة الصحيحة إلا عن عقل ووعى وإدراك ،ولهذا قال رسول الله(ص) "بقدر عقل المؤمن تكون عبادته" .

وبقدر ما يعقل الإنسان من العبادة تكون قيمتها الحقيقية وأثرها العملى فى السلوك وثوابها الموعد عند الله . وبالعقل يستطيع الإنسان أن يستنبط أحكام دينه فيما لم يرد به نص من الكتاب أو السنة وذلك ما جرى عليه الصحابة رضوان الله عليهم وجرى عليه الأئمة والعلماء . ولقد أقر رسول الله (ص) ذلك فقال لإبن مسعود(رضى الله عنه) " أقضن بالكتاب والسنة ـ إذا وجدتهما، فإن لم تجد الحكم فيهما إجتهد رأيك" . والإجتهاد فى الحكم والرأى أساسه العقل السليم ولهذا وضعت للمجتهد شروط لابد أن تتوافر فيه ليكون أهلا للإجتهاد فى الحكم أو الفتوى وهذه الشروط يكتمل بها العقل وتتسع آفاقه وتصدق أحكامه .

وهكذا نجد أن مراتب الإيمان ترتبط بمستويات العقل ، وبقدر عقل الإنسان يكون ايمانه . وبقدر إيمانه تكون عبادته ، ويكون أثر هذه العبادة فى نفسه .

العمل :

ليس هناك شيء أدل على قيمة العمل فى ميزان الدين من تلك الآيات التى إقترن فيها الإيمان بالعمل ـ وهى فى آيات سبحانه وتعالى " **إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا** " (سورة الكهف : آية ٣٠) وقوله "**إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا** " (سورة الكهف : آية ١٠٧) وقوله " **إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات يهيدهم ربهم بإيمانهم** " (سورة يونس : آية ٩) وقوله " **الذين آمنوا وعملوا الصالحات طوبى لهم وحسن مآب** " (سورة الرعد : آية ٢٩) .

فالإيمان لابد أن يقترن بالعمل ، لأن العمل ثمرة الإيمان وبرهانه ، وليس الإيمان بالتمنى . كما يقول رسول الله (ص) " ولكن ما وقر فى القلب وصدقه العمل "ذلك لأن العمل غاية إنسانية وواجب إجتماعى فى الحياة وهو فى الوقت نفسه من القيم الدينية التى تصل إلى مستوى العبادة لأنه يحقق الحكمة من خلق الإنسان ووجوده فى هذا الكون وهذه الحياة .

وفى قوله تعالى " **وماخلقت الجن والإنس إلا ليعبدون**" (سورة الذاريات : آية ٥٦) ، تلتقى العبادة والعمل فى معنى واحد لأن الإنسان خلق فى هذه الأرض ليعمل خلق لعمارة الأرض . ومنحه الله الحواس والمواهب ليستخدمها فى ذلك . فإن هو لم يعمل فقد عطل حكمة الله فى خلقه ، وعصى أمره ، إذ يقول تعالى "**وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون**" (سورة التوبة : آية ١٠٥) .

ونجد الدليل الواضح على قيمة العمل فى ميزان الدين أن حياة الأنبياء والرسل كانت كلها عملا وجهادا . وفى حديث الرسول (ص) إلى جانب عمله ما يؤكد هذا المعنى . كان يبشر من أمسى كالأ من عمل يده بالمغفرة .

وكان يقول : "لأن يحمل أحدكم فأسه فيحتطب خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو ردوه " .

وكان يكرم العامل الذى خشنت يده من العمل فيقول : " هذه يد يحبها الله ورسوله " .

وفى ذم البطالة وما تؤدى إليه من الفقر يقول رسول الله (ص) : "من فتح على نفسه بابا من السؤال فتح الله عليه سبعين بابا من الفقر" .

وفى الحديث النبوى الشريف تتمثل قيمة العمل وأهميته فى هذه الحياة كما أن الإنسان مطالب بأن يعمل مهما أبطأت ثمرة العمل ، ومهما فاته إدراك جزاء عمله فى هذه الحياة . لا أن يقتصر الإنسان على ما يجنى ثمرته العاجلة أو ما يعود عليه وحده بالخير ،وإلا ما إستقام أمر الدنيا ولا توارثت الإنسانية الحياة ، جيلا بعد جيل ، وهكذا يجعل الإسلام حياة الإنسان على هذه الأرض موصولة الأسباب بالعمل الدائب .

وتصلح حياة الإنسان وتقوى روابط الإنسانية حين يؤمن أن الحياة فى هذه الدنيا فترة عابرة ، وأنه من أجل ذلك ينبغى ألا ينفق عمره إلا فيما يفيد نفسه ويفيد مجتمعه ، وأنه سيلقى جزاء عمله فى الحياة الآخرة .

والإحساس بقيمة العمل يؤدى إلى الربط بين الدنيا والآخرة فى الفكر والعمل . فلا إنفصالية فى مفهوم العمل للدنيا والعمل للآخرة وإنما هو طريق واحد . يقول تبارك وتعالى "**وابتغ فيما أتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا**" (سورة القصص : آية ٧٧) .

هذا هو مفهوم العمل فى الإسلام وفى كتاب الله وسنة رسوله ـ وفى عصرنا هذا نجد ما تنادى به التربية الحديثة للربط بين العلم والعمل وهذا واضح وضوحا بينا فيما ننادى بالتعليم الأساسى وهذا التعليم يعتمد أساسا على فكرة الربط بين الناحية العلمية والعملية ، وأخذت الفكرة شيئا من التنفيذ وذلك بتطبيقها فى مدارس معينة على سبيل التجريب ووضعت الدولة إمكانياتها لإنجاح هذه الفكرة .

الحرية :

ما الحدود التى تقف عندها حرية الفرد فى المجتمع الذى يعيش فيه ؟ وهل هذه الحدود تعتبر قيدا على حرية الإنسان فمن حقه تحطيم هذه القيود وتجاوز هذه الحدود . إن الحرية من أهم الحقوق المقررة للإنسان يعيش فى مجتمع لكل فرد من أفراده هذا الحق . فلو إنطلق كل فرد حرا يفعل ما يشاء ، لتعارضت حريات الناس وإختل نظام المجتمع .

فلابد إذن من حدود تقف عندها حرية الفرد ، حتى لا تكون حريته عدوانا على حق غيره . وقد يعود إسرافه فى ممارسة هذه الحرية على نفسه بالضرر والهلاك .

ومن هنا كانت القيود التى يضعها المجتمع على حرية أفراده . ضوابط لتنظيم حياة الناس . وضمانات تحول دون تعرضهم لما يفسد عليهم حياتهم ويعرضهم لكثير من الشرور والأخطار .

ولهذا كان من واجب المجتمع أن يتعاون أفراده على رعاية هذه الحدود ، فلا يسمحون لفرد منهم أن يتعداها فى نفسه أو فى محيطه ، حماية له ولأنفسهم من عاقبة هذا التعدى ، وأكد هذا قول الله تعالى "**ومن يتعدى حدود الله فأولئك هم الظالمون**" (سورة البقرة : آية ٢٢٩) .

والقيم الدينية فى تحديد علاقة الفرد بالمجتمع ، ووضع القيود التى تنظم الحرية الفردية إنما تستهدف مصلحة الفرد والمجتمع فى وقت واحد ، وتأكيد الأساس المشترك والمصير المشترك للفرد والجماعة ، وحماية مصالح المجتمع تقتضى تأميم المرافق العامة ، بحيث تكون ملكا للأمة يعم نفعها للجميع ، ولا تكون ملكا للفرد يتحكم فى إدارتها وإنتاجها ويستأثر بالنصيب الأكبر من ثمراتها بقول الرسول "ص" (الناس شركاء فى ثلاث النار والكلاء والماء) فالموارد العامة تعتبر قوام حياة الناس وهى موارد يجب ألا يستأثر بها أحد ، بل تكون للمجتمع كله .

تضع القيم الدينية قيودا على حرية الإنسان فيما يجاوز حد العفة والإعتدال لتحرره من عبودية الشهوات ، وتنقذه من السقوط فى مهاوى الرذيلة والإنحلال لأن المجتمع لو ترك كلا على هواه حرا فيما يفعل لعادت هذه الحرية على المجتمع والفرد بالوبال .

ويتصور بعض الناس حين يقرأ قوله "**يا أيها الذين آمنو عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا إهتديتم** " (سورة المائدة : آية ١٠٥) فيتصور أن الإنسان غير مسئول ولا شأن له بإنحراف غيره ما دام هو ملتزما من جانب الحق . وقد صحح أبو بكر - رضى الله عنه - مفهوم هذه الآية حين قام يخطب فى الناس وقال .. "يا أيها الناس ، أنكم تقرءون هذه الآية . وتضعونها على غير موضعها" وأنى سمعت رسول الله (ص) - يقول "أن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك يعمهم الله بعقاب منه " .

وقال تعالى "**وأتقوا فتنه لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة** " (سورة الأنفال : آية ٢٥) ذلك لأن البلاء حين يحل بمجتمع نتيجة لشيوع المنكرات ، فإنه لا يقتصر على المخالفين الذين كانوا سببا فى وقوع هذا البلاء ، وإنما يعم الصالح والطالح . كما أنه من تمام طاعة الله ألا يسكت أهل الطاعة على وقوع المعاصى ، وأن يكون لهم موقف فى مواجهة المنكرات ، يقول الرسول (ص) "من رأى منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وهذا أضعف الإيمان" .

وإنما كان مجرد تمنى زوال المعاصى بالقلب هو أضعف الإيمان لأننا جميعا نمتلك الألسنة التى نستطيع أن نقاوم بها المنكرات والمعاصى فإذا صمتنا خوفا من سلطان جائر فهذا ضعف ايمان .

ومن القيم الدينية فى مجال المسئولية المشتركة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، مما يكون له أثره الكبير فى حياة الفرد والمجتمع .

الحب :

إن كسب المودة وإستمالة القلوب من القيم الدينية التى تدعم روابط المجتمع وتشيع المحبة والتعاون بين الناس ، ولقد قال رسول الله (ص) "**ثلاث يصفين لك ود أخيك : تسلم عليه اذا لقيته ، وتوسع له فى المجلس ، وتدعون بأحب أسمائه اليه**" .

وبذلك أوجز الرسول أسباب المودة الصافية فى ثلاث صفات . **كل منها سهل يسير** ، وهو مع ذلك عميق الأثر فى النفوس . أولها أن تسلم عل أخيك إذا لقيته هذه التحية الطيبة التى تسكب فى نفسه الحب قال تعالى " **إذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها** " (سورة النساء : الآية ٨٦) .

ويقول الرسول (ص) "والذى نفسى بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنون ولا تؤمنون حتى تحابوا . أفلا أدلكم على عمل إذا عملتموه تحاببتم ؟ قالوا بلى يارسول الله . قال أفشوا السلام بينكم" .

ولهذا كانت كلمة السلام هى أفضل تحية للمؤمنين حين يلقون ربهم يوم القيامة .

قال تعالى: " **تحيتهم يوم يلقونه سلام** " (سورة الأحزاب : آية ٤٤) . وبهذه التحية تستقبلهم الملائكة يوم الفزع الأكبر ، " **يقولون : سلام عليكم أدخلوا الجنة بما كنتم تعملون**" . (سورة النحل : آية ٣٢) . وعندما يدخلون الجنة "**لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما ، إلا قيلا سلاما سلاما** ". (سورة الواقعة : أية ٢٥ ، ٢٦) .

ولقد يكون بين الإنسان وأخيه جفوه أو خصام ، وهنا تظهر قوة الخلق وسماحة النفس . يقول الرسول (ص) - "لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذى يبدأ بالسلام ". وعن طريق المبادأة بالتحية يلتقى الإثنان فى ظل المودة والسلام .

أما الخصلة الثانية التى أوصى بها الرسول (ص) - فهى أن توسع لأخيك فى المجلس . والله سبحانه وتعالى يقول : " **ياأيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسحوا فى المجالس فأفسحوا يفسح الله لكم** ... " (سورة المجادلة : آية ١١) .

فمن أسباب المودة أن تفسح لغيرك مكانا إلى جوارك ، فلا تستأثر بالجلوس وهو واقف إن ذلك ليس من الخلق الإجتماعى فى شىء .

وتطل علينا هذه الصورة فى مجتمعنا الحاضر متمثلة فى مشكلة المواصلات وما يعانيه الناس بخاصة الشيوخ والنساء من عنت وإرهاق . الأمر الذى يجعل التفسح فى المجالس واجبا يقتضيه تكافل المجتمع فى مواجهة هذه المشكلة .

يقول الرسول (ص) : " ليس منا من لم يوقر كبيرنا ويرحم صغيرنا " ، ويقول (ص) : " إجلال الله أكرام ذى الشيبه المسلم" ، وقد أثنى الله على قوم فقال : " ... **ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة** ... " (سورة الحشر : آية ٩) .

وأما ثالثة الخصال التى تصفى لك ود أخيك ، فهى أن تدعوه بأحب أسمائه إليه قال تعالى : " ... **ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب** ... " (سورة الحجرات : آية ١١) .

فالرسول (ص) يتحرى لك الأسباب التى تكسب بها قلب أخيك ، وتقوى بها رابطة المحبة - بينك وبينه .

ومن هذه الأسباب أن تدعوه بأحب أسمائه إليه ، فلا تناديه بصفة تذكره بعاهة فيه ، أو بلقب يكرهه ، وانما يجب أن تدعوه بما يشعره بالمودة ، كأن تناديه بما يشعره بالتكريم ، كأن تناديه بلقبه العلمى أو الفنى أو بما ينتظره من هذا الألقاب ، انها التحية التى تلقى بها أخاك فينفتح لك قلبه .

والمجاملة الكريمة تفسح له بها مكانا فينفسح بينكما مجال الحب والإخاء والنداء الجميل تعزف به على سمعة أحب الأسماء .

وبناء الإنسان على هذه القيمة التى تصنع من أفراد المجتمع فردا واحدا يتمثل فى شخصية واحدة ذات فكر واحد وقلب واحد يستطيع أن يتصدى بها لكل غزو سواء إستعمارى أو فكرى .

وهنا دور التربية فى بث هذه القيمة فى نفوس المجتمع فكم من مجتمعات تقدمت وأصبحت فى مصاف الدول العظمى نتيجة تألفها وحبها لبعضها وخوفها على مصلحتها .

التطور :

المجتمعات الإنسانية فى تطور دائم ، فهى لا تثبت على صورة واحدة ، ولكنها تتطور من حال إلى حال وتأخذ أشكالا مختلفة فى أساليب الحياة ووسائل المعيشة وطرائق التفكير .

فما موقف القيم الدينية من هذا التطور المستمر ؟ هل تستطيع هذه القيم أن تجارى الحياة فى تطورها ، وأن تلبى حاجات المجتمع المتغيرة من حال إلى حال ؟

إن الوجود بما فيه من مختلف الكائنات ، تحكمه قوانين ثابتة لا تتغير ولا تتبدل ، والإنسان يقع فى هذا الوجود ، فتحكم الإنسان فى خلقه وتكوينه ، كم يرتبط بقوانين أخرى فى حياته الإجتماعية ، هى القيم الدينية التى لا تتغير ولا تتبدل لأنها تتصل بفطرة الإنسان ومعنى وجوده فى هذه الحياة .

ومن هنا كان معنى الثبات فى القوانين الكونية بالنسبة للكائنات وفى القيم الدينية بالنسبة للإنسان .

وإذا كان ثبات القوانين الكونية لا يعتبر جمودا يعوق حركة الكائنات فى الكون ، ولكنه ضرورة تنظم وجود هذه الكائنات ومسيرتها ، فكذلك القيم الدينية فى حياة الفرد والمجتمع . ولننظر فى هذه القيم الدينية كيف أنها ثابتة لا تتغير ولا تتبدل ، مهما تطورت حياة الإنسان وإختلفت أساليب تفكيره ومعيشته .

والدين في جوهره تنظيم للصلة بين الإنسان وربه خالق الكون والحياة وتنظيم للصلة بين الإنسان والمجتمع الذى يعيش فيه ، وذلك على أسس مترابطة لا ينفصل أحدهما عن الآخر ، فهو حين يقوم على الإيمان بالله الواحد المنفرد بكمال الصفات وإنما يجرد البشر في الوقت نفسه من دعوى الألوهية والسيطرة. ويضع الجميع على مستوى واحد في الحقوق والواجبات ثم لا يبقى لأحدهم فضل على الآخر إلا بما يقدم من عمل صالح يفيد الفرد والمجتمع .

والدين حين يقرر حتمية البعث والنشور ، إنما يقضى على فكرة العدم التى تغرق الإنسان فى الشعور بالضياع والتفاهة ، وتقتل فيه معنى وجوده ، وتدفعه الى الإستغراق المجنون فى الفردية وإنتهاب الملذات ، وبذلك يعطى الدين للحياة قيمتها ، ويرسم للإنسان رسالته فى هذه الحياة ، ويربطه بأهداف سامية تبعث فى نفسه معنى الخلود .

وعقيدة الإيمان بالله ، لا تستطيع الإنسانية أن تستغنى عنها فى أى عصر من العصور لأن هذه العقيدة مرتبطة بالفطرة الإنسانية . فالفطرة الإنسانية تؤمن بوجود الله مبدع هذا الكون ، وحده لا شريك له . فإذا إنحرف الإنسان عن فطرته ، لا يستطيع حتى مع إنحرافه أن يتخلى عن فكره الإله المعبود ، ولكنه يخطىء تصور هذا الإله والتعبد له ولهذا الإنحراف صور كثيرة ، فمن الناس من يعبد الإصنام ، أو يقدس بعض الحيوان ، ومنهم من يعبد البشر من الملوك والزعماء أو من الأحبار والرهبان والصالحين "**وأتخذوا أحبارهم ورهبانهم** أربابا من دون الله" (سورة التوبة : آية ٣١) .

ومن الناس من يعبد المال أو الشهوات والأهواء : " **أفرعيت من أتخذ إلهه هواه ، وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة ...** " (سورة الجاثية : آية ٢٣) .

إن القيم الدينية التى تنظم حياة الفرد والجماعة لها صفة الثبات والإستقرار ، لأنها تتصل بالفطرة الإنسانية التى لا تتغير ولا تتبدل : " ... **فطرت الله التى فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون** " (سورة الروم : آية ٣٠) .

إن رعاية حقوق الوالدين مثلا ، من القيم الدينية التى لا تتبدل ولا تتغير مهما تطورت حياة الإنسان وإختلفت صور المجتمع .." **وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أُف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما . وأخفض لهما جناح الذُل من الرحمة وقُل رب إرحمهما كما ربيانى صغيرا** " (سورة الإسراء : آية ٢٣ ، ٢٤) .

وكذلك المساواة بين البشر دون النظر إلى الجنس أو الغنى والفقر ، وتقويم كل أمرئ بما يحسنه لا بما يدعيه من حسب ونسب وثروة ، وإقامة العدل والإحسان فى القول والعمل ، والنهى عن الفحشاء والمنكر والبغى .

وهذه المبادىء العامة وغيرها مما يشكل الصورة الكلية للدين ، لا يمكن أن تتغير موازينها أو تتبدل آثارها على إختلاف الزمان والمكان ، لأنها حقائق ثابتة وقيم خالدة .

وإنما يجرى التغير والتبديل داخل إطار هذه الصورة الكلية للقيم الدينية ؟ . وإنطلاقا منها لمواجهة تطور الحياة وتجدد صورها، وقد كانت هذه القيم الدينية سمحة لكل حاجات البشر ،وإستجابة غير محدودة لكل تطلعات الفكر الإنسانى .

والإنسان قد يتطور أسلوب تفكيره ، بما يكتسب من تجارب العلم والمعرفة والتفكير فى ملكوت السموات والأرض ، وللدين فى هذا قيمة التى تحث على إحترام العقل . وقد يتطور أسلوب الإنسان من البداوة إلى الحضارة وللدين فى هذا أيضا توجهه إلى أن الله سخر للإنسان ما فى الأرض جميعا .

فهل هذا التطور فى أساليب التفكير والحياة يستدعى بالضرورة تغييرا فى القيم الدينية الثابتة ؟ التطور الذى يحققه الإنسان فى حياته ، لا يستدعى بالضرورة الخروج على القيم الدينية ، لأنه إنما يحقق هذا التطور من خلال ما تدعو إليه هذه القيم التى تستهدف تحقيق معنى وجود الإنسان فى هذه الحياة .

وللفيلسوف "برتراندراسل" رأى يؤكد عمق الشعور الدينى وإرتباطه بالفطرة الإنسانية حتى عند أصحاب المذاهب المادية . ويرى أن هناك رباطا خفيا لا يمكن التخلص منه عند هؤلاء . يبدو ذلك واضحا فى المقارنة بين الفكر المسيحى والفكر الماركسى ، بل والفكر النازى .

وأزمة الدين فى المجتمعات التى إنحسرت فيها القيم الدينية عن واقع الحياة ، هى أزمة لا تقوم على تعارض بين القيم الدينية والتطور ولكنها تقوم على مواريث فكرية وإجتماعية إستقرت هناك ، نتيجة لصراع بين الدين والعلم . أو بين الدين والحياة .

التربية فى الإسلام والتنمية :

وإذا كانت التربية من أهم العوامل الحاسمة فى إحداث التنمية ، فإن التربية فى الإسلام على وجه الخصوص - وخاصة فى دول العالم الإسلامى - يتعاظم أثرها ويزداد قدرها فى أحداث التنمية المنشودة .

فهناك علاقة وثيقة ومتبادلة بين التربيـة والمجتمـع ـ سبق إبراز أثرها ـ فهى تنفعل بما فيه وتقوم على نظامه وإتساقه ، لتعبر عن خصائصه وثقافته وأهدافه والعمل على تحقيقها ، وتعكس أطره الفكرية والحضارية والإقتصادية والسياسية ، وتحافظ عليها وتعمل على تجديدها . (أبو العنين ١٩٨٧ ، ٢٥) .

والتنمية فى حالة المجتمعات الإسلامية تعنى حركة إحياء حضـارى شامل يتضمن كافة الجوانب فى هذه المجتمعات ، والإسلام بهديه وتعاليمه هو رسالة لكل البشر ، لم يترك صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ، ولذلك فإنه يجب أن يكون الأساس والمرجع الأصيل لنظام القيم المنشـودة وغير ذلك من الأمور التى ينبغى التركيز عليها فى أحداث التنمية .. التى يكون "أكبر معين لها فى هذا المجال هو التربية الإسلامية" حيث أنها القادرة على "تنشئة الإنسان المسلم القادر على تحمل المسئولية لحركة الإحياء الحضارى ، والقادر على الإسهام فيها بوعى وإخلاص وصدق" . فالعلاقة إذن ـ قائمة بين التربية الإسلامية والتنمية ، فكلاهما يهتم ببناء الإنسان والمجتمع ، لأحداث التقدم المنشود من أجل تحقيق غايات الإنسان المسلم وإستثارة إمكانياته الذاتية ، لتحقيق إنسانيته وتحقيق الوعى الحضارى لديه" .

وتتضح هذه العلاقة بجلاء من أن " نشئة الإنسان على نظام القيم الإسلامية ، وتخليص هذا النظام من الشوائب العالقة به ، ليتوافق مع النظرة الإسلامية لنظام القيم وبما يتناسب مع طموحات التنمية فى المجتمع الإسلامى وأهم هذه القيم المرغوبة" تأكيد قيم العمل ، والإنتاج ، والصبر ، والإندماج فى الواقع . ودعم الإستقلالية فى التفكير . وموضوعية السلوك والتصرف ، ونبذ الإتكالية والنزعة الإستهلاكية المفرطة ، والإهتمام بتربية الطاقات الإبداعية وإطلاقها ، والمساهمة فى حل مشكلات المجتمع بالمشاركة الفكرية والسياسية ضمن إطار العدالة الإجتماعية ، وهذه القيم قد أكد عليها الإسلام فى مواضع متعددة . بل أنها من صميم دستور حياة المسلم وإذا نظرنا لهذه القيم ، نجد أنها "عين متطلبات التنمية من التربية" .

كما أن "إيجاد قاعدة إجتماعية مسلمة متعلمة واعية مستنيرة ، تستطيع أن تقدم الجهد الواعى للتنمية" أهم أهداف التربية الإسلامية،ووسيلتها فى ذلك "حد أدنى من التعليم لكل إنسان.ليتمكن بواسطته من العيش فىمجتمع يعتمد على القراءة والكتابة والعلم والمعرفة" وهذا أيضا مطلب من مطالب التنمية" . وتأهيل القوى البشرية وإعدادها للعمل والإنتاج فى كافة قطاعات العمل والإنتاج على كافة المستويات" ذلك الأساس الذى تعتمد عليه التنمية ، إنما هو أساس هام من أسس التربية الإسلامية ، ذلك أن وظيفتها الأساسية هى "أن تقوم بإعداد المناخ الإجتماعى والإقتصادى - معا - لعملية التنمية" ، بحيث يمكن القيام بعملية "إعداد الأفراد الذين يستطيعون تحمل مسئولية التجديد فى وسائل الإنتاج" .

وتعدهم التربية الإسلامية طبقا للإعداد الإيمانى والعقائدى" الذى ينمو فيه الأفراد متمسكين بقيم الإسلام فى العمل والإنتاج والإستهلاك وتوزيع الثروة ، وكذلك متمسكين بالقيم السياسية "وغيرها من القيم .

كما تأتى علاقة أخرى بين التنمية والتربية الإسلامية . وهى أن "التربية والتنمية لها أثر هام فى تحرير المجتمع الإسلامى من كافة ألوان التبعية والتصدى لعوامل الدونية المرتبطة بالذات" . وهذا أمر هام فى بناء شخصية الإنسان المسلم وغاية من غايات التربية الإسلامية فى الوقت الذى تعتبر تخليص المجتمع من التبعية ونظم الإزدواجية والثنائيات والتناقضات أهم أهداف التنمية فى هذا المجتمع .

"إنطلاقا من تلك العلاقة القوية المتبادلة ـ بين التربية الإسلامية والتنمية ـ يجب إحكام عملية التوازن فى التغيير ، لضبط حركة كل من التنمية والتربية الإسلامية فى المجتمع الإسلامى" لأن فقدان هذا التوازن سيزيد البلاد الإسلامية فى حركة تبعيتها للغير وهذا يناقض جوهر التنمية .

وهذا الطرح لقضية التنمية من منظور إسلامى إنما يؤكد على أمرين بالغى الأهمية :

أولها : ضرورة إستخلاص أسس للتنمية من ركائز الإسلام والمحققة لأهدافه.

ثانيها : ضرورة إعادة صياغة التربية العربية الإسلامية لتكون أكثر إرتباطا بواقع الحياة ومتطلبات التنمية الإسلامية (أبو العنين:١٩٨٧،٢٥ـ ٢٨) .

من خلال العرض السابق لدور التعليم فى التنمية نلاحظ أن التعليم يأتى فى مقدمة الخدمات الأساسية التى يجب توفيرها لأبناء الشعب كافة ، بل أن يأخذ الصدارة كأداه فعالة فى تحقيق الحرية السياسية والتحرر الإقتصادى والإجتماعى لكل فرد من أفراد المجتمع ، بل والمجتمع على الإطلاق .

وبسبب هذه المكانة أخذ التعليم الدور الريادى فى تحقيق التنمية ، أى أنه لم يعد حقا لأفراد من حقوقهم المشروعة فحسب ، بل أن التعليم أصبح عملا وظيفيا ، ولذلك أصبحت دراسة إقتصاديات التعليم ومشكلات الفقد والتسرب وغيرها من المشكلات التى تستحوذ على الإهتمام وتسترعيه .

ويمثل التعليم عادة مكانة البارز فى إستراتيجيات التنمية للأسباب التالية :

١ - أنه حاجة أساسية من حاجات الإنسان .

٢ - أنه أداة رئيسية فى تحقيق أهداف العمل المنتج .

٣ - أنه يعنى تحويل بعض الإستثمارات من رأس المال المادى إلى رأس المال البشرى .

٤ - أنه يستهدف التوزيع العادل للخدمات الأساسية بين الجماهير .

ولذلك تتعاظم العلاقة بين التعليم والتنمية بإعتبار أن التعليم والتنمية معنيات بالإنسان وهذا سر تلازمهما .

الفصل الرابع

عناصر النظرة الإقتصادية للتعليم

- حداثة النظرة الإقتصادية للتعليم .
- مفهوم الإستثمار فى العنصر البشرى .
- المخزون التربوى ، وهو أساس نظرية التشغيل الكامل .
- الجوانب الإقتصادية لتنمية الموارد البشرية .
- العائد الإقتصادى من التعليم .

حداثة النظرة الإقتصادية للتعليم :

من خلال طرحنا السابق للعلاقة الوثيقة بين التعليم والتنمية ، إتضحت أهمية تنميه الفرد من جميع الجوانب وتأهليه بالمعارف والمهارات والإتجاهات والقيم ، بإعتباره محور عملية التنمية وحجر الأساس فيها .

وقد باتت عمليات تنمية الموارد البشرية ضرورة أساسية لتغيير النظم الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية لعامه الدول ، وهنا ظهرت الحاجة إلى معاملة الموارد البشرية على أنها نوع من رأس المال وليس مجرد إستهلاك ، نتج عن ذلك ظهور العديد من المفاهيم الإقتصادية فى مجال الدراسات التربوية ، مثل الإستثمار فى رأس المال البشرى ، الرصيد الكلى لرأس المال التعليمى ، العائد الإقتصادى من التعليم ، وغير ذلك من المصطلحات التى غدت المراجع العلمية التربوية والإقتصادية عامرة بها .

ولذلك أصبح من المؤكد أن الدول جميعها الغنية منها والفقيرة ، المتقدمة منها والنامية ، باتت تنظر إلى قطاع التعليم على أنه عامل من أهم العوامل التى تساعد على التطور والتقدم فى النواحى الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وغيرها (أبو على : ١٩٨٦ ، ٢٥٥) .

كما كان الإهتمام المتزايد بالمفاهيم الإقتصادية للتعليم فى الوقت الحاضر نتيجة لأسباب عديدة تعلن مسئوليتها عن هذا الإهتمام .

ولعل أهم هذه الأسباب :

١) النمو المتزايد فى مجال النشاط التعليمى إلى درجة جعلت من التعليم أكبر الصناعات فى معظم الأقطار .

كما أصبح مجالا لتشغيل الأشخاص ذوى الكفاءة العالية وبأعداد كبيرة ومتزايدة باستمرار .

٢) الإعتراف بأن التعليم ربما يكون له تأثير ذى مغزى على العمالة وفرص الدخل المتاحة أمام الناس وبالتالى فإنها سوف تؤثر على توزيع الدخل والثروة فى المجتمع .

٣) التأكيد الذى تزايد بعد الحرب العالمية الثانية على النمو الإقتصادى والتنمية وأن التعليم يلعب دورا هاما كممول للإقتصاد بالأشخاص المهرة .

ويؤكد ذلك مدى إهتمام الإقتصاديين بالتعليم خلال السنوات الأولى من هذا القرن ، ونمو وتزايد هذا الإهتمام فى النصف الثانى من هذا القرن .

ولإبراز أهمية النظرة الإقتصادية للتعليم سنحاول فى الصفحات التالية دراسة بعض المفاهيم والإصطلاحات التى أكدت على أهمية تنمية الموارد البشرية والعائد الإقتصادى من التعليم وغيرها . (راجع : فليه : ١٩٨٧ ، ص ص ٨٩ - ١٠٥) .

مفهوم الإستثمار فى العنصر البشرى :

إن إقبال الأفـراد علـى التعليم ربمـا كـان حـافزا إقتصاديـا لدراسـة التعليم كإستثمار شخصى ، ولعل النظرة المباشرة لهذا المفهوم يمكن إستخلاصها مـن خلال الفكرة بأن التعليم يشتريه الناس ليس لأنه سعادة مباشرة أو إشـباع يعـود عليهم،ولكن لأنه يرفع من الدخل عن طريق مباشر وغير مباشر - ومن ثم فإن التعليم من وجهة نظر الإصطلاح الإقتصادى يكون عبارة عن إستثمار - وليس إستهلاك ، أى بلغة أكثر فلسفية أنه وسيلة لغاية وليس غاية فى حد ذاتها .

والعنصر البشرى عنصر رئيسيا من عنـاصر الإنتـاج فـى الـدول الناميـة بصفة عامة حيث تتميز هذه الدول بالتضخم السكانى فى توفـر الأيـدى العاملـة بصورة متزايدة كمـا أن العنصـر البشـرى هـو أهـم مـورد مـن مـوارد الدولـة المتاحة، وما تملكه من عناصر للإنتاج ، وبالتالى يصبح الإهتمام بهذا العنصر واجبا وطنيا ، خاصة فى الدول الراغبة فى النمو والتنمية ، وفـى ذلـك الوقـت يعتبر ما يوجه إلى هـذه القـوى البشـرية مـن إمكانـات وطاقـات وتدعيم يعتـبر إستثمارا وعملا منتجا ، ومن ثم فهو كغيره من نواحى الإسـتثمار فـى حاجـات ملحة إلى التدعيم والتخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة بأسلوب علمى سليم .

حداثة الفكرة :

تعد فكرة الإستثمار البشـرى فكـرة حديثـة ، حيـث لا نـجـد عنهـا إلا النـزر اليسير مقارنة بفروع المعرفة الأخرى ، وبسـبب إهمـال العلمـاء الإقتصـاديون للقوى العاملة إلى عهد قريب جدا .

ولكن عند إستعراض الدراسات التى تناولت هذه الفكرة ، نجد أن بعض التربويون قد إهتموا بموضوع تمويل التربية وإرتباطها بفكرة الإستثمار البشرى ، مثل موضوع العلاقة بين التربية وتوزيع الدخل ونتائج التربية والعلاقة بين إنتشار التربية وتنمية رأس المال البشرى .

وفى هذا المجال ظهرت دراسات عديدة فى الدول الأجنبية ولكن الدراسات التى ظهرت فى بعض الدول العربية قليلة جدا عند مقارنتها بما كتب فى الدول الأجنبية (درويش : ١٩٦٨ ، ٧) .

وتضمنت هذه الدراسات آراء وأفكار لعلماء رواد إرتادوا هذا المجال ، أمثال بيتى ، كيكر ، ووليام فير ، جون فيزى ، وتيو دور شولتز ، ومالتس ، وبيكر .. وغير ذلك كثير ، كل منهم حاول أن يثبت بالمعادلات الرياضية أن الإنسان أو الفرد البشرى له قيمة إقتصادية ، كل بطريقته الخاصة ، وإن كان هناك بعض أوجه الإعتراض على دراساتهم ، إلا أن دراساتهم ستبقى رائدة وهى الأساس لدراسة هذا المجال .

ففى الوقت الذى أوضح " بيتى " قيمة الفرد الإقتصادية عن طريق الدخل السنوى للعمالة على معدل الخصم ، جاء "كيكر" وأوضح بأن فكرة الإستثمار فى العنصر البشرى قائم على تكلفة الإنتاج لدى الكائن الحى . أما " وليام فير" فقد أظهر فكرة الإستثمار فى العنصر البشرى عن طريق قياس الأجور .

الجوانب الإقتصادية لتنمية الموارد البشرية :

لقد أصبح الأن مـن الممكـن للإقتصـاديين أن يقيسـوا إلـى حـد كبير نتـائج التربية من الناحية الإقتصادية ، بعد ظهور العديد من الدراسات التـى إبتكـرت العديد من الطرق التى يمكن عن طريقها قياس ذلك (*) .
وتجدر الإشارة هنا إلى أن نتائج التربية من الناحية الإقتصادية لا يتعارض مع ما تسهم به التربيـة فـى الناحيـة الثقافيـة والحضاريـة .. وغيرهـا . فالإقتصـاد أساس يقوم على جزء هام وضرورى من ثقافة وحضارة الناس .

ولقـد سبق وأن ذكرنـا أن أهم النواحـى الإنتاجيـة فـى التربيـة تتمثـل فـى المعارف المفيدة التى يمكن إكسابها للأفراد ، والتى تؤدى إلـى تنميـة مواهبهـم وقدراتهم فى زيادة الدخل . وبذلك "فالتربية لا تعد إستهلاكا وأن التعليم لم يعـد خدمة تقدم للفرد فحسب، بل يتضمن الإتجاهات التى تؤدى إلى زيادة الإنتاج" ، (فليـه : ١٩٨٧ : ١٠٢) . وهـذا يوضـح بجـلاء ويؤكـد علــى أهميــة التربيــة كإستثمار شخصى ، وعلى أهمية الإستثمار فى رأس المال البشرى .

ومع إنتشار التعليم أصبحنا نستثمر كثيرا من رأس المال فـى البشـر ، لأن إكتساب الإنسان للقدرات والمواهب يضاعف من إنتاجه الإقتصادى ، كما دلت كثير من الدراسات والأبحاث .

---

* ستتحدث عن هذه الطرق فى مكان آخر من هذا الفصل .

"فلقد أكد آدم سميث"فى كتابه "بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم" على أهمية التربية فى مواضع كثيرة ، وأوضح أن أحد أركان رأس المال الثابت الأساسية هى القدرات المكتسبة أثناء التعليم والدراسة والتدريب ، وأكد على أهمية هذه المواهب وأعتبرها جزءا من ثروة الإنسان.وأعاد "مالتس" إلى الأذهان دور التربية كعامل من عوامل التنمية الإقتصادية حيث أشار إلى أهمية التربية فى تنظيم النسل وبذلك يمكن زيادة الدخل القومى" . كما أكد "ألفريد مارشال" فى كتابه "ميادىء الإقتصاد ، فى عام ١٨٩٠ على أهمية التربية بوصفها إستثمارا قوميا ، ويرى أن رأس المال المستثمر فى الإنسان يعطى عائدا أكثر من إستثمار الأموال فى المشروعات المختلفة" (أبو على : ١٩٨٦ ، ٢٥٥)

ولذلك يمكن القول بأن القدرة على الإنتاج فى العمل هى وسيلة إنتاجية تمت تنميتها عن طريق التعليم ، "وبذلك تصبح التربية قوة دافعة للتنمية وحليفا لها ، لا عالة عليها" . كما يؤكد ذلك مدى إرتباط التربية بالتنمية ذلك الإرتباط الوثيق الذى لا تنفصل عراه حيث أنه "يمكن القول بأن البديل لإستخدام التربية فى التنمية الإقتصادية هو إلى حد كبير إستخدام التنمية الإقتصادية فى تنمية التربية" (فليه : ١٩٨٧ ، ١٠٣)..

ولذلك أصبح من المؤكد أن الدول جميعها النامية المتقدمة ، باتت تنظر إلى قطاع التعليم على أنه عامل هام من أهم العوامل التى تساعد على التطور والتقدم فى كافة النواحى ولاسيما الإقتصادية التى تعانى منها الدول النامية بصفة عامة .

العائد الإقتصادى من التعليم :

لعل محور النظرة الإقتصادية للتعليم هو حساب العائد من الإستثمار فيه ، بمعنى أنه يمكن النظر إلى التعليم كمشروع إنتاجى كما هو الشأن فى مصنع مثلا .

وبالتالى ينشأ السؤال : ما مقدار الدخل الصافى فى هذا النشاط الذى تنفق عليه أموال فى المبانى وأجور مدرسين وكتب وتفتيش وأجهزة إدارية وإمتحانات إلى غير ذلك من نفقات التعليم ؟ (عمار : ١٩٨٤ ، ٥٩) .

ولقد تعددت الدراسات والأبحاث لدراسة الجدوى الإقتصادية من التعليم سواء العائد المباشر أو الغير مباشر .

وسوف نعرض لبعض هذه الجهود التى تناولت دراسة العائد الإقتصادى من العملية التعليمية .

أولا : دراسات تعتمد على أساس دخل الفرد :

وتعتبر بحوث شولنز فى المجتمع الأمريكى الذى يقوم على الإقتصاد الفردى ، إحدى هذه الدراسات الرائدة ، وقد نظرت هذه الدراسات إلى العائد الإقتصادى للتعليم من ناحية العائد المباشر للفرد ، حيث قامت هذه الدراسات على أساس مقارنة دخول الأفراد من مختلف المستويات التعليمية وتحديد ، أنماط من الدخول تختلف بإختلاف مراحل التعليم ، وأبرزت أنه كلما إرتفع المستوى التعليمى للفرد ، إزداد الدخل .

وتم حساب العائد من التعليم في هذه الدراسات على أساس أنه الفرق بين الإستثمار الذى وضع فى تعليم الفرد فى المراحل المختلفة وبين ما يعود عليه من دخل فى الحاضر أو المستقبل ، وذلك من خلال تقدير المصروفات المدرسية ونفقات المعيشة للتلميذ إلى جانب كل ما يدخل من تكلفة فى تعليم هذا الفرد عن طريق الدولة أو أى نوع من الخدمات العامة .

ولم تغفل هذه الدراسات ما كان يمكن أن يكسبه الفرد من دخل لو إشتغل بعمل ما فى سن العمل الذى قضاه فى التعليم ، مع الأخذ فى الحسبان بظروف العمل فى كل مجتمع ، أى أن هذا الدخل الذى يمكن أن يحصل عليه الفرد يحسب بطرق عديدة فى المجتمع الواحد . (H. M. Philips : 1961 , P. 101) .

والواقع أن دراسة عائد التعليم من ناحية دخل الفرد لا تلتقى مع عائد التعليم من الناحية الإجتماعية ، بل ربما تتعارض معها تماما ، فقد تكون دخول الأفراد غير معبرة أو ذات دلالة على مستوى التعليم ، أو مقارنة الدخل للأفراد عن طريق التعليم إلى دخول الأفراد فى المهن الأخرى . وهذه إحدى المشاكل التى يواجهها التعليم فى الوقت الحاضر .

وفى مصر تم إجراء بعض الدراسات التى تنتمى إلى هذا النوع من الطرق لحساب العائد الإقتصادى من التعليم ، ولكنها قليلة جدا وليست كافية لتغطية هذا المجال . وإن كان لها نتائج مقبولة .

ثانيا : دراسة العائد من الناحية الإنتاجية :

ظهرت دراسات عديدة لمعرفة أثر التعليم فى عملية الإنتاج ومدى مايسهم به التعليم بإعتباره عاملا من عوامل الإنتاج ، ولقد بين البعض أن الزيادة فى متوسط دخل الفرد نتيجة التحسن فى رأس المال البشرى أكبرمن الزيادة المنتظرة من عائد رأس المال المادى . ولايعنى هذا بطبيعة الحال أن التقدم العلمى والتكنولوجى كان مستطاعا دون تكوين رأس المال المادى نفسه الذى هو عامل من عوامله ، وإنما يمكن أن نستنتج من هذا قيمة عوامل جديدة أكثر مما تؤكده النظرة الكلاسيكية فى إعتماد الإنتاج على إستثمارات الرأسمالية .

ولما كان التقدم التكنولوجى إنما يعتمد فى مقداره وإنتشاره وتطبيقه على التعليم ، فإن دور التعليم يصبح واضحا فى هذا المجال ، وبذلك يمثل التعليم مكانه فى منظور العملية الإنتاجية كلها(فليه:١٩٨٧، ص ص ١٠٤ ، ١٠٥) .

وتتجه الدراسة الإقتصادية للتعليم فى هذا المجال الإنتاجى إلى مقارنته بالإستثمار فى مشروعات أخرى إنتاجية ، ومقارنة العائد من كل منهما .

وفى أحد التقارير الإقتصادية فى فنزويلا ذكر أنه "من الناحية الإقتصادية وحدها نجد أن المال الذى يوضع فى التعليم سوف يؤدى إلى معدل من العائد أعلى بكثير من العائد على معظم الأعمال التجارية الأخرى ، أو من الرهونات فى الأراضى الزراعية ، ومن ناحية الدولة فإن العائد من التعليم يزيد بضع مرات عن الفوائد التى تدفعها الدولة عن الأموال التى تقترضها لتمويل التعليم" (John Vaizey : 1962 : P. 39) .

وفى هذا المجال دراسات كثيرة لروبرت سولو Solow ، أود أوكرست Odd Aukrust وكايروف Kairov ، وغير ذلك .

هذا وتعتمد هذه الطريقة على حساب رأس المال الثابت فى التعليم ، ومدى تأثيره فى زيادة الدخل القومى أو الناتج العام ، عن ذلك الدخل الذى يمكن أن يحدثه رأس المال المادى .

وقد سعت هذه الدراسات إلى إيجاد معدلات الإرتباط بين التعليم كسبب والنمو الإقتصادى كنتيجة ، وهذا أقصى ما يمكن تحقيقه فى هذه المرحلة من المعرفة العلمية والأساليب الإحصائية .

ولم تستخدم هذه الطريقة بصورة موسعة فى حساب العائد من التعليم نظرا لصعوباتها وصعوبة تقدير تأثير التعليم من الناحية الإنتاجية وترجمة هذا التقدير إلى دلالة رسمية (عددية) .

وإن كانت هذه الطريقة تم تطبيقها فى بعض دول العالم المتقدم على يد العلماء الأوائل أمثال أود كرست، سولو ، كايروف ، فإنها لم تجد سوى دراسة واحدة لمثل هذا النوع فى مصر ، وقليل نادر فى بعض دول العالم النامى .

ثالثا : دراسة الإرتباط بين التعليم والنمو الإقتصادى :

نشرت اليونسكو دراسة جيدة فى هذا المجال لدراسة الإرتباط بين التعليم والتقدم الإقتصادى على أساس معامل إرتباط الرتب لسبيرمان ، بين مختلف الدول ، وذلك على أساس العناصر التالية :

- ميزانية التعليم .
- نسبة الأمية .
- عدد التلاميذ والطلاب فى المدارس والجامعات .
- توزيع القوى العاملة حسب مجالات عملها .
- الإنتاج القومى الكلى والدخل القومى الكلى .
- تكوين رأس المال .

وقد إختيرت لهذه الدراسة إحدى عشر دولة من بينها دول متقدمة وأخرى نامية .

ورغم أن بعض البيانات التى تضمنتها الدراسة يشوبها بعض العيوب ، وأخرى ينتابها بعض الغموض - حيث إنتمائها لسنوات مختلفة .

وكذلك فالإرتباطات التى أظهرتها الدراسة يعتريها كثير من المزالق وأوجه القصور - إلا أن هذه الدراسة لها دلالات المميزة .. والقيمة ، فقد أظهرت هذه الدراسات تأثير التعليم على النمو الإقتصادى بشكل ملحوظ ولاسيما فى الدول المتقدمة . كما أظهرت الإرتباط العال بين نسبة الأمية وبين نصيب الفرد من الدخل القومى .

والجدول الأتى يبين مقارنة الرتب بين الدول التى إشتملتها هذه الدراسة بإستبعاد أمريكا والدنمارك : -

جدول رقم (٥) مقارنة الرتب

الدولة	الإنفاق على التعليم ونسبته إلى الدخل القومى الكلى (أ)	تكوين رأس المال ونسبته إلى الإنتاج القومى الكلى (ب)	معدل النمو فى الدخل القومى الكلى (جـ)	معدل الزيادة فىنصيب الفرد من الدخل القومى الكلى (د)	نصيب الفرد من الدخل القومى الكلى (هـ)
بورتوريكو	١ =	٣	٤	٣	١
اليابان	١ =	١	١	١	٤
مصر	٣	٥	٦	٧ =	٦ =
إيطاليا	٤	٢	٢	٢	٢
سيلان	٥ =	٥ =	٥ =	٦ =	٦ =
الهند	٥ =	٧ =	٧	٥	٩
المكسيك	٥ =	٤	٢ =	٤	٥
شيلى	٨ =	٧ =	٨ =	٩	٣
نيجيريا	٨ =	٩	٨ =	٧ =	٨ =

ب = ٫٨٣   أ = ٫٨٣

جـ = ٫٧٣   جـ = ٫٩٦

د = ٫٧٣   د = ٫٨٨

هـ = ــ   هـ = ــ

(-) معامل ارتباط غير ذى دلالة .

المصدر : عن : (حامد عمار : فى إقتصاديات التعليم) ص ٧٨ .

كانت تلك هى بعض طرق حساب العائد الإقتصادى من التعليم بالطريقة المباشرة وقد أثبتت هذه الطرق والدراسات زيادة العائد الإقتصادى بزيادة الإنفاق على التعليم ، وطول مدة الدراسة ، وعدد المراحل التعليمية .. إلخ .

إلا أن هذه الدراسات قد حسبت نتائجها فى ضوء التشغيل الكامل لخريجى العملية التعليمية ، وهو ما لم تصل إليه أغلب الدول بعد وخاصة الدول النامية (*) ، أى أن صدق هذه النتائج وتعاظم جدواها مرهون بالتشغيل الكامل للخريجين للعمليات التعليمية .

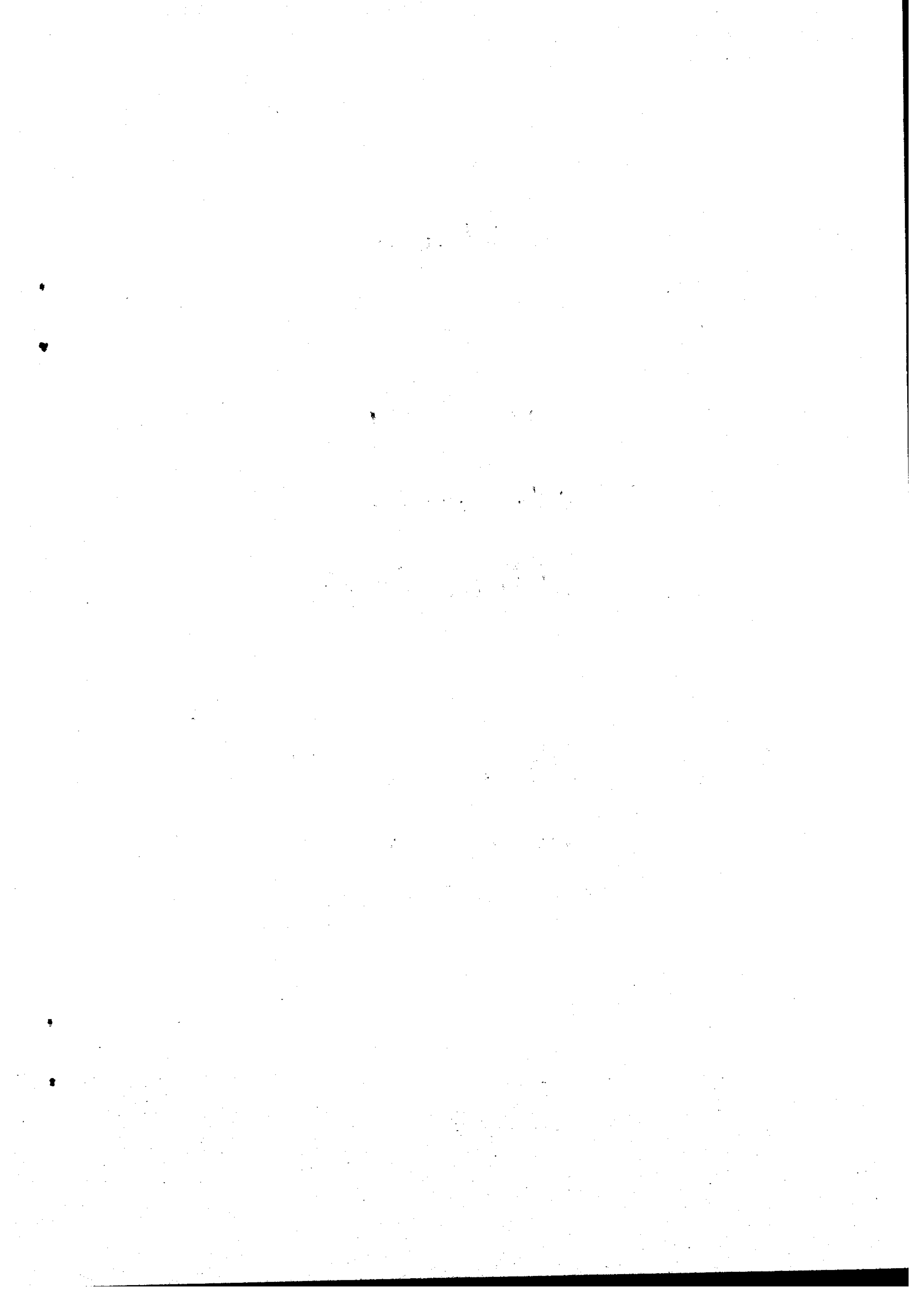
كما أن هناك دراسات أخرى لحساب العائد الإقتصادى الغير مباشر للتعليم ، ويعنى به ما يترتب على التعليم من آثار فى جوانب أخرى من الحياة خارج نطاق المجال التعليمى نفسه ، مما يصعب تقديره ، وإن كانت هناك دراسات قد أعطت تقديرات نقدية لهذا النوع من العائد . (H. M. Philips : 103 , 1961) .

* سنعود للحديث عن ذلك الموضوع فى فصل قادم .

الفصل الخامس

المشكلات التى تحد من قدرة التعليم فى تحقيق التنمية الإقتصادية فى الدول النامية

- البطالة.
- سوء توزيع العمالة والدخول .
- ضعف الإنتاجية للموارد التعليمية .
- الأمية الثقافية مقابل المعلوماتية .



مقدمة :

من خلال العرض السابق لطرق حساب العائد الإقتصادى من التعليم ، سواء كانت طرقا مباشرة أو غير مباشرة ، نجد أن هذه الدراسات كانت تسعى وراء إثبات أن التعليم عملية إستثمارية ، وقد أثبتت ذلك بالفعل ، ولاجدال فى ذلك .

وتشبيه التعليم بالإستثمار شىء مفيد ومجد ، دون أن نطابق بين التعليم والإستثمار ، فالتعليم له جوانب إنسانية وثقافية وقومية يصعب بل يستحيل تقديرها أو تقييمها نقديا .

وإذا نظرنا للطرق السالفة نظرة نقدية فاحصة ، نجد أن هذه الدراسات قامت على إفتراضات متعددة وأهمها أن هذه الطرق إفترضت أن العائد المحسوب من العملية التعليمية إنما يكون فى أقصى قيمة له حينما يتم تشغيل جميع خريجى هذه العملية ، وهذا أمر غير متوفر على الإطلاق فى الدول النامية كما أن تزايد الطلب الإجتماعى على التعليم ، وعدم مواكبة سوق العمل للعمالة المتدفقة، أدى إلى تزايد البطالة، وبالتالى ضعف هذا العائد. وغير ذلك.

والتعليم فى المجتمعات النامية يعج بالمشكلات التى تحد من قدرة ، وتقلل من قيمة العائد الإقتصادى منه ، وأهم هذه المشكلات :

- البطالة
- سوء توزيع العمالة والدخول
- ضعف الإنتاجية لخريجى العملية التعليمية

وإن كانت هذه المشكلات ليس سببها تزايد التعليم فى هذه الدول ، بل أنها نتيجة تضافر مجموعة من العوامل ، وسوف نناقش هذه المشكلات فى الصفحات التالية من هذا الفصل .

أولا : البطالة :

البطالة آفة إجتماعية ، وإعتداء على الإنسان . وإمتهان لكرامته . ولذلك حرصت الدول عامة على تجنبها والقضاء عليها ، لما تخلفه من آثار سيئة ومدمرة للمجتمع الذى تتواجد فيه .

والبطالة : تعنى وجود خلل بين العرض والطلب فى العمالة بصفة عامة ولذلك حينما نقول بأن هناك بطالة فى بلد ما فهذا يعنى أن عرض العمالة أكثر من الطلب عليها .

وتشيع البطالة فى البلاد المتخلفة إقتصاديا ، بنسب عالية جدا ، فتشير الإحصائيات " إلى وجود أكثر من ٢ مليون و ٨٠٠ ألف نسمة من العاطلين فى مصر ، منها ٨٠٪ من الحاصلين على مؤهلات عليا ، ومنها على وجه التحديد ٣٠ ألف مهندس عاطل " (جريدة الأخبار : ٢٨ / ١ / ٨٩) .

وتتزايد هذه الأرقام دوما فمازال خريجى الجامعات والمعاهد فى إرتفاع مستمر حتى وصل ١٤٠ ألف سنويا (شريف : ١٩٨٩ ، ٤٢) .

والواقع أن إرتفاع نسبة البطالة ليست أصلا نتيجة للتضخم السكانى كما أنها ليست مؤشرا له ، وإنما هناك ثمة عوامل سياسية وإقتصادية تداخلت وتفاعلت

وأفرزت الأسباب المسئولة عن ظاهرةالبطالة التى تفشت بين طبقات المجتمـع. تلك العوامل الذى أخرجت الثورة العلميـة عـن مسـارها الطبيعـى لتخـدم خطـا سياسـيا هدفـه الهيمنـة علـى قطـاع الشـباب وإخضاعـه لتوجيهاتهـا ، ولذلـك فإنفصمت عرى العلاقة بين العلم والإنتاج . (الأخبار : ١٦/ ١٠/ ١٩٨٩) .

أنواع البطالة :

قسم الإقتصاديون البطالة إلى خمسة أنـواع هـى البطالـة المزمنـة والبطالـة المقنعة والبطالة الموسمية والبطالة الدورية والبطالة الفنية أو التكنولوجية .

والحقيقة أن هذه الأنواع الخمسة من البطالـة متواجدة بصـورة كبـيرة فـى كـل الدول النامية على حد سواء ، غير أننا فى سياق هذا البحث لن نمعن فى إلقـاء الضوء على كـل منهـا فقد ثقلت كثير مـن المراجـع العلميـة بهذه التفسـيرات والتحليلات للأنواع المختلفة منها .

ولكن أبرزاً لخطورة نتائجها سنوضح ما المقصـود بالبطالـة المزمنـة والبطالـة المقنعة خدمة لأهداف البحث .

البطالة المزمنة :

وهـى التـى تظهـر بصـورة مسـتمرة ، نتيجـة لجمـود الإسـتثمار (أى عـدم مرونته) فى الجهاز الإنتاجى ، ومن حيث نطاقـة وتنوعـه ، والسـبب فـى ذلـك إنما يعود إلى ضآلة رؤس الأمـوال العينيـة وقلـة الإسـتثمارات الأساسـية وقلـة المدخرات وضيق نطاق السوق ، وغير ذلك .

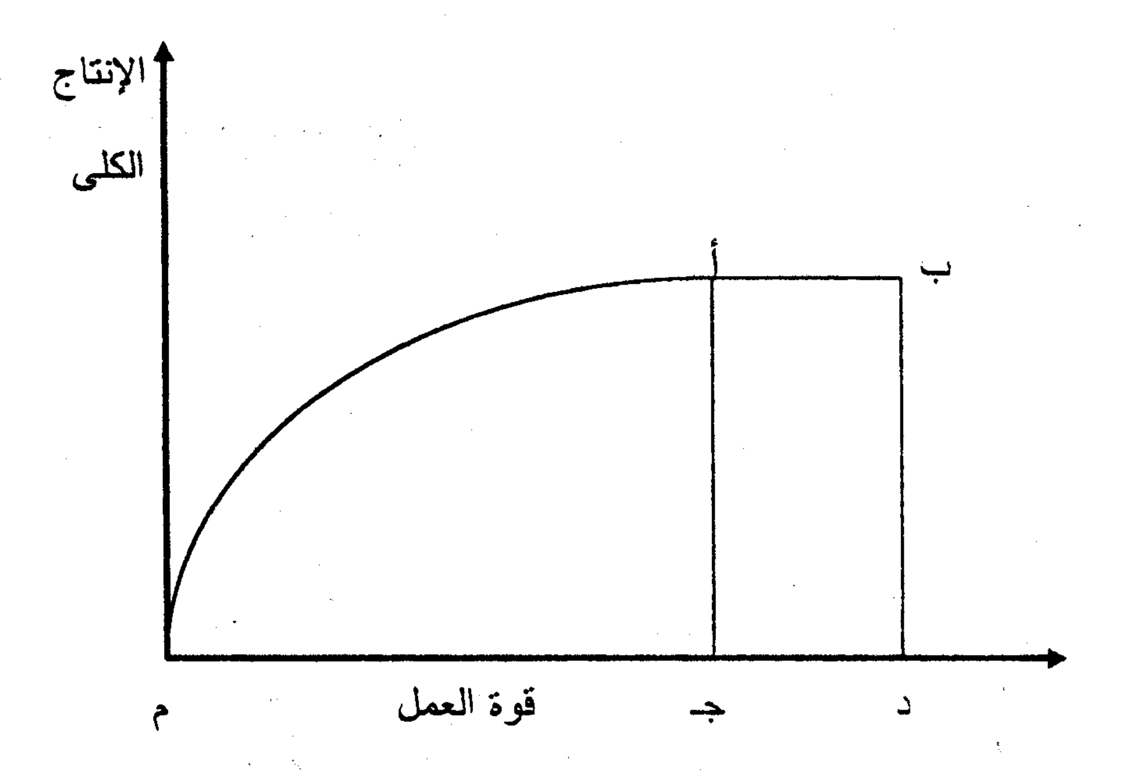
أما البطالة المقنعة :

فهى التى تعنى بأن الإنتاجية الحدية لجزء كبير من العمال تساوى صفر وأن سحب عدد من العمال من القطاع الذى يعملون فيه ، لا يؤدى إلى نقص فى الإنتاج الكلى لذلك القطاع الذى سحبت منه .

والبطالة المقنعة هى أهم ما يميز الدول المتخلفة إقتصاديا بصفة عامة ، وتنتشر فى قطاعات كبيرة ولاسيما فى القطاعات التى تعنى الدول المتخلفة بتعيين موظفيها ، وخاصة فى الدول الإشتراكية التى تكون الدولة مضطرة إلى تشغيل عدد من الأفراد دون حاجة العمل إليهم ، حيث أن النظام الإشتراكى يقضى بإيجاد فرصة عمل لكل مواطن (لطفى : بدون ٢٥ - ٢٦) .

وتواجد البطالة بهذه الصورة يعنى إهدار لقيمة رأس المال المادى الذى إستثمر فى الإنسان كما يؤدى إلى إهدار لرأس المال البشرى ، حيث يقل العائد الإقتصادى للتعليم عن طريق تواجد هذه العمالة المدربة ممن هم فى سن العمل بدون عمل منتج .

والشكل الآتى يوضح العلاقة بين قوة العمل والإنتاج الكلى ، حيث أن الإنتاج الكلى يتزايد كلما تزايدت قوة العمل حتى نقطة محددة بعدها لا يزيد هذا الإنتاج بتزايد قوة العمل .



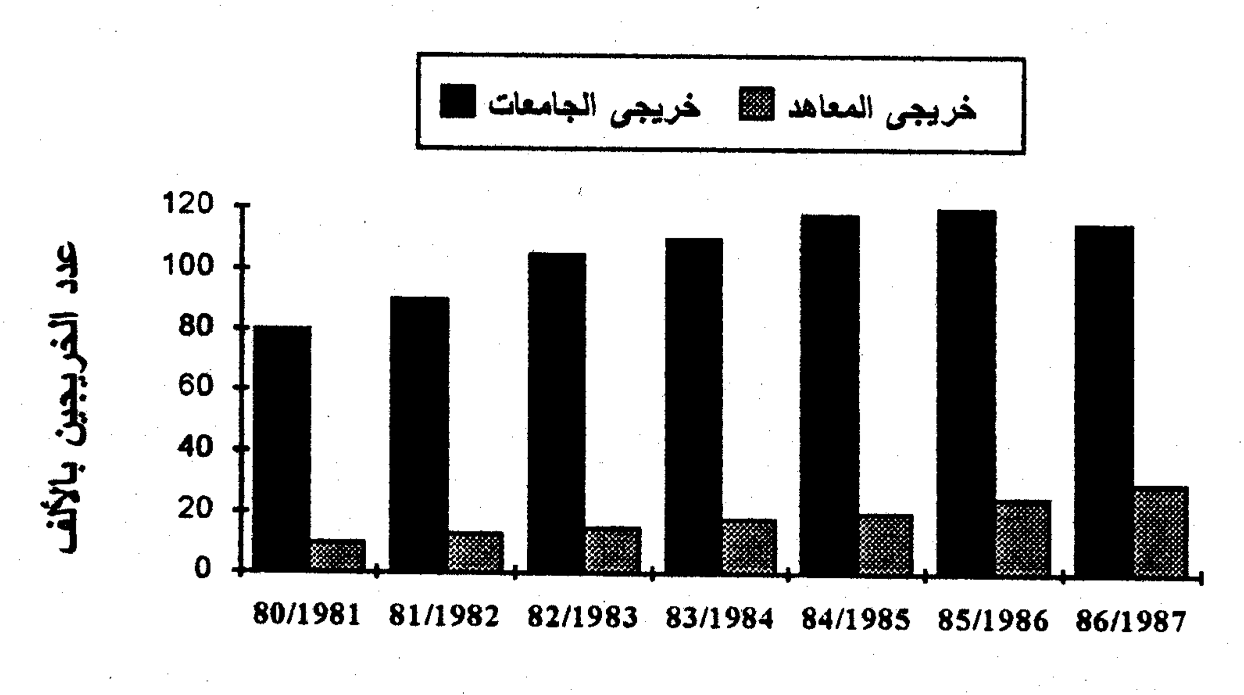
شكل رقم (٦)

ومن الشكل يتضح أن الإنتاج الكلى يظل يتزايد بتزايد قوة العمل إلى أن يصل للنقطة (أ) عند قوة العمل (جـ) ، وفى الوقت الذى تزداد فيه قوة العمل من (جـ) إلى (د) يظل مستوى الإنتاج ثابتا عند (ب) وهى نفس القيمة عند (أ)، ومعنى ذلك أن العمالة من (جـ) إلى (د) عالة على العمل ... حيث تكون إنتاجيتها صفرا .

وهذا يوضح بجلاء معنى البطالة المقنعة ، ومنه يمكن التأكيد على إنخفاض العائد الإقتصادى من التعليم نتيجة لهذه البطالة .

ثانيا : سوء توزيع العمالة :

وإذا نظرنا للشكل (٧) نجد أنه منذ عام (١٩٨٠ ـ ١٩٨٦) وخريجى الجامعات والمعاهد العليا فى إرتفاع مستمر حتى وصل إلى حوالى ١٤٠ ألف سنويا حسب أرقام الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء .



(شكل رقم ٧)

والحقيقة أن ما تخرجه المعاهد العليا والجامعات من أعداد خريجين يتزايد دوما وهذا من شأنه أن يحدث فائض كبير فى أى مؤهل من هؤلاء الخريجين فى السوق ، ولذلك فمن الطبيعى أن ينخفض الإيراد العام من أى تخصص فى هذه التخصصات مع الوقت ، ولذلك تنخفض نسبة العائد الإقتصادى من التعليم ، لهذه المؤهلات .

ومما يزيد هذا الأمر ضراوة أن أعداد الخريجين يتزايد سنويا فمن المتوقع حسب هذه الزيارات أن تصل إلى أنه فى عام ٢٠٠٠ سيكون هناك حوالى ٢٠٠ ألف خريج من المعاهد العليا والجامعات ، (وذلك طبقا لإحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء) .

يؤكد ما ذهبنا إليه الجداول الآتية التى توضح نوعية التخصصات المطلوبة فى الخطة الخمسية الثانية (٨٨ ـ ١٩٩٢) جدول رقم (٤) وجدول رقم (٥) الذى يوضح إجمالى التوظيف فى الخطة الثانية ، بالألف .

جدول رقم (٤)

نوعية التخصصات المطلوبة فى الخطة الخمسية الثانية

التخصص	فرصة عمل جديدة
مهندسين	٨٤٥٠١
كيميائيين وفيزيائيين	٥٤٠١
بيولوجيين	١٢٦١٩
أطباء	٢٣٦٨٦
مدرسين	٦٧٢٧٨

"تابع" جدول رقم (٤)

نوعية التخصصات المطلوبة فى الخطة الخمسية الثانية

التخصص	فرصة عمل جديدة
رجال دين	٦٨١٥
أعمال قانونية	٩٧١٣
فنانيين وكتاب (أدباء)	٦٨٣٠
أعمال علمية وفنية	٣٠٠٧٣
مديرين ومنفذين	٥٤٩٤٨
رجال أعمال	٦٧٣٧٨
أمناء مكتبات وموظفين بالبنوك	٣١٩٧٨
موظفين الة كاتبة وتجهيز مستندات	٨١٤٠
أعمال مكتبية مختلفة	١٢٧٦٣٦
بائعين الجملة والقطاعى	١٠٠٨٧٣
موظفين بشركات التامين	١٣٤٢
	٨٨٥
موظفين بالمبيعات	٨٥١٣١
مزارعين - إدارة المزارع	٢١٨٣٠٠
عمال زراعة	٢٥٦٢٧٨
صيادين بالبحر الأحمر	٩٩٥٨
عمال مناجم	٦٢٦٤
بحارة وعمال سفن	٨٩٠
عمال فى مجال النقل	٦٠٧٥٨
محصلين وسائقين	٣٢٠١
مفتشين ومشرفين وملاحظين بشركات النقل	٣٣٨١
عمال تليفونات	٥٦٩٣
رجال بريد	١٩١٣
عمال غزل ونسيج	٤٩١٩٣
حائكين	٣٣٥٥١
صانعي أحذية	١٢٢٥٤

"تابع" جدول رقم (٤)

نوعية التخصصات المطلوبة فى الخطة الخمسية الثانية

التخصص	فرصة عمل جديدة
عمال أفراد	١٤٠٣٠٩
أعمال فنية	١٩٦٦
كهربائيين	٢٥٦٢٣
نجارين	٤٢٤٤٤
عمال بياض ونقاشه	١١١٨٠
عمال بناء وإنشاء	٧٦٤٣٥
عمال طباعة وتجليد	١٥٢٠٠
عمال جزارة	١٣٧٢٣
عمال مطاحن ومخابز	٤٢٢١١
عمال عمليات كيميائية	١٨٩٥٧
عمال سجائر وتبغ	٢٦٩٨
حرفيين متخصصين من وظائف الإنتاج	١٣٧٧٦
عمال تغليف	٢٢٤٢٧
عمال ماكينات	١٠٤٧١
عمال شحن وتحميل	٣٩٤١٥
رجال شرطة وإطفاء	٧٢٠٥٥
سعاه وطهاه	١٩٥٩٩
أعمال خدمات المطاعم والفنادق	١٩٧١١
أعمال حراسة المبانى	١٠٤٥٥١
أعمال تصفيف الشعر والحلاقة	١٠٢٨٧
أعمال الغسيل والتنظيف	٥٦٥٢
الرياضيون المحترفون	٧٤٧
خدمات أخرى	٩٠٩٧
المجموع	٢٠٦٩٤٠٤

جدول رقم (٧)

يبين : إجمالى التوظيف فى الخطة الخمسية الثانية (بالألف)

القطاع	٨٦/ ١٩٨٧ المتوقع	٩١/ ١٩٩٢ الهدف	التغيير
الزراعة	٤٤٣٠,٠	٤٩٠٩,٢	٤٧٩,٢
الصناعة والتعدين	١٧٢٥,٠	٢٢٥٩,٠	٥٣٤,٠
البترول ومشتقات	٣٢,٥	٣٦,٠	٤,٠
الكهرباء	٧٦,٨	٨٩,٠	١٢,٢٥
الإنشاء والتعمير	٥٦١,٨	٦٧٢,٦	١١٠,٨
إجمالى السلع	٦٨٢٦,١	٧٩٦٥,٨	١١٣٩,٧
النقل والمواصلات	٥٢٣,٦	٦٢٣,٧	١٠٠,١
قناة السويس	٢٠,١	٢٠,٦	,٥
التجارة	١١١٦,٦	١٢٣٥,٦	٢١٩,٠
المالية والتأمين	١١٤,٩	١٣٩,٦	٢٤,٧
السياحة والفنادق	١٣٥,٢	١٦٣,٠	٢٧,٨
إجمالى الخدمات	١٩١٠,٤	٢٢٨٢,٥	٣٧٢,١
خدمات تطوير الملكية	٢٠٨,٨	٢٧٢,١	٦٤,٣
المرافق العامة	٧٤,٣	٩٤,٧	٢٠,٤
الخدمات الفردية والإجتماعية	٩٧٨,٣	١١٥٤,٠	١٧٥,٧
التأمينات الإجتماعية	٣٥,٢	٣٨,٥	٣,٣
الخدمات الحكومية	٢١٧٧,٣	٢٤٧١,٢	٢٩٣,٩
إجمالى الخدمات الإجتماعية	٣٤٧٢,٩	٤٠٣٠,٥	٥٥٧,٦
الإجمالى العام	١٢٢٠٩,٤	١٤٢٧٨,٨	٢٠٦٩,٤

ولأول وهلة عند النظر إلى الجداول السابقة ، قد يظن البعض حينما يجد أن مجموع التخصصات المطلوبة فى الخطة الخمسية الثانيـة مساو لعدد إجمالى التوظيف فى هذه الخطة ، وبناء عليه يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة عماله زائدة أو خريجين زائدين عن المطلوب ، ولكن الخطورة تأتى من أن إجمالى نوعية التخصصات المطلوبة فيها الكثير من النوعيات التى يسد فراغها النوعيات غير المؤهلة ومن غير الخريجين للعملية التعليمية . فمثلا تضمنت الخطة ، أعداد لعمال الغسيل والتنظيف ، وأعمال تصفيف الشعر والحلاقة ، وعمال المطاحن والمخابز والجزارة وغير ذلك .. وكل هذه النوعيات من خارج الخريجين للعملية التعليمية ، ولذلك تتسع فجوة التشغيل وحجم العمالة بإستمرار . بسبب تزايد الخريجين المؤهلين ووجود عمالة غير مؤهلة أخرى .

مواجهة الظاهرة :

والحقيقة أن الحكومة عند مواجهتها لهذه الظاهرة لجأت لحلول جزئية مؤقتة كان من شأنها تزايد العقبات أمام حل جذرى لهذه المشكلة ، فقد لجأت الدولة إلى الإنفاق التضخمى عن طريق زيادة الإنفاق على المرافق والخدمات والطرق وغيرها ، وعن طريق زيادة الإنفاق على المشروعات العامة ، بتشغيل الخريجين بقرارات وزارية دون الإلتزام بإيجاد عمل حقيقى لها ، الأمر الذى أدى إلى وجود فائض من العاملين فى وحدات الإدارة المحلية ودواوين الحكومة يقدر بحوالى ٣١٠ ألف موظف فى مقابل عجز حقيقى فى الهيئات العامة والمستقلة يقدر بحوالى ٦٠ ألف (السمالوطى : ١٩٨٩) .

والغريب فى الأمر أن جزءا كبيرا من هذا الفائض يضم التخصصات العلمية الأرقى مثل الطب والهندسة والزراعة والعلوم والقانون .

كما أن أصحاب الحلول الجزئية الذين وجدوا الحل فى توزيع الأراضى الزراعية والصناعات الحرفية والمشروعات الصغيرة ، كلها حلول غير إقتصادية وذات مضمون إجتماعى بالدرجة الأولى ، تقود المجتمع إلى حدود ما قبل الثورة الصناعية الثانية ، كما أن هذه الأنشطة بالحسابات والأرقام لا يمكن أن توفر ٤٠٠ ألف فرصة عمل سنويا (جريدة الجمهورية : العدد الأسبوعى ، ٢/ ٣/ ١٩٨٩) . وذلك لأن عدد الخريجين المتوقعين حوالى ٢٠٠ ألف يضاف إليها ٢٠٠ ألف من غيرهم .

ولكن ما الحل ؟

أنه من وجهة نظرنا أن الحكومة لا يمكن أن تقف أمام ضخ قطاع التعليم لحوالى ٢٠٠ ألف خريج سنويا ، ولا أحد يجرؤ على إيقافه ، إذن الحل يمكن فى إستمرار مضخة التعليم بشرط ألا تتوقف سياسة الدولة بالإلتزام بتعين الخريجين وتحقيق التشغيل الكامل (*) ، ولكن يجب أن يرافق ذلك إستثمارات إنتاجية وفرص عمل حقيقية وإستغلال حقيقى للإمكانيات والإمكانات وإطلاق الطاقات الخلاقة والمبدعة للفرد والجماعة .

(*) يتم فى الفصل القادم دراسة هذا الأمر .

سوء توزيع الدخول :

عند عرض طرق حساب العائد الإقتصادى من التعليم أثبتت دراسات عديدة تزايد نسبة الدخل بتزايد المراحل التعليمية التى مر بها الفرد ، والإفتراض القائم عليه هذه الطرق أن يعمل الخريج بعد تخرجه مباشرة ، ولكن هذا الأمر غير متحقق فى الدول النامية على وجه العموم .

وفى مصر نجد أن الخريج يظل ينتظر العمل فترة طويلة ، وهذا شكل من أشكال البطالة ، حتى عندما يلتحق بعمل يكتشف بعد فترة وجيزة أن لا فرق بين البطالة المكشوفة والبطالة المقنعة داخل دواوين الحكومة ، بل أن الأمر يزداد سوءا حينما يتم تعيم هذا الخريج فى مكان ليس من المفروض أن يتواجد فيه .

وكل هذه الأمور تؤدى إلى تفنيد الحجج التى قامت عليها طرق حساب العائد الإقتصادى من التعليم ، كما تؤدى إلى سوء توزيع الدخول ، ولذلك نجد أن التعليم غير قادر على أن يكون له دور رئيسى فى إعادة توزيع العمالة والدخول فى ظل هذه الظروف التى تمر بها البلاد النامية .

وإن كان هناك علاقة وثيقة بين التعليم وتوزيع الدخول ، إلا أن هذه العلاقة ستظل أقل وضوحا ما لم تتحقق عملية التشغيل الكامل للخريجين لأن هذا الإرتباط إنما ترجع قوته إلى درجة إستثمار رأس المال البشرى فى عملية التنمية الإقتصادية . (كانورى : ١٩٧٨ ، ٢) .

والعديد من الآراء النظرية التى أعلنت بأنه متى تكافأت فرص التعليم بين السكان تكافأ توزيع الدخول ، ومتى إرتفع مستوى التعليم ومستوى الدخل الفردى أصبح توزيعهما أقرب إلى المسواة لم تعد مقبولة ، حيث أن الإعتبارات التى تحدث فى الدول النامية حاليا تدعو للشك فى صحة هذه الآراء ، ما لم تتغير تلك الإعتبارات .

ثالثا : ضعف الإنتاجية لخريجى العملية التعليمية :

لقد أكدت أبحاث عديدة أن التعليم له إستمرار عظيم من معظم أشكال رأس مال الإنتاج غير البشرى ، فقد أكد "ميلر" أن الإستثمار المعين فى التعليم يميل إلى أن يكون أكثر إنتاجية من أشياء أخرى تكون مكافئة عن نفس التكلفة على رأس المال غير البشرى ، ولقد ذكر بأن تعليم الفرد وبلوغه القدرة على الإنتاجية هى أول ما نستطيع أن نقوله عن إسهام التعليم فى عملية النمو الإقتصادى (فليه : ١٩٨٧ ، ١٠٤ ، ١٠٥) .

ولاشك بأن التعليم بمفومه الواسع ، هو الأداه الفعالة لإعداد المهارات المطلوبة لتحقيق التكامل الضرورى بين الموارد البشرية والرأسمالية للوصول إلى أهداف التخطيط الشامل للتنمية ، وأن إهمال الموارد البشرية أو الإرتباك فى تعليمها يؤديان إلى هدر الطاقة الإنتاجية ، ويجعلانها عبئا ثقيلا على الإقتصاد الوطنى (متولى : ١٩٨٨ ، ٢٣١) .

والذى يحدث الآن فى الدول النامية - ومنها مصر - تزايد أعداد الخريجين دون وجود فرص العمل المناسبة لهم ، وهذا يؤدى بدوره إلى عدم وجود قيمة للمؤهلات التعليمية فى سوق العمل ولذلك نجد أن هناك نوع من عدم التوازن فى سوق العمل وهناك صراع وتوتر فى المجتمع ، "فالتعليم العالى الجماهيرى ينتج أعدادا زائدة عن الحاجة من العمالة المتعلمة والتى لا يمكن أن يمتصها نظام الإنتاج" وسيظل هذا الأمر متفشيا فى مصر ما لم يتم التوسع فى إنشاء المشروعات الإنتاجية التى تمتص هذه العمالة .

وقد سادت نقمة حاجة الإقتصاد الوطنى فى مصر إلى فئة العمالة المتوسطة من خريجى المدارس الثانوية الفنية ، وتزايدت تأكيدات المخططين للتنمية على أهمية هذه الفئة ، وعلى الرغم من النقص الشديد الموجود فى هذه الفئة من العمالة ، إلا أننا نجد الحكومة تقوم بتعين ٨٢ ألف خريج بعد خمس سنوات كاملة من تخرجهم قضوها فى إنتظار العمل ،(محمد : ١٩٨٤ ، ٥٨ ، ٥٩) فكيف تكون مشروعات التنمية فى حاجة لهؤلاء الخريجين ثم يتم تعيينهم بعد خمس سنوات من حصولهم على المؤهل .

لاشك أن هذا أمر من الأمور التى تضعف إنتاجية هذه القوى العاملة حيث تقل الكفاءة التى يتم بها الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة . وبناء عليه يقل العائد الإقتصادى من التعليم تبعا لإنخفاض إنتاجية العملية التعليمية لأن :

الإنتاجية الكلية للعملية التعليمية = المخرجات ÷ المدخلات

فإذا أهملت مخرجات العملية التعليمية وتزايدت دون التشغيل الكامل لها إزدادت نسبة الهدر مما يقل معه العائد الإقتصادى من التعليم .

هذا من ناحية ، العملية التعليمية ، فإن سياسة الدول النامية فى عدم التوازن بين تدفق الخريجين وإنتاج المشروعات التى تستوعب هذه الخريجين سيزيد من هذه النسبة .

كما تقل الصفة الإنتاجية للمجتمع من ناحية أخرى بعد الإستفادة من هذه الطاقات والقدرات المؤهلة التى لانجد مكانها فى سوق العمل .

ومن ناحية أخرى نجد أن تفشى ظاهرة البطالة وخاصة المقنعة داخل المؤسسات فى الدول النامية بصفة عامة من شأنه أن يقلل من الإنتاجية لهذه المؤسسات الإنتاجية ، حيث تزداد نسبة المدخلات مع ثبوت المخرجات .

" وأهم المدخلات التى تحدث فيها زيادة مطردة هنا ، هى القوى العاملة " (الجميلى : ١٩٧٧ ، ١٤١) .

تلك كانت أهم المشكلات التى تعانى منها النظم التعليمية فى الدول النامية . ونحن فى مصر لسنا بعيدين عنها ، فنحن نعانى منها أشد المعاناه ، وهى التى تقف فى مقدمة العقبات التى تحول دون تحقيق التعليم للتنمية المنشودة .

الأمية الثقافية مقابل المعلوماتية : (الزهيرى ١٩٩٤ : ٧٩٩ ـ ٨١٩)

يتوقف بناء الأمم الحديثة علـى تنمية وتنظيم النشـاط البشـرى بإعتبـار أن القوى البشرية تفوق فى الأهمية جميع العناصر الأخرى اللازمة لعملية التنميـة الإجتماعية والإقتصادية وتطوير المجتمعات وتنمية الموارد البشرية التى تعنى عملية زيادة المعارف والمهارات والقدرات لدى جميع أفراد المجتمع .

ولـم تشـهد الحضـارات الإنسـانية عبر القـرون ظهـور وتطـور تقنيـة مـن التقنيات بالشكل والسرعة التى ظهرت وتطورت بها التقنيـة التـى يطلـق عليهـا اليوم ، تقنية المعلومات .

فمنذ غزت وسـائل وأجهزة هذه التقنيـة مختلـف النشـاطات والقطاعـات فـى مجتمعات البلدان المختلفـة ، خاصـة المتقدمـة منهـا وسـميت تقنيـة المعلومـات بالثورة الصناعية الجديدة أو ثورة المعلومات ، وأصبح الحديـث عـن المجتمـع المعلوماتى كبديل للمجتمع الصناعى ـ الذى مرت به هذه البلـدان خـلال القـرن الماضـى ـ حديث المجتمعات .

ولاجدال فى أن ثورة المعلومات ـ التى تشهدها بلـدان العـالم علـى مختلـف تصنيفات ـ أحدثت ومازالت تحدث طفرة هائلـة فـى مختلـف مجـالات المعرفـة والسبب فى ذلك يرد إلـى إعتمـاد هـذه الثـورة علـى المعرفـة العلميـة المتقدمـة والمعلومات المتدفقة بوتيرة سريعة نتيجة لظـاهرة الإنفجار المعلوماتى الناجمـة عـن تضـاعف حجـم المعرفـة العلميـة كـل سـبع سـنوات حسـب تقديـر مفكـرى الدراسات المستقبلية .

وكان من الطبيعي أن يصاحب الطفرة المعرفية تطورا تقنيا كبيرا بهدف التوصل إلى وسيلة فعالة للتحكم فى حجم المعلومات وتدفقها ومن هنا برزت مقدرة التكنولوجيا الجديدة للمعلومات على معالجة البيانات والمعلومات بكفاءه وفاعلية من حيث كيفية الحصول عليها وتخزينها وتصنيفها وتحليلها وإسترجاعها ونشرها بسرعة فائقة .

فلقد أدت ظاهرة زيادة الأهمية النسبية للقطاعات الخدمية فى إقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة إلى تغيرات هامة وجذرية فى البنية الإقتصادية والإجتماعية لتلك الدول ، مما دفع المفكرين إلى النظر إلى تلك الحقبة الزمنية التى تعيشها تلك البلدان بإعتبارها مرحلة إنتقالية من عصر المجتمع الصناعى إلى عصر جديد - عصر ما بعد المجتمع الصناعى ، أو مجتمع المعلوماتية - تكون غالبية الأنشطة المستجدة فيه تعتبر إما أنشطة معلوماتيه بحتة أو أنشطة تعتمد إلى حد كبير فى أدائها على جمع وحفظ وترتيب وتحليل البيانات والمعلومات .

رغم أن الأنشطة الزرعية والصناعية لا يمكن إنجازها إلا بتوافر معلومات معينة للقائمين بأدائها ، إلا أن غالبية الأنشطة الخدمية تعتمد بدرجة أكبر على مدى توافر المعلومات وإتاحتها كما أن الجزء الأكبر من وقت القائمين عليها ينفق فى جمع وتحليل وتسجيل ونشر كم هائل من المعلومات التى يلزم تجديدها أو تحديثها بصفة مستمرة وإتاحتها بسرعة كبيرة ودقة عالية .

كما أن ممارسة أى عمل أو أى مهنة أو حرفة أو تجارة تتطلب توافر حد أدنى من المعلومات عن ذلك العمل ،والجوانب المتعلقة به لمن يزاوله، ودرجة النجاح فى ذلك العمل ترتبط إرتباطا وثيقا بمدى توافر تلك المعلومات .

إن تطور الأدوات المعلوماتية عامة والأدوات الحاسوبية خاصة ، بالإضافة إلى ظهور التكنولوجيا الشاملة وبروز تكنولوجيا المعلومات والتى تمارس تأثيرا قويا على المعدل الكلى للمنتجات والخدمات وإعادة تنظيمها بشكل جذرى ، حيث يفجر فى النهاية "عاصفة خلاقه من التدمير" فى السوق الصناعى الموجود ، كما تحدث تدفقا مستمرا للفرق الخاصة بالمشاريع ، كل ذلك أدى وسيؤدى إلى تغيرات جذرية فى البنى الإقتصادية للمجتمعات المعاصرة ، وسيكون لذلك تأثيرات عميقة على المجتمعات .

ولكى يمكننا الدخول فى تلك المرحلة الجديدة من مراحل المواجهة الحضارية الشاملة ، يجب الأخذ فى الإعتبار أن هناك إرتباط وثيق بين عملية البناء والتطوير بصورة مباشرة بالقيم الإجتماعية والحوافز الخاصة بالتدريب وإختيار مهنة دون أخرى وتعلم مهارة جديدة .

فللتعليم وعمليات التدريب دور هام فى إسراع التقدم والتطوير عن طريق إعداد قوى عاملة متعلمة ومدربة ، لها إنتاجية أعلى من قوة العمل غير المدربة ، فكلما استمرت عملية التطوير والتحديث هذه ، تحول التعليم من كونه سلعة لا يحصل عليها إلا القليل من الناس إلى كونه حاجة أساسية لكل فرد يريد أن يبتعد عن قطاع العمل للقوى العاملة غير المدربة .

ويرى الإقتصادى النرويجى ODDAUKRUST أن أهمية العامل البشرى فى التنظيم والمهارات المحترفية والمعرفة الفنية لا تقل أهمية عن رأس المال الطبيعى فى النمو الإقتصادى ورغم ذلك مازالت مصر تعانى من النقص الشديد فى العمالة الماهرة فى جميع المجالات وبخاصة مجالات الإنتاج والخدمات الأساسية فى الوقت الذى تعانى فيه من زيادة فى تخصصات أخرى ومازال التعليم الفنى بمؤسساته المختلفة، يوصف بأنه تعليم من الدرجة الثانية، موجه لخدمة طلاب من فئات ذات مكانة إجتماعية وإقتصادية مخفضة ، وأسير الوضع الإجتماعى والإقتصادى لغالبية فئات الملتحقين به ، بالإضافة إلى أنه مازال أسير مناهجه وأجهزته ومعداته التى لا تواكب سوق العمل .

لقد إهتمت الدراسات والبحوث بأهمية المعلم وذلك فى تطوير وتحديث نمط العامل الماهر بما يلائم متطلبات التنمية وإحتياجات العصر الذى نعيشه والمستقبل الذى نسعى إليه حيث تشير دراسة ديبور فاموس التى أجراها عام ١٩٨٧ حول المعلوماتية والتربية ، أن معظم أقطار العالم الثالث بها مشروعات تهدف إلى إدخال التدريب المعلوماتى فى النظام التعليمى وذلك لتحقيق أهداف التنمية الوطنية بها ، ومن ثم يجب الأخذ فى الإعتبار أن غالبية المنشأت الإنتاجية التى تعتمد على التعليم الفنى وتتعامل مع المعلوماتية التطبيقية وكذلك غالبية المهنيين غير المعلوماتيين يجب أن يتدربوا على درجات متفاوتة من إستعمال البرامجيات وعمليات البرمجه ، وذلك من أجل رفع مستواهم المهارى وكفايتهم الإنتاجية .

المعلوماتية والتربية :

لا يوجد أى مجتمع مهما بلغت درجة فقره أو تخلفه إلا ويعتمد على نسق من المعلومات يتم إكتسابها وتطويرها وتداولها عبر المكان والزمان ، ولكن تلك الظاهرة الإجتماعية القديمة التى تزامنت مع بدء النشاط البشرى والتى مرت بمراحل متعددة من التطور - تشهد الآن تطور جذريا بفضل تطوير وإبتكار أساليب وتقنيات ذات فاعلية عالية ، كأدوات لتيسير معالجة وتطويع المعلومات مما سيكون له أثر بعيد المدى فى طرح طرق جديدة لأداء الأعمال وفى تغيير الأسس الإقتصادية التى تقوم عليها المجتمعات المعاصرة .

ولم تعد الأمية مجرد عدم معرفة أو إجادة القراءة والكتابة أو ما يطلق عليها الأمية الهجائية وإنما أصبحت مفهوما ثوريا يتضمن عدم القدرة على التعامل مع ثورة المعلومات ومعطياتها . حيث أن العالم الآن يعيش فترة غير مسبوقة من تاريخ التطور الإنسانى حيث تتلاحق المتغيرات والتحولات وتتصاعد قوى التغيير فى مواطن كثيرة من العالم وتتبدل الأوضاع بسرعة متناهية وتشمل تلك التغييرات والتحولات كل شيء يمكن أن يصل إليه التغيير .

فالنظم والهياكل السياسية المجتمعية تتهاوى وتتبدل أوضاعها بسرعة لا يتخيلها أكثر المتفائلين وكذلك فإن النظم والعلاقات الإقتصادية والقوى الإنتاجية الرئيسية فى العالم تعيش حالة من الديناميكية والتطور السريع .

والآن نجد أن الولايات المتحدة وهى تتربع على عرش القوى السياسية والعسكرية فى العالم تتضاءل إقتصاديا وتعيش مرحلة خطيرة فى علاقتها الإقتصادية مع اليابان ، وتشهد تطورات سريعة لمجموعة النمور الأسيوية - التى تتسع وتضم ماليزيا وأندونيسيا وتايلاند إلى جانب هونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان . وعلىالصعيد الإجتماعى نرى تغيرات جذرية تسود المجتمعات المتقدمة منها والمتخلفة، والكل فى سباق لاهث يحاول أن يجد لنفسه مكانا فى النظام العالمى الجديد .

ومن وراء هذا الصخب تقف علامات بارزة تتمثل فى إبداعات تكنولوجية هائلة تستند إلى تراكمات علمية متعاظمة ، إنصهرت جميعا لتخرج للعالم ثورته الجديدة - ثورة المعلومات - وتتشابك فى تلك الثورة المعلوماتية الجديدة تكنولوجيات رئيسية هى :

- تكنولوجيا الحاسب الآلى .
- تكنولوجيا الإتصال .
- تكنولوجيا الإلكترونيات .
- تكنولوجيا المواد .

وتكون النتيجة الأساسية لتلك الثورة العارمة هى إيجاد قوة دفع هائلة تتمثل فى إمكانيات وطاقات تكنولوجيا المعلومات التى تعمل على تجديد حيوية الوحدات الإنتاجية وتحويلها إلى طاقات إنتاجية أكبر وأكفأ ، حيث تفتح تكنولوجيا المعلومات آفاقا جديدة وغير مسبوقة لتطوير الإنتاج كما ونوعا بحيث يتجاوز كل الحدود والقيود والموانع التقليدية .

أهمية الثورة المعلوماتية :

تتضح هذه الأهمية فيما يلى :

١ - تنمية وتطور تكنولوجيا المواد وتكنولوجيا الإلكترونيات .

٢ - تطور تكنولوجيا الإتصالات وصناعة أجهزة الإتصالات .

٣ - تنمية التدريب والبحوث فى الصناعات الإلكترونية .

٤ - تُطور الصناعات الإلكترونية الحربية (أجهزة الرادار ـ أجهزة التوجيه والتحكم للصواريخ الملاحة الجوية ـ التشويش والإعاقة الإلكترونية ، التصنت وتحديد الإتجاه ـ الرؤية الليلية ـ الرؤوس الباحثة الإلكترونية) .

٥ - تكوين جيل من الفنيين ذوى مستوى فنى وتكنولوجى رفيع يكون بمثابة رصيد يدفع الصناعات الإلتكرونية إلى التقدم والإزدهار .

٦ - الإنخفاض فى تكاليف الإستثمارات المطلوبة لإنشاء هذه الصناعات وقصر دورة الإنتاج والتزايد المستمر فى الطلب على الإنتاج من المعدات الإلكترونية وإعتمادها المتزايد على العنصر البشرى وليس على الإستثمارات المالية .

ومن ثم فإن العصر المعلوماتى الذى نعيش فيه يتسم بصفه أساسية شاملة لكل الحقائق وهى التغيير والتحول ومن ثم لكى نعيشه ، لابد لنا من طرح الأفكار والنظم والمداخل القديمة جانبا ونقبل على إستيعاب حقائق المرحلة وإرهاصات المستقبل حتى نستطيع أن نجد لنا مكانا فى العالم الجديد .

ولكـى نعيش عصـر المعلومـات ونتعـامل بمفاهيمـه ، لابـد أن تعـاد صياغـة إسـتراتيجيات الإنتـاج لتكـون إسـتراتيجية قفـز وتخطـى الموانـع بـدلا مـن إستراتيجية الزحف والتجمد أمام التغير والمشكلات .

ويتضح ذلك من خلال إستخدام تكنولوجيا المعلومات فى المجالات المختلفة فى المجتمع تحقيق إمكانيات أوسع ومرونة أكبر فى تداول المعلومات منها :

١ - تقليـل الفـترة الزمنيـة بيـن نشـأة المعلومـات وإسـتخدامها فـى التطبيـق التكنولوجى .

٢ - زيادة عدد مستخدمى تكنولوجيا المعلومات .

٣ - الإضافة المستمرة على حجم المعلومـات الأصلـى وتوفير الوقت اللازم لتحليلها .

٤ - إمتـداد تـأثير إسـتخدام تكنولوجيـا المعلومـات إلـى المفـاهيم والممارسـات للأنشطة المختلفة فى المجتمع .

ويتضح ذلك فيما يلى :

أ - التأثير الإقتصادى :

- تغيير متطلبات وإحتياجات ظروف العمل .
- تغيير فى توزيع الموارد .
- تغيير فى أساليب أعداد بدائل الإستثمار .
- تغيير فى أساليب وطرق الرقابة المالية والتقييم والإستثمارات .

ب - التأثير الإجتماعى :

- تأثير على مجالات التوظيف (العمالة) .
- تعديل توزيع الأدوار فى الحياة الإجتماعية .
- زيادة الطلب على التدريب والتأهيل للتكنولوجيا المستخدمة .
- تعديل التشريعات والقوانين وإصدار تشريعات وقوانين جديدة لمواجهة هذه التكنولوجيا .

جـ - التأثير على القوى العاملة :

- إنخفاض الطلب على مهن بعينها وزيادة الطلب على مهن تستخدم تكنولوجيا المعلومات .
- زيادة كفاءة سلوك العاملين (الدقة) .
- زيادة معدل الإبتكار وتحسين الأداء .
- تغيير نظم الحوافز والمكافآت .
- التأثير على أساليب التنظيم والإدارة .
- تعديل الهياكل التنظيمية .
- تغيير مصادر بيانات الإدارة وزيادة الطلب على الإستخدام والإعتماد على نظم المعلومات الحديثة .

د - التأثير فى أساليب العمل :

- تعديل طرق وتكنولوجيا العمل .
- تعديل أساليب وإجراءات الإدارة وحساب الوقت .
- تعديل أساليب التطوير والإبتكار .

وهكذا فإن هذه **التحولات التكنولوجية قد إنعكست فى أربعة أمور خطيرة** هى :

١ - الإنعكاس على الوقت : حيث قللت قيود الوقت فلم يعد الوقت قيدا بل أصبح موردا .

٢ - الإنعكاس على المكان : حيث قللت تأثير تباعد الأمكنة ولم يعد البعد المكانى عقبه بل أصبح موردا .

٣ - تخفيض أهمية خطورة المواد الخام الطبيعية وتخليق مواد بديلة رخيصة ومتوافرة .

٤ - إمكانيات التمييز فى التصميم مع أعمال مبادىء الإنتاج الكبير فى ذات الوقت .

لذلك فإن المعلوماتية كعلم وتطبيق تقدم وسائل وأساليب وأنظمة وتقنيات تساعد - إن أحسن إستخدامها وتطويعها - على حسن إستغلال المعلومات فى تحقيق التقدم الحضارى المنشود ، ولذلك فإنها تصبح غير ذات معنى إذا كانت الأهداف الحضارية للأمة التى تستخدم فيها غير واضحة ، كما أن هذه المعلومات تفقد قيمتها بمرور الزمن إذا إعتبرت كموارد إقتصادية خام لا قيمة لها ، أو إذا ظلت بدون إستخدام ، وذلك لأن التداول المعلوماتى يزيد من قيمة المعلومات مع إعادة ترتيبها وصياغتها ، مما يولد معلومات جديدة تسهم فى تنمية قدرات المجتمع .

ولملتقى المعلومات الدور الأكبر فى تحديد درجة الإستفادة من النظام المعلوماتى ،فعليه أن يعيد تقييم ما يتلقاه ويحوله إلى الشكل الذى يناسبه بدرجة أكبر ويستخدمه فىترشيد قدراته وتحسين أداءه"فالمعلوماتيه ضرورية إذن لقيام النشاط البشرى ، حيث توجد علاقة وثيقة بين تقدم المعلوماتية ومدى الكفاءة فى تطوير وتطويع وإستخدام أدواتها وبين درجة التقدم الحضارى للمجتمع " .

مما أدى إلى ظهور مصطلح نشر الثقافة الحاسوبية - وهو "نشر المعلومات والمفاهيم التى تلزم المثقف العام من أجل تطوير قدرته على الإستفادة بالأنظمة الحاسوبية الشخصية وإستخدامها فى مختلف نواحى حياته اليومية للوصول إلى تعميم الإستفادة من التقنيات الحاسوبية ، حيث تحولت أنظمة المعلومات الحاسوبية الشخصية خلال فترة زمنية وجيزة من تقنيات شديدة الحداثة والتعقيد إلى تقنيات متاحة سهلة الإستخدام وعالية الإعتمادية وذات إستخدامات واسعة مناسبة لقطاع عريض من المستخدمين ، مما أدى إلى إنتشارها وأدت إلى تغير الكثير من المفاهيم التى كانت سائدة من قبل ، فأجيال الحواسيب والتقنيات التى كانت تستعمل من قبل الحواسيب الشخصية كان يعمل عليها ويستفيد منها أعداد محدودة من المتخصصين . ولذلك كانت العلوم التطبيقية والخبرة العملية المطلوبة لإستغلالها يقتصر تعلمها وإكتسابها على دائرة محدودة من الخبراء - ولكن مع بدء عصر الحواسيب الشخصية - أصبحت هناك إمكانية لتوسيع دائرة المستخدمين والمستفيدين من تلك الأنظمة المعلوماتية وضرورة تعلمهم وإكتسابهم القدرة على فهمها وتشغيلها .

مما أدى إلى الحاجة لإبتكار أساليب تعليمية غير تقليدية للإعداد السريع لقطاعات عريضة من المستخدمين ، يتفاوتون فى خلفياتهم التعليمية وقدراتهم العملية وخبراتهم المسبقة فى التعامل مع الأنظمة المعلوماتية الحاسوبية والتقنيات الحديثة والتى تعتبر أدوات معلوماتية مساعدة فى معالجة البيانات وإنتاج المعلومات .

لذلك أصبحت المعلومات إحدى المقومات الأساسية للمجتمع ، بل أصبح الإقتصاد القومى مرتبطا إرتباطا طرديا بكمية المعلومات الحديثة التى تستطيع أن تمتصها الدولة فى بنائها التعليمى أو الصناعى أو الزراعى أو الإدارى .

كما أن التكنولوجيا التى تتولد بتعارف رجال العلم والتقنيين والصناعيين والمربيين ، إنما تفتح الطريق لتربية جديدة مسخرة لخدمة التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

وبذلك أصبح من المسلمات الأكثر رواجا والتى يرتكز إليها تعليم التقنيات المعلوماتية فى المدارس هى " أن هذه المعارف أصبحت مطلوبة على نطاق واسع وضرورية لوجود عالم العمل الذى تفرزه الوسائل التكنولوجية الدقيقة على نحو مطرد .

وفيما يلى نعرض للتجربة المصرية فى إدخال المعلوماتية فى التعليم الفنى :

التجربة المصرية :

مع التقدم التكنولوجى العالمى والإتجاه الرامى إلى تحديث المجتمع المصرى بتطبيق الحديث والمستحدث من التكنولوجيا المتطورة ، تنمو الحاجة إلى إعداد وتنمية القوى البشرية المدربة على تناول التكنولوجيا الجديدة والتعامل معها ، وتتعاظم فى نفس الوقت المسئوليات الملقاه على عاتق أجهزة التدريب المختلفة لأعداد الكوادر القادرة على التعامل مع هذه التكنولوجيات الوافدة (تكنولوجيا المواد،تكنولوجيا الإتصالات ، تكنولوجيا الإلكترونيات - تكنولوجيا المعلومات) بالإضافة إلى الحاجة لإعادة تدريب العمالة التى تتعامل مع الوسائل التقليدية غير المتطورة والتى أصبحت تمثل قوى معطلة داخل المجتمع .

ويعتبر إعداد الفنى المتخصص مطلب حيوى فى المجتمع المصرى - حيث تنمو حاجة العمالة فى مصر إلى طفرة للأمام تذوب فيها الحرف التى تنتقل بالوراثة إلى الحرف التى تقوم على أساس العلم والدراسة .

ولما كان الجانب الفنى فى مصر قائم على الخبرة أكثر منه على العلم والدراسة والتدريب المنظم ، فينتج عنه آثار سلبية منها :

- إختلاف مستوى أداء العماله وأسلوب عملهم .
- إرتفاع تكلفة المنتج النهائى نتيجة إرتفاع نسبة الفاقد والتالف فى المواد والآلات .
- عدم وجود تطور وتقدم فى مستوى الأداء .
- إنعدام التنسيق فى إستخدام الأساليب والتكنولوجيا الحديثة .

وتعتبر التكنولوجيا المستحدثة هى أدوات السيطرة الجديدة على الإقتصاد العالمى ، إذ يرجع إليها أساسا تغيير شروط التجارة ضد مصالح منتجى المواد الخام والمواد الأولية والبترول والمعادن والغذاء .

فإذا قررنا فعلا السيطرة على التكنولوجيا التى نستخدمها أو التى سوف نستوردها لابد من تدريب القوى البشرية الفنية والإدارية والعلمية . ولابد أن نتعلم هذه التكنولوجيا ونطوعها لمتطلباتنا ثم نصنعها ونطورها فنتحول بعد ذلك من التبعية التكنولوجية إلى الإستقلال ثم الإبداع والسيطرة عليها .

وتتحدد الإحتياجات البشرية المطلوبة لذلك فيما يلى :

١ - عمال مهرة ومشرفين فنيين .

٢ - مديرون .

٣ - العاملون فى الأبحاث العلمية والتطوير .

٤ - المعلمون والمدربون اللازمين للتعليم .

ولما كان النظام التعليمى بإعتباره وسيلة التدريب الرئيسة ـ يلعب دورا هاما فى تحديث وتطوير النظام العام للمجتمع ـ بإمداده بالعناصر المؤهلة القادرة على إستيعاب التكنولوجيا الحديثة وأداء المهام المختلفة والقيام بعمليات التطوير والإبتكار .

فقد وافقت وزارة التربية والتعليم على إدخال دراسة الحاسبات الإلكترونية فى التعليم الثانوى الفنى (الصناعى / التجارى) بتاريخ١٠/ ٩/ ١٩٨٨ وذلك وفق الخطة التالية :

(١) التعليم الفنى التجارى :

بدأ التطبيق الفعلى للخطة فى ١٠ مدارس حددها قطاع التعليم الفنى بالوزارة كالآتى :

١ – خمس مدارس للشئون الفندقية (نظام ثلاث سنوات) وتنقسم إلى :

أ – الشعبة العامة .

ب – مدارس الإدارة والخدمات وبها الشعب الآتية :

- مشتريات وأعمال مخازن . – شئون قانونية .
- معاملات تجارية . – شئون فندقية .
- تأمينات تجارية .

٢ – خمس مدارس فنية متقدمة تجارية (نظام خمس سنوات) وهى :

أ – أربعة مدارس تحتوى ثلاث تخصصات هى :

- تأمينات إجتماعية . – تأمينات تجارية . – مصارف .

ب – مدرسة واحدة ببورسعيد وبها مرحلتين دراسيتين :

- المرحلة الأولى وبها ثلاثة صفوف تنتهى بشاهدة عامة .
- المرحلة الثانية وتشتمل الصفين الرابع والخامس وتتكون من ثلاث شعب هى :

- تجاره دولية إدارة وسكرتارية .
- إدارة موانى خدمات بحرية .

ويقبل بها الحاصلون على الدبلوم نظام السنوات الثلاث من أى مدرسة أخرى بالجمهورية .

(٢) التعليم الفنى الصناعى :

بدأت التجربة فيه أيضا من العام الدراسى ٨٨ / ١٩٨٩ وذلك بهدف إعداد خريجين للمساهمة فى أعمال الصيانة والأبحاث والتطوير التى تتعلق بالحاسبات الإلكترونية سواء فى المدارس العادية أو الصناعية بالإضافة إلى الفنيين المهرة وذلك من خلال شعبتين هما :

١ - المدارس الثانوية الصناعية نظام ثلاث سنوات وتخصص الكترونيات وكمبيوتر .

٢ - المدارس الثانوية الصناعية المتقدمة نظام خمس سنوات ـ تخصص صيانة الحاسبات الإلكترونية .

الفصل السادس

التنمية مدخل لنظرية التشغيل الكامل

- حتمية التشغيل الكامل لرأس المال البشرى المتراكم .
- نموذج التشغيل الكامل .
- التشغيل الكامل كإحدى الطرق المستخدمة لحساب العائد الإقتصادى .

تقديم :

عرضنا فى الصفحات السابقة من هذه الدراسة قضية التخلف فى الدول النامية ، ورأينا أنه من الضرورى لإحداث التنمية لهذه الدول وللقضاء على أسباب التخلف فيها ، والتوسع فى التعليم سواء النظامى أو الغير نظامى ، وذلك لما للتعليم من أهمية قصوى فى إحداث هذه التنمية ، حيث أكدت العديد من الأبحاث على "أن العامل الحاسم لضمان خير ورفاهية الحياة البشرية فى المجتمعات المختلفة يكمن فى الإستثمار الذى يحدث فى الناس والمعرفة . وإنما السبيل فى ذلك يكون عن طريق تحسين وسائل التعليم وإكتساب الخبرات العملية ورفع المستوى الصحى لدى الناس ، أى كل ما من شأنه أن يزيد من قيمة رأس المال البشرى ويسهم بصورة أساسية فى الإنتاجية والشعور بالرضى" . (شولنز: بدون ، ص ص ٣٣ ، ٦٢) . وقد تم التأكد من هذه النتائج من خلال طرق حساب العائد الإقتصادى من التعليم .

ثم رأينا فيما سبق أن للتعليم مزالق ومحاذير وعقبات تحد من مدى إسهامه فى عملية التنمية ، ناقشنا بعضا منها مثل البطالة ، وسوء توزيع العمالة والأجور ، وضعف الإنتاجية لخريجى العملية التعليمية .

وقد رأينا أن هذه العقبات تحد من عملية التنمية ، وخاصة عدم الإستفادة من الخريجين الذين أصبحوا يمثلون عبئا إقتصاديا وسياسيا وإجتماعيا ، ولم يعد بذلك التعليم إستثمارا ، وإذا ظل هذا الأمر على ماهو عليه لأصبح التعليم مجرد إستهلاك .

فالكثير من الخريجين للعمليات التعليمية بمختلف مراحلها يلهثون وراء فرصة عمل بعد أن كانت فرص العمل متاحة أمام الخريجين ، ولذا فإن هناك تراكم فى رأس المال البشرى الذى إستثمر فيه التعليم ، ولن تحدث التنمية ولن تصدق معدلات العائد الإقتصادى للتعليم مالم يتم التشغيل الكامل لهؤلاء الخريجين ، ولكن كيف يكون التشغيل الكامل لهؤلاء الخريجين ؟ وللخروج من هذه المشكلة، يعرض البحث(نموذج) للتشغيل الكامل لرأس المال البشرى . يضاف للطرق الحديثة لقياس العائد الإقتصادى للتعليم .

ولذلك تسير الدراسة فى هذا الفصل تبعا للعناصر التالية :

- حتمية التشغيل الكامل لرأس المال البشرى المتراكم .
- عرض نموذج التشغيل الكامل .
- التشغيل الكامل كإحدى طرق حساب العائد الإقتصادى من التعليم .

أولا : حتمية التشغيل الكامل لرأس المال البشرى المتراكم :

ركزت الدول المتقدمة إهتمامها على عنصر رأس المال المادى فى إحداث عملية التنمية الإقتصادية،فى الوقت الذى نظرت فيه للعمل على أنه متغير تابع لهذا العنصر ، يزداد الطلب عليه أو ينخفض طبقا لتراكمات رأس المال، وكان طبيعيا ألا تنجح مصر وغيرها من الدول النامية التى تتميز بندرة رأس المال المادى مع وفرة الأيدى العاملة . والتى سلكت نفس الطريق ، وإنما يجب على هذه الدول النامية أن تسلك طريق التنمية فى ضوء الإهتمام برأس المال البشرى المتراكم لديها وأن تبنى إستراتيجيتها عليه (غانم : ١٩٧٨، ٥٠٩) .

من خلال إستعراض أسس التنمية الشاملة فى المجتمع نجد أن ينبغى أن تتوفر فرص العمل المستقر والمجزى للمواطنين وتأمينهم ضد البطالة وذلك بإتباع الوسائل والسياسات المحققة للإستقرار الإقتصادى والإستخدام الكامل .

ومن المعلوم أن العمل أحد هذه المصادر الأساسية للدخل وبدونه لا يمكن تحقيق أى قدر من الأهداف الرئيسية للتخطيط الإقتصادى ، ولما كان من السمات المميزة للدول النامية الزيادة المطردة فى أعداد السكان ، فإنه يجب أن يكون هناك إطراد تنمويا فى حجم الإنتاج ، وهذا يستدعى زيادة الإنتاج والمحافظة على المستوى المرتفع والمستقر للتشغيل (إسماعيل ، على : ١٩٨٧، ١٨٨) والذى يشمل كافة العمالة التى فى سن التشغيل .

وكما ذكرنا آنفا أن التنمية الإجتماعية هى أساس لإحداث التنمية الإقتصادية وبالتالى التنمية الشاملة ، نجد أن من بين الأهداف الإجتماعية المباشرة للتخطيط الإجتماعى " **ضرورة التشغيل الكامل** " ، حيث يهدف التخطيط إلى توفير فرص العمل للأفراد ، بما يضمن لهم التوظيف الكامل وحماية لهم من التعرض للبطالة وما يترتب عليها .

فى حين أن " للتشغيل آثار اجتماعية وإقتصادية تخدم تماسك المجتمع وتقضى على صور التنافر والتنافس بين أفراده ، كما أنها تضيق فرص التباين وتحقق المسواة "(على : ١٩٨٨ ، ١٦ - ١٧) .

كما أن تحقيق الرفاهية الإقتصادية المبنية على الحرية والسلام لجميع المواطنين وأبعاد شبح الفقر والجهل والمرض عنهم ، إنما يستدعى أن يكون هناك توظيف كامل للعمالة ، إضافة إلى مجموعة أخرى من العوامل ، ولذلك يجب على الحكومة أن تقوم بدفع رؤس الأموال الحكومية إلى المشروعات العامة لإستخدام جميع الأيدى العاملة والإنفاق فى قطاع الإستثمارات بما يتفق والإمكانيات الفنية والطبيعية اللازمة لهذه الإستثمارات الكفيلة لتشغيل جميع الطاقات السكانية العمالية التوظيف الكامل والإقتصادى الأمثل (سعيد: ١٩٧٤، ٢١) ، ولاسيما تلك العمالة الماهرة والمدربة التى إستثمر فيها رأس المال المادى ، "ولما كان قطاع المتعطلين يمثل قطاعا غير مرغوب فيه لما له من آثار إقتصادية وإجتماعية خطيرة ومعيقة لمسيرة الدولة نحو تحقيق الأهداف ، فإن على الدولة أن تسعى إلى إمتصاص البطالة عن طريق إيجاد العمل المناسب لكل متعطل والوصول بالقوى العاملة إلى حالة التشغيل الكامل ، ومن ثم نجد أن المقارنة الصعبة التى يجب على الدول تحقيقها ـ بما فيها النامية ـ هى المشتغلون "القوى العاملة" (فليه : ١٩٨٧، ٣٠ ـ ٣٦) خاصة فى الوقت الذى قامت فيه الجامعات بتخريج أعداد هائلة من الخريجين فى شتى التخصصات ، هؤلاء الخريجين الذى إستثمر منهم رأس المال المادى وتم تحويلهم إلى رأس مال بشرى متراكم ، لذا يجب حسن الإستفادة منهم وبما لديهم من مخزون تربوى وفى الإماكن المناسبة التى يعطون من خلالها أعلى إنتاجية ، خاصة وأن مستوى التشغيل للدول العربية أقل بكثير من مثله فى الدول الأجنبية (فرجانى : ١٩٨٢ ، ١١٧) .

ومن خلال إستعراض مشاريع خطط التنمية في مصر ، نجد أن المعدل الفعلى لتشغيل لا يتجاوز ثلث المعدل المطلوب .

وهنا مجموعة من الملاحظات (غانم : ١٩٧٨ ، ٥١١) يمكن إيضاحها كما يلى :

١) أن إنخفاض المعدل الفعلى للتشغيل عن المعدل المطلوب لا يعنى عدم تحقيق التشغيل الكامل فى الفترة الحالية فحسب وإنما يعنى أيضا تزايدا مطردا فى حجم البطالة فى الفترات اللاحقة .

٢) تنخفض القوى العاملة فى مصر حتى نسبة ٣٠٪ من مجموع السكان ولعل أحد أسباب إنخفاض هذه النسبة إتساع قاعدة الهرم الهيكلى العمرى للسكان ، ومع ذلك تشير الدلائل لتضاؤل هذه القاعدة مما يتيح تزايدا مستمرا لقوة العمل .

٣) أن البطالة المقنعة فى مصر تشكل عبئا آخر على الإقتصاد القومى ، ولعل أهم أسبابها إهمال قطاع الزراعة ، وحدوث الهجرة الداخلية .

٤) تسرب الخبرات المصرية للخارج يمثل نوعا من التراكم السلبى لرأس المال البشرى .

لكل ما تقدم تتعاظم المسئولية الملقاه على عاتق الدولة لإستيعاب هذه القوة العاملة المتزايدة فى أعمال إنتاجية من شأنها أن تزيد نسبة الإنتاجية والعائد الإقتصادى للتعليم من تنمية الموارد البشرية .

يزيد من التأكيد على هذه الأهمية ، أن الدول المتقدمة فيما مضى كانت دولا متخلفة تعانى من ندرة الأيدى العاملة وهذا الأمر كان من الممكن أن يفرض عليها البقاء فى دائرة التخلف ردحا من الزمن ، لولا أنها نجحت فى إستخدام أساليب إنتاجية موفرة للعنصر النادر وهو العمل وكثافة العنصر المتوفر لديها وهو رأس المال .

فالواضح الآن أنه يمكن للدول النامية أن تحقق التنمية فى إطار نظرية رأس المال البشرى رغم قصور رأس المال المادى ، **ذلك لأن نظريات النمو الحديثة لم تتناول مشكلات الدول النامية كالبطالة المقنعة وعدم المقدرة على تحقيق التراكم الرأسمالى بمعدلات مرتفعة فى نظرية متكاملة للتخلف** . (Konig : 1970 , 80) .

وخاصة فى الوقت الذى تتواجد فيه **مجالس عليا لتنمية للقوى البشرية والتدريب** والذى أهم إختصاصاته :

- الإستخدام الأرشد للقوى البشرية ورفع كفاءتها الإنتاجية
- التنسيق بين الجهات المعينة بالقوى البشرية تخطيطا وتنمية بكل ما يكفل الإستفادة المثلى من الطاقات المتاحة . (عيسى : ١٩٨٩ ، ٢٦) .

ثانيا : نموذج التشغيل الكامل : (غانم : ١٩٧٨ ، ٤٩٧ ـ ٥١٤) .

يمكن إخضاع عملية تراكم رأس المال للتغير فى مستوى التشغيل حيث يؤدى ذلك إلى تزايد كل من الطلب على سلع الإستهلاك والطلب على سلع الإستثمار بمعدل النمو الطبيعى للحجم الأمثل للتشغيل .

ويعرف **المستوى الأمثل للتشغيل Optimum Employment Level** بأنه ذلك المستوى الذى تكون عنده الزيادة فى التشغيل = صفر .

فإذا كان **حجم التشغيل الفعلى = E** ، **المستوى الأمثل للتشغيل = N**

تكون : $\Delta E = 0$

أى الزيادة فى التشغيل تكون مساوية الصفر ، وذلك عند $E = N$

إما إذا كانت $\Delta E > 0$

فإن $E > N$

أى عندما تكون الزيادة فى التشغيل أكبر من الصفر يكون حجم التشغيل العقلى أكبر من المستوى الأمثل للتشغيل ، وهنا تحدث بطالة مقنعة .

ويمكن صياغة معادلة التشغيل على النحو التالى :

$$\Delta E_t = A \left(\frac{U}{A} Y_t - E_{t-1} \right) \qquad [1]$$

حيث ΔE_t هى الزيادة فى التشغيل فى الزمن t ،

$\frac{U}{A} Y_t = N_t$ يبين حجم القوى العاملة ،

E_{t-1} هى حجم التشغيل الفعلى السابق للفترة t ،

$\frac{U}{A}$ هو المعامل الأمثل للتشغيل ،

$0 \leq A < 1$

وتكون $\Delta E_t = 0$

حينما يكون $\frac{U}{A} Y_t = E_{t-1}$

أى عندما يكون حجم القوى العاملة مساويا لحجم التشغيل الفعلـى السـابق ، أى أنه لم يكن هناك بطالة فى الفترة t .

ومعنى ذلك أن هناك تشغيل كامل للخريجين

حيث $\Delta E_t = 0$

وتكون دالة الإستثمار فى نفس الفترة t

حيث K رأس المال اللازم لإعداد عامل واحد

$$I_t = K \, \Delta \, E_t$$

من المعادلة (١) نجد أن :

$$I_t = K \, . \, A \, (\frac{U}{A} Y_t - E_{t-1}) \qquad [2]$$

، يكون $K \frac{U}{A} Y_t$ هو الحجم الأمثل لرأس المال .

أما $K \frac{U}{A}$ فهو المعامل الأمثل لرأس المال .

وذلك يكون الإستثمار فى رأس المال مرتفعا حينما يكون

$$K\frac{U}{A}Y_t > KE_{t-1}$$

أى حينما يكون رأس المال المستثمر فى القوى العاملة أكبر من رأس المال المستثمر فى قوة التشغيل الفعلى السابق .

ويمكن كتابة المعادلة (٢) على الصورة :

$$I_t = K \,.\, A\,(N_t - E_{t-1})$$

وإذا كانت S_t هى دالة الإدخار

$$S_t = Sy_{t-1}$$ حيث

أى أن الإدخار فى الوقت الحالى يكون مساويا الإدخار فى الوقت السابق بالنسبة للقوى العاملة . وذلك يحدث حينما تكون الزيادة فى معدل التشغيل .

$$\Delta E = 0$$

ولذلك يمكن الحصول على معادلة لمستوى الإنتاج القومى عندما تكون :

$$S_t = I_t$$

أى عندما يكون الإدخار فى فترة t مساويا الإستثمار فى نفس الفترة

من المعادلة (٢) نجد أن :

$$S_t = K \,.\, A\,(\frac{U}{A}Y_t - E_{t-1})$$

ومنها :

$$Y_t = \frac{S}{KU}Y_{t-1} + \frac{A}{U}E_{t-1}) \quad [3]$$

الشرط اللازم لتحقيق التشغيل الكامل قيمة (A) .

إذا كان التشغيل الفعلى E فى الفترة t ، K هى رأس المال اللازم لإعداد عامل واحد . فإن الحجم الفعلى لرأس الأمثل لرأس المثال يكون :

$$KE_t$$

من معادلة التشغيل يكون :

$$\Delta E_t = E_t - E_{t-1}$$

أى أن الزيادة فى التشغيل هى الفرق بين حجم التشغيل الحالى فى الفترة t وحجم التشغيل فى الفترة السابقة .

ويمكن كتابة المعادلة على الصورة :

$$\Delta E_t = AN_t - AE_{t-1}$$

$$\therefore Et = \Delta E_t + E_{t-1}$$

$$= AN_t - A_{t-1} + E_{t-1}$$

$$Et = (1 - A) E_t + AN_t \qquad [4]$$

وإذا كانت N (القوة العاملة) تنمو سنويا بمعدل n . يكون

$$Et = (1 - A) E^0 + \frac{A}{n + A} N_{t+1} \qquad [5]$$

وعند زوال (A - 1) أى عندما يكون $A = 1$

حيث أن قيمة $0 \leq A < 1$

يكون $(1 - A) E = 0$

وتصبح المعادلة (٥) على الصورة

$$Et = \frac{A}{n+A} N_{t+1} \qquad [6]$$

ويكون بذلك مستوى التشغيل الفعلى فى فترة معينة مساويا :

$$\frac{A}{n+A}$$

وعند التشغيل الكامل يكون

$$Et = N_{t+1}$$

أى حجم التشغيل الفعلى يكون مساويا المستوى الأمثل للتشغيل فى الفترة القادمة :

$$E_{t+1} - E_t = 0 \qquad [7]$$

وبالتعويض عن E_t فى المعادلة (٥) نجد أن :

$$N_{t-1} - \frac{A}{n+A} N_{t+1} = 0$$

وحيث أن N تنمو بمعدل ثابت n فإن :

$$N_{t+1} \left(\frac{A}{1-n+A} (1+n)^2\right) = 0 \qquad [8]$$

ومنها نجد أن :

$$A = \frac{1}{2+n} \qquad [9]$$

أى أن الشرط اللازم لتحقيق التشغيل الكامل هو عندما يكون :

$$A = \frac{1}{2} + \frac{1}{n}$$

n هى معدل النمو السنوى فى القوة العاملة .

العوامل التى تحدد حجم رأس المال (قيمة A) :

من المعادلة (٣) نجد أن :

$$Y_t = \frac{S}{KU} t + \frac{A}{U(1+n) - \frac{s}{K}} . E_t \qquad [10]$$

وحيثما يكون الإدخار S_t مساويا الصفر يكون :

$$Y_t = \frac{A}{U(1+n) - \frac{s}{K}} . E_t \qquad [11]$$

وفى الوقت الذى يتزايد الناتج القومى بمعدل تزايد القوى العاملة (n) حيث تظل نسبة الفصل ثابتة ، يكون :

$$K = \frac{S(1+n)}{U(2+n)n} = \frac{AS(1+n)}{U+n} \qquad [12]$$

حيث $\frac{U}{A}$ هو المعامل الأمثل للتشغيل .

الحجم الملائم لرأس المال فى الدولة النامية :

إذا كان الحجم الأمثل لرأس المال KN_t والحجم الفعلى KE_t .

وحيث أن رأس المال كمية متغيرة تنمو بمعدل نمو القوى العاملة (n) ،

فإن :

$$K \frac{A}{n+A} N_{t+1} = KE_t$$

ويتحدد أقصى قيمة لرأس المال عند K .

وعند قياس كثافة رأس المال نفرض أن :

$$0 \leq a < b$$

فإنه يمكن كتابة كثافة رأس المال الفعلى K بدلالة الحد الأقصى K^0 كالآتى :

$$K = \frac{b-a}{b} \cdot K^0 \qquad [13]$$

فإذا كانت $a = 0$

فإن $K = K^0$

أى أن رأس المال المستخدم يكون فى أقصى درجة عندما تقترب a من الصفر ، ويقل رأس المال المستخدم كلما إقتربت قيمة a من b .

حيث أن :

$$(b - a) \rightarrow o$$

وبما أن الدول النامية تكون عاجزة عن تقديم الأنشطة الإقتصادية التى تستوعب أكبر عدد ممكن من الأيدى العاملة .. وبالتالى عدم قدرتها على حل مشكلة البطالة .

ولكن عند زيادة إستخدام رأس المال المتاح وزيادة عدد الورديات وزيادة سرعة الآلات وتطوير كفاءتها وإطالةمدة تقادمها تعنى أن رأس المال كوحدات مادية قد تزايدت كوحدات كفاءة رغم بقاء الحجم ثابت كوحدات مادية .

وتصبح المعادلة (١٣) على الصورة

$$K = \frac{b-a}{b(1+c)t} . K^0 \qquad [14]$$

حيث $0 \leq c < 1$

أى أن رأس المال عامل يمكن أن ينخفض بمعدل (c) كل فترة .

وإذا كان هناك مرونة فى الإحلال فى المدى القصير بين عنصرى الإنتاج ، وهى التى تخضع لدلالة الإنتاج وميل كل نقطة على منحنى الإنتاج المتساوى تساوى صفر . وقد تكون ثابتة ولا تساوى الوحدة ، هذا الأمر من شأنه أن يبرز معادلة رأس المال فى أدنى حجم ممكن .

فإذا كان :

$$\frac{\Delta K}{\Delta E} . \frac{P_E}{P_K} = \frac{W}{i} \qquad [15]$$

حيث W , i ثمن كل العمل ورأس المال . ويمكن إعتبارهما يرمزان للإنتاجية الحديثة لهذين العنصرين على الترتيب .

ومن الرسم التالى :

$$\Delta K = Z K$$

حيث Z هى النسبة من رأس المال التى يمكن إستبدالها بالعمل .

أى أن :

$$\Delta K = Z K$$

$$\Delta E = \frac{iZK}{W}$$

وحيث أن :

$$\Delta K = \frac{K}{E}$$

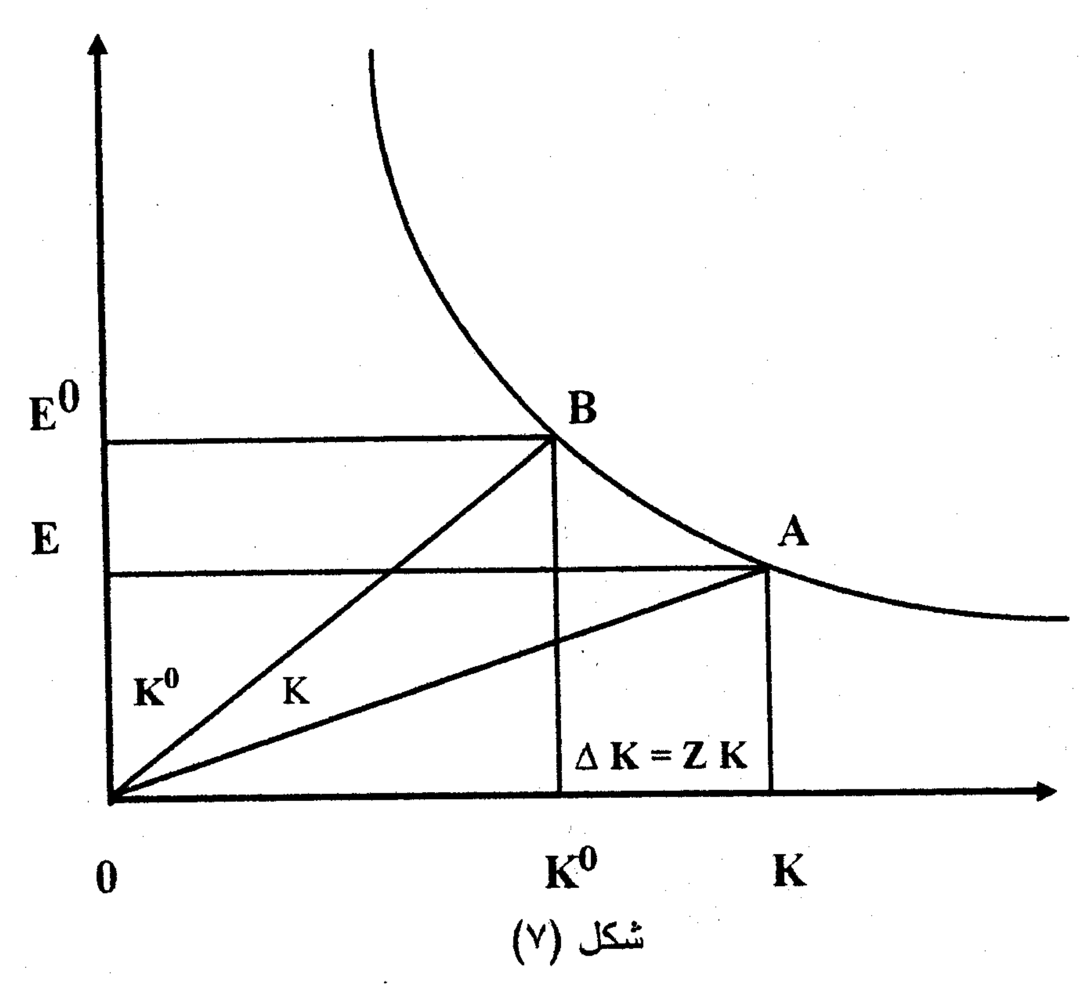
من العلاقة (١٤) يكون :

$$E^0 = E + \Delta E$$

$$K^0 = \frac{KW(1-Z)}{W+iZK} \qquad [16]$$

من العلاقة (١٤) نحصل على :

$$K^0 = \frac{W(b-a)(1-Z)}{iZ(b-a)+b(1+c)t\frac{w}{k}} \qquad [17]$$



شكل (٧)

والصيغة (١٧) توضح أنه يمكن تخفيض رأس المال لكل عامل إلى أدنى حد ممكن فنيا وإقتصاديا بإختيار الأنشطة كثيفة العمل أى : $a \neq 0$

والعمل على زيادة رأس المال أى : $C \neq 0$

وبإحلال العمل محل رأس المال أى : $Z \neq 0$

أما إذا كانت : $a = C = Z = 0$

فإن : $K = K^0$

أى أن الكثافة الرأسمالية تبلغ أقصى قيمة لها ، وحد ما لايمكن تحقيقه فى الدول النامية ، حيث لا يتفق وتواضع إمكانياتها .

ثالثا: التشغيل الكامل كأحدى طرق حساب العائد الإقتصادى من التعليم :

ذكرنا قبل ذلك أن الطرق المباشرة لحساب العائد الإقتصادى من التعليم . إنما إعتمدت فى تقديراتها على أن هناك تشغيل كامل للخريجين ، غير أننا فى الفصل السابق من هذه الدراسة أثبتنا أن هناك بطالة بأنواعها المختلفة وبدرجات عالية فى الدول النامية ، وأن هناك تراكم فى رأس المال البشرى ، وهذا يؤكد أن حساب العائد بالطرق السابقة إنما يكون من غير الملائم للدول النامية ، فى ظل هذا التراكم الذى يتزايد بإستمرار عام بعد عام .

وقد عرضنا فى البند ثانيا من هذا الفصل نموذج التشغيل الكامل للعمالة ممن هم فى سن العمل من خريجى العملية التعليمية .

والآن نحاول إثبات كيف يمكن حساب العائد الإقتصادى من التعليم عن طريق التشغيل الكامل . وذلك لما نرى فيه سدا لثغرات فى الطرق النمطية التى سبق عرضها فى الفصل الرابع .

أوضح النموذج أن المستوى الأمثل من التشغيل هو ذلك المستوى الذى تكون عنده الزيادة فى التشغيل تساوى صفرا ، أى أن خريجى العملية التعليمية يتم تشغيلهم أولا بأول كل عام ويتم توزيعهم على الأعمال المعدين لها دون زيادة على تلك المشروعات الإنتاجية التى يعملون بها حتى لا تكون هناك بطالة مقنعة،وهذا ما يوضحه النموذج فى أن الزيادة فى التشغيل تكون مساوية للصفر ، عندما يكون حجم التشغيل الفعلى (للخريجين) مساويا المستوى الأمثل للتشغيل فى المشروعات المختلفة .

دونما زيادة فى أعداد العاملين بهذه المشروعات مهما إختلفت نوعياتها .

ولذلك تصبح المسئولية الأولى لحكومات الدول النامية هى التوسع فى المشروعات الإنتاجية ومشروعات الخدمات وغيرها بالقدر الذى يتيسر معه إستيعاب الخريجين سنويا ، دون زيادة فى حجم هذه العمالة فى تلك المشروعات حتى تزداد إنتاجية هذه المشروعات .

وليس ذلك تقلصا لدور الجماهير فى تلك الدول ، وإنما هذا الأمر يتم بمشاركة هذه الجماهير فى إطار من التخطيط والتنسيق المستمر بين الحكومة والشعب .

يؤكد على أهمية هذا الأمر التزايد السكانى السريع فى الدول النامية ، وتزايد أعداد الخريجين دوما ، وتزايد إيمان الدول النامية بالدور الريادى للتعليم فى أحداث التنمية وبالتالى تزايد الطلب الإجتماعى عليه ، يتبعه زيادة نسبة الإستثمارات المخصصة فى التعليم .

ويزيد هذا التأكيد قوة بأن التربية كان لها دوران تقليديان متوازنان هما حفظ الواقع وتغييره ، غير أن تغيير الواقع فى دول العالم الثالث بالإتجاه إلى التحديث والتقدم إنما هو الأبرز والأجدر بالدعم ، ولذلك إتجهت جهود الدول فى العالم الثالث إلى التأكيد على أهمية هذا الدور ولعل وسيلة التربية فى ذلك هى تنمية القدرات العقلية والإبداعية والمهارات الرفيعة ، والقيم والإتجاهات الإنتاجية ، ورفع مستوى التدريب وإستخدام الأجهزة المتقدمة فى العمل والإنتاج .

كل ذلك يؤكد على أهمية وضرورة الإستفادة من كل الخريجين فى الأعمال الإنتاجية أولا بأول من خلال سياسة الإستيعاب الكامل لهؤلاء الخريجين وتشغيلهم فى أعمال مناسبة لهم أعدوا لها وتدربوا عليها . وخاصة الخريجين الجدد لما يتوفر فيهم من القوة العضلية والعقلية والتدريب الجيد .

هذا ويتم حساب العائد الإقتصادى من التعليم عن طريق التشغيل الكامل من خلال إبراز قيمة الفرق بين نسبة رأس المال المستثمر فى رأس المال البشرى ونسبة رأس المال الذى يمثل الدخل القومى ، وهذا على مستوى الدولة ، أما على مستوى الفرد فيتم حسابه عن طريق حساب الفرق بين الإستثمار الذى وضع فى تعليم الفرد فى المراحل المختلفة وما يعود عليه من دخل فى الحاضر أو المستقبل والذى لا جدال فيه أن هذا العائد سيتزايد على مستوى الدولة كلما تم التشغيل فور إتمام المراحل التعليمية وخاصة حينما يكون فى مشروعات إنتاجية دون بطالة مقنعة بها .

ويزيد من هذا العائد طول المدة التى يمكن أن يقضيها الخريج فى العمل المنتج قبل أن يصل سن المعاش . وهذه الزيادة فى الدخل القومى إنما يمكن رؤيتها وحسابها بطرق مباشرة وفى صورة عائد مباشر فى شكل نقدى .

بخلاف ذلك فهناك عائد فى شكل غير نقدى يتمثل فى الحفاظ على موارد الدولة البشرية من الإنحراف والتطرف وما ينجم عن البطالة من أمراض إجتماعية خطيرة .

وعلى مستوى الفرد سيزداد نصيبه من الدخل القومى تبعا لزيادة ذلك الدخل وستزداد قيمة العائد بزيادة مدة العمل قبل الإحالة للمعاش ، وغير ذلك ، مما يتيح له مستوى أعلى من الرفاهية وإرتفاع فى مستوى المعيشة ، الأمر الذى يعتبر غاية عملية التنمية .

ولعل الذى لاجدال فيه أيضا أن نسبة العائد تكون فى أقصى معدل لها حينما يتم تشغيل جميع الخريجين - ممن هم فى سن العمل ، وممن قد إستثمر فيهم رأس المال المادى - فى مشروعات إنتاجية ، وهذا ما وضحه النموذج من خلال معادلة التشغيل رقم (١) . وتبعا له تزديد نسبة الإستثمار كما توضحه المعادلة (٢) . يتبعه أيضا زيادة فى حجم الإدخار على مستوى الدولة كما تبينه المعادلة(٣) .

المراجع

المراجع العربية :

(١) إبراهيم عباس الزهيرى : "دور ثورة المعلومات فى التنمية المهنية لمعلم التعليم الفنى فى ضوء بعض التجارب الأجنبية" المؤتمر العلمى السنوى الثالث لكلية التربية جامعة حلوان ، التعليم وتحديات القرن الحادى والعشرين المنعقد فى الفترة بين ٢٩ - ٣٠ إبريل ١٩٩٥ .

(٢) أحمد سعيد حسنين : التخطيط والتقييم الإقتصادى للخطة الإقتصادية ، القاهرة ، دار الطباعة الحديثة ، ١٩٧٤ .

(٣) أحمد فؤاد عيسى : الموروثات والعادات السلبية وأثرها على كفاءة الجهاز الإدارى ، كتاب العمل - العدد ٢٩٨ ، القاهرة فبراير ١٩٨٩ .

(٤) أحمد كمال أحمد وآخرون : إتجاهات فى إعادة بناء وتنمية القرية المصرية ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ١٩٧٤ .

(٥) أحمد كمال أحمد وآخرون : التنمية الإجتماعية ، القاهرة ، مطبعة دار العالم العربى ، ١٩٧٤

(٦) أدوارد س . ماسون : التخطيط الإقتصادى : ترجمة عبد الغنى الدلى مراجعة محمود دياب ، بيروت ، مكتبة المعارف ، ١٩٨١ .

(٧) إسماعيل محمد هاشم : المدخل إلى أسس علم الإقتصاد ، القاهرة ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٢ .

(٨) صفوت عبد السلام عوض الله: البنك الدولى والتنمية الإقتصادية للدول النامية . كتاب الأهرام الإقتصادى ، العدد (٥) مايو ١٩٩٢ .

(٩) السيد سلامة الخميسى : التربية وتحديث الإنسان العربى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٨ .

(١٠) تيودور شولتز : كيفية التنمية البشرية ، ترجمة : سميرة بحر ، القاهرة ، مكتبة الوعى العربى ، بدون تاريخ .

(١١) جلال أحمد أمين : منحة الثقافة والإقتصاد فى مصر ، القاهرة ، المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢ .

(١٢) جنات فاروق السمالوطى : سياسة الإنفاق العام ومواجهة البطالة فى مصر : ورقة عمل قدمت للمؤتمر الأول لقسم الإقتصاد . كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٨٩

(١٣) جورج ساركارو بولوس : التخطيط التربوى فى الماضى والحاضر ، ترجمة محمد كمال لطفى، مجلة مستقبل التربية ـ اليونسكو العدد (٢) ١٩٧٨ .

(١٤) حامد عمار : فى إقتصاديات التعليم ، القاهرة ، المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٤.

(١٥) ———— : فى بناء البشر : دراسات فى التغيير الحضارى والفكر التربوى ، القاهرة ، المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢ .

(١٦) حسين عمر : إقتصاديات الدخل القومى ، القاهرة ، دار الجامعات المصرية ، ط١ ، ١٩٦٦ .

(١٧) حسين مصطفى غانم : "نموذج مبسط للتنمية" إستراتيجية التنمية فى مصر ، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى الثانى للإقتصاديين المصريين ، ٢٤ـ٢٦ مارس١٩٧٧،القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

(١٨) حمد الجميلى : "الإنتاجية والأجور والتنمية الإقتصاديـة" مجموعـة محـاضرات دورة العمل وأثرها فى التنمية ، الكتاب الثانى ، بغـداد ، مكتـب العمـل العربى ، ١٩٧٧ .

(١٩) خالد فؤاد شريف : "يقولون البطالة مشكلة صعبـة ولكـن حلولهـا موجـودة " ، مجلة الأهرام الإقتصادى ـ العدد ١٠٤٧ ـ ٦ فبراير ١٩٨٩ .

(٢٠) ـــــــ : يقولون البطالة مشكلة صعبة ولكن حلولها موجودة" ، مجلة الأهـرام الإقتصادى العدد : ١٠٥٠ ـ ٢٧ فبراير ١٩٨٩ .

(٢١) راسـل . ج . دافيـز : تخطيـط تنميـــــة المـوارد البشـرية : نمـاذج ومخططـات تعليميـــة ، ترجمـة : سـمير لويـس سـعد ، أحمـد محمـد التركى ، مراجعة : فؤاد البهى السيد ، القـاهرة ، الأنجلـو المصريـة ، ١٩٧٥ .

(٢٢) روبرت . هيليرونر : كيف تصنع المجتمع الإقتصادى لتحقيق التنمية ، ترجمة: راشد البراوى : القاهرة ، مكتبة الوعى العربى ـ بدون تاريخ .

(٢٣) سـعد جمعـة : نظريـات فـى إسـتراتيجيات التنميـة : تنميـة المجتمـع القـاهرة ، مؤسسة فريد ريش ، ١٩٧٨ .

(٢٤) ضياء زاهر : التعليم ونظريات التنمية : دراسة تحليلية نقديـة مجلـة دراسـات تربوية ـ الجزء الأول ـ القاهرة عالم الكتب ، نوفمبر ١٩٨٥ .

(٢٥) عبد الغنـى سعيد : السمـات والأهـداف الإجتماعيـة للتخطيـط الإقتصـادى ـ القاهرة ، ١٩٦٠ .

(٢٦) عبد الفتاح أحمد قنديل : "الإستراتيجية المضادة للتضخمات السكانية والنقدية" إستراتيجية التنمية فى مصر ، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى الثانى للإقتصاديين المصريين ٢٤ ـ ٢٦ مارس ١٩٧٧ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

(٢٧) عبد المنعم شوقى : مفهوم التنمية ، صياغة محدودة للمشكلة : مؤتمر الإجتماع والتنمية للمركز القومى للبحوث الإجتماعية ، القاهرة ١٩٧٣ .

(٢٨) عز الدين فراج : التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى الوطن العربى وتحقيق الأمن الغذائى والإكتفاء الذاتى ، القاهرة ، دار الفكر العربى، ١٩٨٦ .

(٢٩) على خليل أبو العينين : التربية الإسلامية وتنمية المجتمع الإسلامى : الركائز والمضامين ، المدينة المنورة ، مكتبة إبراهيم حلبى ، ١٩٨٧ .

(٣٠) على صبرى : سنوات التحول الإشتراكى وتقييم الخطة الخمسية الأولى القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٦ .

(٣١) على لطفى : التنمية الإقتصادية ، دراسة تحليلية ، القاهرة ، مكتبة عين شمس، بدون تاريخ .

(٣٢) فاروق عبده فليه :التربية وقضية الإنتاج ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٧ .

(٣٣) ـــــــــــــ : معوقات بناء الشخصية المسلمة ، رؤية تربوية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٠ .

(٣٤) فضل الله على فضل الله : إدارة التنمية : منظور جديد لمفهوم التحديث ، الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة ، صوت الخليج ، ١٩٨١ .

(٣٥) فيصل ياشير : "الأزمة وسياسات التصحيح فى البلدان العربية" ، المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية ، اليونسكو ، مايو ١٩٨٩ .

(٣٦) كرم حبيب ومحمد رجب : الإقتصاد الإجتماعى ، القاهرة ، المعهد المتوسط للخدمة الإجتماعية ، ١٩٧٧ .

(٣٧) كمال السيد درويش : الإستثمار البشرى ، بنغازى ، مركز الأبحاث الإقتصادية وإدارة الأعمال ، ١٩٦٨ .

(٣٨) مارتن كارنوى : "هل يمكن أن تؤدى السياسة التعليمية إلى المساواة فى الدخول ؟ " ترجمة أمين محمود شريف ، مجلة مستقبل التربية ، العدد الأول ، ١٩٧٨ .

(٣٩) ماهر أبو المعاطى على : التخطيط والسياسة الإجتماعية فى مهنة الخدمة الإجتماعية ، كفر الشيخ ، مكتبة هابو ، ١٩٨٨ .

(٤٠) محمد أحمد عبد الهادى وآخرون : التنمية الإجتماعية ، ميت غمر ، مطبعة البحراوى ، بدون تاريخ .

(٤١) محمد العماوى : التنمية الإقتصادية والتخطيط ، دمشق ، مطبعة دار الحياة ، ١٩٦٧ .

(٤٢) محمد حسين إسماعيل ، ماهر أبو المعاطى على : التخطيط الإجتماعى والسياسة الإجتماعية القاهرة ، دار تكنوماشين ، ١٩٨٧ .

(٤٣) محمد رياض الغنيمى : نظريات ومفاهيم الإتجاه التكاملى للتنمية الريفية ، الإسكندرية ، الحلقة الدراسية العربية الثانية ، ١٩٧٥ .

(٤٤) محمد مصطفى متولى : "قصـور التربيـة العربيـة فـى تحقيق التنميـة" ، مجلـة دراسات تربوية كلية التربية ، جامعـة الملـك سـعود ، الريـاض المجلد الخامس ، ١٩٨٨ .

(٤٥) محمد مظلوم حمدى : لمحات فى إقتصادنا المعاصر ، القاهرة ، دار المعـارف بدون تاريخ .

(٤٦) محمد لبيب النجيحى : دور التربية فى التنمية الإجتماعيـة والإقتصاديـة للـدول النامية ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦ .

(٤٧) محمود الكردى : التخطيط للتنمية الإجتماعية، القاهرة ،دار المعارف بمصر ، ١٩٧٧ .

(٤٨) معتز خورشيد : "النماذج الرياضية والمحاكاة فى إتخـاذ القرارات والدراسـات المستقبلية" ، مجلة عالم الفكر، الكويت ، المجلد ١٨ ، العدد ٤، يناير ـ مارس ١٩٨٨ .

(٤٩) ممدوح الصدفى محمد : الإستثمار التعليمى للثروة البشرية وعلاقته بإحتياجات سوق العمل والتنمية الإقتصادية فى جمهوريـة مصـر العربيـة ، مجلـة التربية ، جامعة الأزهر ، العدد ٣ ، ديسمبر ١٩٨٤ .

(٥٠) نادر فرجانى : هـدر الإمكانيـة : بحـث فـى مـدى تقـدم الشـعب العربـى نحـو غاياته ، القاهرة ، دار المستقل العربى ، ١٩٨٢ ، ط٢ .

(٥١) هاشم البـاش : "المخرجـات التعليمية ومنهـج تحليـل النظـم" ، مجلـة العلـوم الإجتماعية ، جامعة الكويت ، المجلد ١٦ ، العدد ١ ربيع ١٩٨٨ .

(٥٢) هنرى أنيس : " البطالــة وحصــــاد السنيـــن " ، جريـدة الأخبـار ، القـاهرة ، ١٦/ ١٠/ ١٩٨٩ .

(٥٣) هنرى لوبـاج : "الإقتصـاديون الأمريكيـون الجـدد" ، ترجمـة : أحمـد رضـــا ، "ديوجين مصباح الفكر" ، مركز ومطبوعات اليونسكو، يوليو ١٩٧٩ .

(٥٤) وجيه عبد الرسول العلى: الإنتاجية : مفهومها وقياسها والعوامل المؤثرة فيها ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ديسمبر ١٩٨٣ .

(٥٥) وزارة التعليم العالى : التعليم العالى فى عهد مبارك (١٩٨١ ـ ١٩٩١) الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق ، إدارة الإحصاء ١٩٩١ .

(٥٦) وزارة التربية والتعليم : مبـارك والتعليـم . نظـرة إلـى المستقبل ، مطـابع دار روزاليوسف الجديدة ، ١٩٩٢ .

(٥٧) ــــــــــــــ : مشروع مبارك القومى ، إنجازات التعليم فى ٤ سنوات ، مطابع دار روزاليوسف الجديدة ، أكتوبر ١٩٩٥ .

(٥٨) وفقى حامد أبو على :"دراسة مقارنة للإهدار التربوى فى دول الخليج العربية"، مجلة التعاون ، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجى ، الرياض السنة الأولى ـ العدد الثانى ، إبريل ١٩٨٦ .

المراجع الأجنبية :

(1) George J, Papogionnis . and athers : "Toword a Political Economy of Educational". Review of educational Research. Summer, 1982, vol. 52, No. 2 PP. 245 - 290 .

(2) H. M. Philips , "Educotion as a Basic Factorm Economic and Social Development" in Find Report of Conference of African states on Development of Education in Africa . 1961 UNESCO - ECA .

(3) James S. Catterall : "An Intensive Group Counseling Dropout Prevention Interventions : Some Cautions on Isolating At - Risk Adolescents Within High Schools ." American Educational Research Journal, winter 1987 . vol . 24. No 4. PP 521 - 540 .

(4) John Vaizey : The Economics of Edueation . Faber & faber , 1962 .

(5) Theodore W. Schultz , "Investment in Man - Economist View", The Social Service Review, Vol, 33, No. 2, June. 1959, PP. 109 - 117 .

(6) Timothy J. Pantages : "Studies of College Attrition : 1950 - 1975" Review of Educational Research winter 1978 .Vol . 48 , No. 1, PP 49-101 .

(7) Vincent Tinto : "Dropout from Higher Education : A Theoretical Synthesis of Recent Research". Review of Educational Research , winter 1975 , Vol. 15. No. 1. PP 89 - 125 .

رقم الإيداع ٢٤٩٤ لسنة ٩٧

الترقيم الدولى 8 - 32 - 5789 - 977 I.S.B.N